Document:	IFAD12/2/R.3/Rev.2
Agenda:	5
Date:	17 July 2020
Distribution:	Public
Original:	English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق: تعميق الأثر وبناء الصمود من خلال التعميم

مذكرة إلى السادة أعضاء هيئة المشاورات

يحل هذا التنقيح الثاني محل النسخة الأولى التي نشرت في 3 يونيو/حزيران 2020، والتي تم تنقيحها بعد الجلسة الأولى للدورة الثانية التي عقدت في 16-17 يونيو/حزيران.

ولتيسير الرجوع إلى التغييرات، تظهر العبارات المحذوفة مشطوبة، في حين تم وضع خط تحت العبارات المدخلة.

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Paul Winters
نائب الرئيس المساعد
دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة
رقم الهاتف: 2189 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: p.winters@ifad.org

Ronald Hartman
مدير
شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد
رقم الهاتف: 2610 5459 06 39+
رقم الهاتف المحمول: 7665 684 331 39+
البريد الإلكتروني: r.hartman@ifad.org

Leon Williams
كبير موظفي الشراكات (تجديد الموارد)
رقم الهاتف: 2809 5459 06 39+
رقم الهاتف المحمول: 5759 783 366 39+
البريد الإلكتروني: l.williams@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق – الدورة الثانية
روما، 16-17 يونيو/حزيران 2020

للاستعراض

المحتويات

موجز تنفيذي **ii**

أولا – الأهمية الاستراتيجية لمواضيع التعميم **1**

ثانيا - التعميم في سياق كوفيد-19 **2**

ثالثاً - مسيرة التعميم في الصندوق **7**

رابعا - تعزيز التعميم في الصندوق **20**

خامسا – جدول أعمال التعميم في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق **24**

ألف - الشراكات والانخراط السياساتي وإدارة المعرفة 24

باء - التعميم في البرامج القطرية التحولية 25

جيم - عناصر من نموذج عمل الصندوق لفترة التجديد الثاني عشر للموارد 27

دال - تعزيز القدرات 33

هاء - قياس النتائج 34

موجز تنفيذي

1- **إذ يعمم الصندوق مواضيع البيئة وتغير المناخ، والتمايز بين الجنسين، والشباب، والتغذية، فإنه يُعمِق أثره ويساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.** إن إحداث أثر أعمق يعني الوصول إلى جيوب الفقر الأكثر عمقا لتحسين حياة الأسر والأفراد بفعالية أكبر وبطرق جديدة. ويوفر التعميم عدسة ثاقبة تتيح للصندوق التركيز على الاحتياجات المحددة للمجموعات المستفيدة كما يتيح له الاستفادة من القدرات المختلفة لهذه المجموعات. ومن شأن إدراج النساء والشباب والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة في تدخلات الصندوق أن يضمن انخراطهم وتمكينهم، وعدم ترك أي منهم يتخلف عن الركب. ويعد التغلب على الحواجز الفردية وإدارة عوامل المخاطر الرئيسية أمرا بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويؤدي تناول مسائل البيئة وتغير المناخ والتغذية إلى زيادة الفعالية الإنمائية للصندوق بما يتجاوز أهدافه الاستراتيجية الحالية المتمثلة في زيادة الإنتاج والدخول والقدرة على الصمود. وفي النهاية، يمكّن التعميم الصندوق من القيام بالمزيد لتغيير حياة وسبل عيش سكان الريف الذين يدعمهم.

2- **إن التركيز القوي على التعميم أمر بالغ الأهمية لمنع أزمة كوفيد-19 من إضاعة المكاسب الحالية.** بدأت جائحة كوفيد-19 تتحول إلى أزمة اقتصادية يمكن أن تؤدي إلى أزمة نظام غذائي وأمن غذائي قد يقع أثرها بشكل غير متناسب على الفئات الضعيفة مثل النساء والشباب. وبينما يكافح المنتجون على نطاق صغير من أجل البقاء، فإنهم عادة ما يعطون الأولوية للحلول قصيرة الأجل مقارنة باستراتيجيات الإدارة طويلة الأجل. ويضيف ذلك ضغطا على قاعدة الموارد الطبيعية، مما قد يؤدي إلى عكس المكاسب السابقة التي تحققت في بناء القدرة على الصمود أمام تغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي. كما أن تعطيل سلاسل القيمة الزراعية وأسواق الأغذية سيؤدي إلى تقييد تسويق المواد المغذية وتوافرها ويؤدي إلى فقدان الدخول وسوء التغذية والجوع.

3- **وفي السابق، وخاصة في العقد الماضي، ظل الصندوق يركز تركيزا وثيقا على مواضيع التعميم الخاصة به، وبالتالي رفع طموحه وحقق نتائج أفضل.** ساعدت السياسات والاستراتيجيات المؤسسية إلى جانب تعبئة الموارد بشكل فعال على توجيه ودعم مجموعة أوسع من الإجراءات. وفي الوقت نفسه، أقام الصندوق شراكات أقوى، وعزز انخراطه على المستوى العالمي، وحسّن توليد المعرفة ونشرها دعما لمواضيعه ذات الأولوية، حيث دمجها على المستويين القطري والتشغيلي. وفي الوقت الحالي، تراعي جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية في تخطيطها مواضيع البيئة وتغير المناخ والتمايز بين الجنسين والتغذية والشباب. وقامت جميع المشروعات التي تشكل جزءا من برنامج القروض والمنح بتعميم البيئة والمناخ والتمايز بين الجنسين، وتم تصميم 50 في المائة على الأقل من المشروعات لتكون مراعية للتغذية والشباب. وعلاوة على ذلك، يجري استثمار ما لا يقل عن 25 في المائة من تدخلات برنامج القروض والمنح ضمن التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق في أنشطة تركز على المناخ، وتسعى 25 في المائة على الأقل من المشروعات الموافق عليها في التجديد الحادي عشر للموارد إلى ألا تكون مراعية للتمايز بين الجنسين فحسب، بل وأن تُحدث بدلا من ذلك تحولا جنسانيا كاملا.

4- **ويتمثل أحد العناصر الرئيسية في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في توسيع نطاق الطموح بشأن مواضيع التعميم المتمثلة في البيئة وتغير المناخ، والتمايز بين الجنسين، والشباب، والتغذية.** وسيواصل الصندوق بناء الشراكات، والانخراط في مناقشات السياسات وتوليد المعرفة، ولكن تمشيا مع تركيز التجديد الثاني عشر للموارد على اللامركزية والقرب، فإنه سيواصل التشديد على الأبعاد الإقليمية والقطرية. وبالإضافة إلى ذلك، سيضفي الصندوق الطابع المنهجي على التزامات التعميم ولن يُدمج مواضيع التعميم في برنامج القروض والمنح فحسب، بل أيضا في برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + المقترح، والبرنامج المقترح لتمويل القطاع الخاص. وسيتم تعزيز هذه الجهود من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومن خلال نُهج متباينة ومناسبة للسياق، ولا سيما في الأوضاع الهشة. كما سيجري

توسيع نطاق الجهود في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق لبناء القدرات الداخلية وتحسين القياس في مواضيع التعميم.

5- **وعلاوة على ذلك، سيقوم الصندوق في إطار التجديد الثاني عشر للموارد بتكثيف نهجه تجاه التنوع البيولوجي، وتوسيع نطاق انخراطه مع الشعوب الأصلية، وتفعيل إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة.** يؤخذ التنوع البيولوجي بالفعل في الاعتبار ضمن موضوع البيئة وتغير المناخ، ولكن هناك مجال للتحسين. وسيظل التركيز على التنوع البيولوجي جزءا من الأنشطة البيئية الشاملة وأنشطة تغير المناخ، ولكن سيتم تعزيز الجهود. وعلى الرغم من أن الشعوب الأصلية كانت لفترة طويلة جزءا لا يتجزأ من أنشطة الصندوق، إلا أن هناك حاجة إلى نُهج محدثة نظرا للتغييرات الجارية حاليا في السياق العالمي. وقد اشتمل التجديد الحادي عشر للموارد على تقييم لإمكانية توسيع نطاق الانخراط مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وسوف يتم دمج ذلك في أنشطة التجديد الثاني عشر للموارد.

الالتزامات المقترحة للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

رفع الطموحات في مجالات التعميم الأساسية

(1) سيجري تحديث سياسة الاستهداف في الصندوق شأنها شأن المبادئ التوجيهية التشغيلية المتعلقة بالاستهداف مع التركيز على التمايز بين الجنسين والشباب والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة.

(2) ستواصل جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية مراعاة البيئة وتغير المناخ والتمايز بين الجنسين والتغذية والشباب في تحليلاتها. وعلاوة على ذلك، سيجري تعزيز تحليلات التنوع البيولوجي المضطلع بها كجزء من تقييمات البيئة وتغير المناخ. وسيجري وضع واعتماد استراتيجية جديدة بشأن التنوع البيولوجي.

(3) سيجري تقييم مواضيع التعميم الأربعة، وهي البيئة وتغير المناخ، والتمايز بين الجنسين، والتغذية، والشباب باستخدام مجموعة متسقة من القياسات التي تصنف جودة المشروعات عند التصميم والإشراف والإنجاز على التوالي. وستستند الالتزامات والأهداف إلى مستوى واقعي من الطموح بناء على التقدم المحرز في كل موضوع تعميم في الماضي.

(4) سيستمر حساب تمويل المناخ في برنامج القروض والمنح باستخدام منهجيات مصارف التنمية متعددة الأطراف لتتبع تمويل المناخ، وستزيد الطموحات إلى 35 في المائة من إجمالي التمويل.

(5) سيستمر تعزيز النُهج التي تُحدث تحولا جنسانيا التي تؤدي إلى معايير أعلى للانخراط الجنساني وزيادة الطموحات.

(6) ستشتمل تصنيفات جودة المشروعات للبيئة وتغير المناخ على اعتبارات التنوع البيولوجي بما يتماشى مع توصيات استراتيجية التنوع البيولوجي القادمة.

(7) يرصد برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + المقترح دمجَ التمايز بين الجنسين والشباب والتغذية في المشروعات بينما سيرصد برنامج تمويل القطاع الخاص المقترح جميع مواضيع التعميم في عمليات القطاع الخاص مع التشديد على عمالة الشباب والنساء.

(8) سيتم وضع إطار محدث للفعالية الإنمائية مع التركيز على قياس مواضيع التعميم، وتحسين الاتساق عبر المواضيع والوضوح في المعايير المحددة لتقييم الجودة.

تعميق التركيز على الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة

(9) سيجري تحديث استراتيجية الصندوق بشأن الشعوب الأصلية ووضع استراتيجية جديدة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة واعتمادها.

(10) ستشمل جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية تحليلا للشعوب الأصلية (حيثما تعترف بها الحكومات) وستدمج الأشخاص ذوي الإعاقة.

(11) ستواصل جميع المشروعات الاستناد إلى إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، التي يجري تعزيزها حاليا، بما في ذلك دمج أكثر انتظاما للأشخاص ذوي الإعاقة.

(12) سيجري دمج دعم الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة في مشروعات مختارة، ورصد هذا الدعم من خلال جمع البيانات بناء على التوصيات الواردة في السياسة المحدثة بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية والاستراتيجية الجديدة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة.

تعزيز قدرة الصندوق على التنفيذ في هذه المجالات

(13) سيظل بناء الشراكات والانخراط في مجال السياسات وإدارة المعرفة جوانب حاسمة في جدول أعمال التعميم، ولكنها ستركز بشكل أكبر على الأبعاد الإقليمية والقطرية، بما يعكس زيادة اللامركزية في الصندوق.

(14) سيجري وضع واعتماد استراتيجية جديدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وستشمل المزيد من التشديد على مواضيع التعميم.

(15) سيجري توسيع نطاق بناء القدرات ليشمل العناصر المحدثة (التنوع البيولوجي والشعوب الأصلية والأشخاص ذوو الإعاقة) فضلا عن نُهج قياس جديدة مدرجة في إطار الفعالية الإنمائية مع التركيز القوي على التدريب على المستويين الإقليمي والقطري.

(16) سيجري إعداد النهج المقترح لتناول الأوضاع الهشة الذي جرى تسليط الضوء عليه في نموذج أعمال التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وورقة الإطار المالي، مع دمج مواضيع التعميم.

أولا – الأهمية الاستراتيجية لمواضيع التعميم

1- **يعمّق تعميم الصندوق لمواضيع البيئة وتغيّر المناخ، والتمايز بين الجنسين، والشباب، والتغذية من أثر الصندوق ويساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.** ويعني إحداث أثر أكبر الوصول إلى جيوب الفقر الأكثر عمقا لتحسين حياة الأسر والأفراد بفعالية أكبر وبطرق جديدة. ويوفر التعميم عدسة ثاقبة تتيح للصندوق استهداف الاحتياجات المحددة لمختلف المجموعات المستفيدة والبناء على قدراتها المخصوصة. ومن شأن إدراج النساء، والشباب، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرهم من الفئات الضعيفة، في تدخلات الصندوق زيادة انخراطهم وتمكينهم، وعدم ترك أي منهم يتخلف عن الركب. ويضمن تناول مسائل البيئة وتغيّر المناخ، إلى جانب التنوع البيولوجي والتغذية، إحداث تدخلات الصندوق لأثر أعمق وأكثر استدامة. ويعزز التركيز على هذه المواضيع من قدرة الصندوق على المساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإقامة نظم أغذية شاملة، ومستدامة، ومغذية وقادرة على الصمود.

2- **غير أن أزمة كوفيد-19 تهدد بضياع المكاسب التي تم تحقيقها حتى الآن.** إذ تحول ما بدأ كأزمة صحية إلى أزمة اقتصادية تهدد بإحداث كارثة في نظم الأغذية والأمن الغذائي. وتاريخيا، تميل فترات الركود والأزمات العالمية إلى إلحاق الضرر الأكبر بشرائح المجتمع الأشد فقرا وضعفا[1]. وتتعارض الإجراءات المتخذة للحد من انتشار الفيروس، بما فيها القيود المفروضة على الحركة، مع الأنشطة الرئيسية لسلاسل القيمة، بما في ذلك أنشطة الزرع، والفلاحة، والحصاد والبيع. وتنجم عن هذه الاضطرابات في أسواق الأغذية تبعات هائلة على صعيد توليد الدخل، وفرص العمل والتغذية. وتعد النساء والشباب والفئات السكانية الضعيفة الأخرى الأشد تعرضا للمخاطر. وخلال الأزمات، يلجأ صغار المنتجين الضعفاء والفقراء الريفيين إلى استراتيجيات التكيف من قبيل بيع الأصول الإنتاجية كالثروة الحيوانية. ويزيد ذلك من صعوبة خروجهم من حالة الفقر في نهاية الأزمة، كما أنه يقوض من قدرتهم على التعامل مع الصدمات المستقبلية. وتتراجع أيضا القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ مع إعطاء الأشخاص الأولوية للاحتياجات قصيرة الأجل على حساب الاستدامة طويلة الأجل، الأمر الذي يزيد الضغط على قاعدة الموارد الطبيعية. ويمكن أن تؤدي اضطرابات السوق أيضا إلى الحد من إمكانية تسويق المواد المغذية وتوافرها، وتدفع المزارعين إلى العودة إلى المحاصيل الأساسية. ويعد التركيز على مواضيع التعميم خلال الأزمة أمرا حاسما بغية تفادي التقهقر.

3- **ويكمن الغرض من هذه الوثيقة في توضيح طموح الصندوق للتجديد الثاني عشر لموارده فيما يخص مواضيع التعميم.** وتُكمل هذه الورقة نموذج عمل الصندوق في التجديد الثاني عشر لموارده وورقة الإطار المالي التي تشتمل على إطار أولي لإدارة النتائج. وفي القسم الثاني، تنظر الوثيقة في تبعات أزمة كوفيد-19 على كل مجال من مجالات التعميم. ويستلزم تحديد طموحات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق توفير خط أساس ملائم لموقع الصندوق، ويتم الاضطلاع بذلك في القسم الثالث. أما القسم الرابع، فيتناول إمكانية تعزيز التعميم في الأوضاع الهشة من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وفي إطار الاستراتيجية الأوسع نطاقا لتحويل النظم الغذائية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويوضح القسم الخامس بعد ذلك كيف تتوافق مواضيع التعميم مع نموذج العمل الإجمالي للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، ومع كل عنصر من عناصر النموذج أيضا. ويشير القسم السادس إلى الإجراءات اللازمة لضمان تمتع الصندوق بالقدرات والنظم الداخلية من أجل تحقيق هذه الطموحات.

[1] تشير تقديرات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية إلى أنه من شأن تباطؤ الاقتصاد العالمي بمقدار نقطة مئوية واحدة أن يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر بما يعادل 14 مليون شخص.

ثانيا - التعميم في سياق كوفيد-19

4- **يمثل فيروس كوفيد-19 تحديا لهدف التنمية المستدامة 1 حيث يمكن أن يزداد الفقر العالمي للمرة الأولى منذ عام 1990، مما يعكس عقدا من التقدم.**[2] ومن الصعب التنبؤ بالأثر الكامل للتباطؤ الاقتصادي العالمي الناجم عن كوفيد-19 لأن مدى الركود العالمي المتوقع غير واضح. ولكن تشير جميع التقديرات إلى ارتفاع معدلات الفقر، وستكون أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، إلى جانب المناطق الريفية، الأكثر تأثرا.[3] ويتوقع البنك الدولي زيادة عدد الفقراء بنحو 50 مليون شخص في عام 2020[4] بسبب أثر عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على الاقتصاد.

5- **وفي حين أن عمليات الإغلاق والقيود مطلوبة للسيطرة على انتشار الفيروس، فإنها تعطل الأسواق وسلاسل التوريد، وتخلق صدمات كلية للعرض والطلب.** وتتأثر النظم الغذائية والاقتصادات الريفية بقوة بهذه الصدمات.[5] ويجري الآن شراء ثمانين في المائة من الأغذية في أفريقيا وآسيا في الأسواق، مما يشير إلى أهمية سلاسل التوريد الغذائية للمنتجين الريفيين والمستهلكين في المناطق الحضرية والريفية.[6] ومع انخفاض الدخول، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، أو كليهما، يجد الناس صعوبة أكبر في شراء الأغذية، مما يخفض الطلب على المدى القصير، ويؤدي إلى إضعاف محتمل للأنماط الغذائية. ويهدد تناقص الطلب سلاسل توريد الأغذية التي تربط المناطق الريفية بشكل متزايد بالبلدات والمدن وتخلق فرص عمل على امتداد سلاسل التوريد، من الإنتاج والتجهيز إلى التغليف والنقل والتوزيع. ويؤدي انقطاع أي من هذه الأجزاء إلى تعطيل النظام بأكمله، تماما كما يؤدي انقطاع أي وصلة إلى قطع السلسلة. وفي المناطق الريفية، حيث تشكل الزراعة وقطاع الأغذية جزءا حيويا من الاقتصاد، أصبح أثر كوفيد-19 على الطلب والعرض يؤثر الآن على سبل عيش صغار المنتجين والعمال الريفيين، مع ما يترتب على ذلك من زيادة في الفقر الريفي. وتشاطرت رابطة المزارعين الآسيويين مقطع فيديو دراميا يبين المزارعين وهم يتخلصون من المحاصيل التي لم يتمكنوا من بيعها.[7] وفي حالة عدم وجود استجابة سياساتية حازمة وشاملة تؤدي إلى انتعاش قوي وسريع، سيكون للتدهور الاقتصادي العالمي الحالي آثار وخيمة على الفقر الريفي.

6- **ومعظم العمالة في المناطق الريفية غير رسمية، وبالتالي، غالبا ما يستبعد العمال الريفيون من الحماية الاجتماعية، حتى وإن كانت هناك بعض منها.** ويعتمد العديد من فقراء الريف على العمل الموسمي والمتنقل أو المهاجر وتدفقات التحويلات المالية، التي تتقيد جميعها بسبب عمليات الإغلاق.[8] وتُزيد ترتيبات العمل غير

---

[2] Sumner, A., Hoy, C. and Ortiz-Juarez, E., 2020. *Estimates of the Impact of Covid-19 on Global Poverty*. WIDER Working Paper 2020/43. Helsinki: UNU-WIDER.

[3] تقديرات الآثار على نطاق الفقر المدقع تتراوح ما بين 40 مليون و140 مليون فقير جديد. انظر على سبيل المثال، Laborde, D., Martin, W. and Vos, R. 2020. Poverty and food insecurity could grow dramatically as COVID-19 spreads. *IFPRI Blog: Research Post*. تم الاطلاع عليه في 1 مايو/أيار 2020؛ و Sumner, A., Hoy, C. and Ortiz-Juarez, E., 2020, *Estimates of the Impact Of Covid-19 On Global Poverty*. WIDER Working Paper 2020/43. Helsinki: UNU-WIDER.

[4] Gerszon, D. et al., 2020. The impact of COVID-19 (Coronavirus) on global poverty: Why Sub-Saharan Africa might be the region hardest hit, *World Bank Blogs*. Retrieved 1 May 2020. https://blogs.worldbank.org/opendata/impact-covid-19-coronavirus-global-poverty-why-sub-saharan-africa-might-be-region-hardest.

[5] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2020. فيروس كوفيد-19 وقطاع الأغذية والزراعة: القضايا واستجابات السياسات. إدارة المطبوعات.

[6] Reardon, T. et al., Rapid transformation of food systems in developing regions: highlighting the role of agricultural research & innovations. *Agricultural Systems*, 172, pp.47-59.

[7] نداء إلى رئيس الصندوق، السيد جيلبير أنغبو من مزارعي آسيا والمحيط الهادي: تم الاطلاع عليه في 1 مايو/أيار 2020. https://www.youtube.com/watch?v=U0WBkwUb0PA

[8] Ratha, D. et al, 2020. *COVID-19 crisis through a migration lens*. Migration and Development Brief, 32.

الرسمية والفجوة الرقمية ونقص شبكات الأمان من صعوبة امتثال العمال الريفيين لإجراءات الاحتواء والتعامل مع البطالة. فليس لدى فقراء الريف سوى هامش ضئيل أو هامشي لمواجهة هذه الأزمة. وهم عادة ما يواجهون الإخفاقات في أسواق متعددة ولا يتمتعون بحماية التأمين الرسمي أو أدوات الائتمان وإدارة المخاطر.[9] ويجبرهم ذلك على بيع الأصول، والحصول في كثير من الأحيان على ديون عالية الفائدة، وتفويت الوجبات، والتحول إلى إنتاج المحاصيل الأكثر أمانا ولكن غير الربحية. وبذلك يضيع بسرعة أي تقدم يُحرز في تحسين سبل عيشهم والهروب من الفقر.

7- **ويشعر أفراد المجتمع الضعفاء بقدر أكبر بعواقب كوفيد-19، مما يؤثر تأثيرا كبيرا على قدرتهم على الصمود ويقوض رفاههم.** وهذا يعني أن مهمة الصندوق الأوسع المتمثلة في تحويل الاقتصادات الريفية والنظم الغذائية عن طريق جعلها أكثر شمولا واستدامة ومغذية وقادرة على الصمود لا تزال بالغة الأهمية. كما أن جدول أعمال التعميم في الصندوق، الذي يعطي الأولوية لإدماج وتمكين النساء والشباب، ويشدد على القدرة على الصمود أمام الصدمات البيئية وتغير المناخ، ويعزز تحسين التغذية، ويسعى إلى تحقيق أوجه تآزر وتحقيق فوائد مشتركة عبر المواضيع، يعتبر أساسيا لهذه المهمة. ويؤدي طابع أزمة كوفيد-19 إلى حاجة ملحة إلى معالجة هذه المواضيع من خلال زيادة الجهود المتواصلة. ويرد أدناه وصف موجز للطريقة التي تؤثر بها الأزمة على مواضيع التعميم في الصندوق.

البيئة وتغير المناخ

8- **أصبحت الزراعة موضوعا أساسيا في مناقشات تغير المناخ قبل ظهور كوفيد-19.** فتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن تغير المناخ يمكن أن يدفع أكثر من 100 مليون شخص إلى الفقر المدقع بحلول عام 2030، ويرجع نصف هذه الزيادة إلى الأثر على الزراعة.[10] فمن المتوقع أن تؤثر الأحداث الجوية الأكثر كثافة وتكرارا على الغلة، مما يزيد من احتمال حدوث تقلبات كبيرة في الأسعار العالمية للأغذية، مع ما لذلك من عواقب وخيمة محتملة على سكان الريف الضعفاء. وكان يُنظر على نطاق واسع إلى تعزيز الاستدامة البيئية والتكيف مع المناخ، وبناء القدرة على الصمود بين صغار المنتجين والفقراء المدقعين في المناطق الريفية على أنها مسائل بالغة الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

9- **وتزايدت الشواغل المرتبطة بالبيئة وتغير المناخ بسبب كوفيد-19.** كما أشير من قبل، فإن جائحة كوفيد-19 تضر بالنظم الغذائية من خلال صدمات الطلب الناتجة عن انخفاض الدخل وصدمات العرض الناتجة عن اضطرابات السوق. وتتعرض بعض سلاسل القيمة الغذائية بأكملها لضغوط، شأنها شأن أولئك الذين تعتمد سبل عيشهم عليها. وإذا لجأ السكان الضعفاء إلى تصفية أصولهم والاقتراض بشروط قاسية، من بين استراتيجيات التصدي الأخرى، فإن قدرتهم على الصمود أمام الصدمات في المستقبل ستنخفض. وفي الوقت نفسه، قد يؤدي ذلك إلى ممارسة ضغوط أكبر على قاعدة الموارد الطبيعية لتلبية الاحتياجات الفورية، مما يقوض التنوع البيولوجي والاستدامة. وفي حين أن الانكماش الاقتصادي أدى إلى انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة على المدى القصير، فإن ذلك لن يُحدث فرقا كبيرا على المدى الطويل، في حين أن عواقب انخفاض القدرة على الصمود تدوم. وفي الواقع، بعد تغير المناخ عاملا مُضاعِفا للمخاطر نظرا لأن النظم التي تعاني من الإجهاد تميل إلى أن تتأثر بالصدمات المناخية بحدة أكبر.[11] وبالتالي، تصبح الإجراءات الهادفة إلى تعزيز

[9] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020. *جائحة كوفيد-19 والفقر الريفي: دعم فقراء الريف وحمايتهم في أوقات الجوائح*. *روما*. https://doi.org/10.4060/ca8824en.

[10] Hallegatte, S. et al, 2016. *Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Extreme poverty* (Washington, D.C.: World Bank).

[11] Challinor, A. et al, 2020. How we can use the COVID-19 disruption to improve food systems and address the climate emergency. *CCAFS News Blog*. Retrieved 1 May 2020. https://ccafs.cgiar.org/blog/how-we-can-use-covid-19-disruption-improve-food-systems-and-address-climate-emergency#.XrGBpS4zY2w.

الاستدامة ودعم التكيف وبناء القدرة على الصمود أمام الأحداث المناخية والأشكال الأخرى من الصدمات حاسمة.

التمايز بين الجنسين وتمكين المرأة

10- **يؤثر فيروس كوفيد-19 على النساء والرجال بشكل مختلف.** تشير الأدلة إلى أن الرجال يموتون أكثر من النساء بسبب الفيروس لأسباب بيولوجية واجتماعية. ولكن النساء هن المكلفات في أغلب الأحيان بتقديم الرعاية، ولا تجري تلبي احتياجاتهن الصحية بسبب ديناميات القوة في الأسرة. ويؤدي الوقت الذي تقضيه النساء لرعاية أفراد الأسرة إلى الحد من قدرتهن على كسب الدخل. يمكن أن تتأثر المرأة بشدة اقتصاديا بوفاة زوجها وذلك يعتمد على أنماط وممارسات الميراث عند انحلال الزواج.[12] ويمكن أن تؤدي عمليات الإغلاق الناتجة عن الجائحة وما يصاحبها من ضغوط مالية إلى مزيد من العنف ضد النساء والفتيات بسبب زيادة التوتر والقرب من الجناة المحتملين.[13] وأخيرا، غالبا ما يتم بيع أصول النساء أولا في أوقات الأزمات، مما يقلل من قدرتهن على الصمود وقدرتهن التفاوضية في الأسرة.[14] وكما هو الحال في الأزمات الأخرى، يتأثر الأمن الغذائي للمرأة ورفاهيتها وسبل عيشها أكثر من الرجل.

11- **ويتطلب التصدي لكوفيد-19 الاعتراف بالتحديات الناشئة مع مراعاة الفجوات بين الجنسين في الوقت نفسه.** فقدرة النساء المنتجات المزارعات على الحصول على المدخلات الزراعية أقل بكثير، مما يسهم في فجوة إنتاجية جنسانية قدرها 20-30 في المائة.[15] وعندما تتعطل الأسواق، يمكن أن تتسع هذه الفجوة في حالة عدم وجود دفع استباقي للوصول المتساوي إلى أسواق المدخلات والمخرجات. كما أن عدد النساء اللائي يستخدمن التكنولوجيا الرقمية أقل من الرجال، مما يحد من قدرتهن على الحصول على معلومات عن كوفيد-19 فضلا عن الإنتاج الزراعي والأسواق. وتستخدم الآن أربعة وخمسون في المائة من النساء في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل الإنترنت عبر الأجهزة المتنقلة، ولكن يقل احتمال حصولهن على خدمات الإنترنت عبر الأجهزة المتنقلة بنسبة 20 في المائة عن الرجال (فارق قدره 300 مليون بين الرجال والنساء).[16] وأخيرا، عندما لا تُمكّن المرأة، يتم تحويل إنفاق الأسرة بعيدا عن تعليم الأطفال وصحتهم وتغذيتهم. وإذا أدت أزمة كوفيد-19 إلى تدهور في تمكين المرأة، ستكون هناك عواقب كبيرة على أهداف التنمية طويلة الأجل، وخاصة تلك المرتبطة بالأطفال.

12- **ويجب أن يستمر إدماج المرأة وتمكينها كجزء من الاستجابة لكوفيد-19 ويجب تجنب "استبداد الاحتياجات العاجلة".** فالأدلة الناتجة عن الأزمات الصحية السابقة تشير إلى أن الفشل في إدماج التمايز بين الجنسين في

---

[12] Quisumbing, A. et al, 2020. Why gender matters in COVID-19 responses – now and in the future. *IFPRI Blog: Research Post*. تم الاطلاع عليه في 1 مايو/أيار 2020. https://www.ifpri.org/blog/why-gender-matters-covid-19-responses-%E2%80%93-now-and-future.

[13] Peterman, A. et al, 2020. *Pandemics and Violence Against Women and Children*. CGD Working Paper 528. Washington, DC: Center for Global Development. https://www.cgdev.org/publication/ pandemics-and-violence-against-women-and-children.

[14] Quisumbing, A.R., Kumar, N. and Behrman, J.A., 2018. Do shocks affect men's and women's assets differently? Evidence from Bangladesh and Uganda. *Development Policy Review*, 36(1), pp.3-34.

[15] O'Sullivan, M., et al. *Levelling the Field: Improving Opportunities for Women Farmers in Africa*. (Washington, DC: World Bank Group, 2014).

[16] GSMA, 2019. *Connected Women: The mobile gender gap report 2018*. GSMA, London. تم الاطلاع عليه في 1 مايو/أيار 2020. https://www.gsma.com/mobilefordevelopment/wp-content/uploads/2018/04/GSMA_The_Mobile_Gender_Gap_Report_2018_32pp_WEBv7.pdf.

الاستعداد لتفشي الأمراض والاستجابة لها كان له آثار وطنية ومحلية فيما يتعلق بالآثار النهائية.[17] والسبب في ذلك هو أن المسائل الهيكلية، مثل العلاقات بين الجنسين، توضع جانبا فيما يبدو لتلبية الاحتياجات الفورية. ولا يؤدي ذلك إلى تفاقم الأثر على النساء فحسب، بل يمكن أن يؤدي أيضا إلى تفاقم عدم المساواة. ويجب الحفاظ على تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين في الاستجابات القصيرة والطويلة الأجل.

تحسين التغذية

13- **سيؤثر كوفيد-19 على سوء التغذية من خلال آليات متعددة.** فمن المتوقع أن تنخفض نوعية النظم الغذائية بسبب خسائر الدخل المتعلقة بعمليات الإغلاق التي تفرضها الحكومات وتكسير سلاسل التوريد. وفي البلدان المنخفضة الدخل، غالبا ما تكون السعرات الحرارية المتحصل عليها من الأغذية الغنية بالمغذيات وغير الأساسية مثل البيض والفواكه والخضروات أغلى بنحو 10 أضعاف من السعرات الحرارية المتحصل عليها من الأرز أو الذرة أو القمح أو الكسافا.[18] وعندما تنخفض الدخول، تتخلى الأسر الضعيفة بسرعة عن الأغذية الغنية بالمغذيات من أجل الحفاظ على ما تتحصل عليه من سعرات حرارية. وعلاوة على ذلك، قد يجري تجميد نُظم تحويل الأغذية مثل برامج التغذية المدرسية والبرامج التي تستهدف المغذيات الدقيقة للأمهات والأطفال أو قد يجري تقليصها نتيجة لإغلاق الحكومة أو إعادة التخصيص.[19] وإلى جانب الآثار المباشرة لكوفيد-19 على نظم الرعاية الصحية، التي تتسم بالضعف بالفعل في العديد من البلدان، من المرجح أن يزداد سوء التغذية نظرا لأن الأولويات الأخرى ستتطلب اهتماما فوريا.

14- **ولا يزال سوء التغذية، بما في ذلك نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة أعلى في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية كما أن معدل زيادة الوزن الزائد/السمنة أعلى في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية.** من المرجح أن يعاني سكان الريف أكثر من غيرهم، كمستهلكين للأغذية ومنتجين لها، ولا سيما أولئك الذين يستهدفهم الصندوق. ويجب أن تراعي الاستجابة القصيرة والطويلة الأجل لكوفيد-19 احتمال زيادة سوء التغذية بجميع أشكاله في المناطق الريفية. ويتعين أن تشتمل استراتيجيات إعادة البناء إلى الأفضل على تعزيز النظم الغذائية المحلية في المناطق الريفية، بما في ذلك زيادة توافر مجموعة متنوعة من الأغذية الصحية للسكان الضعفاء وحصولهم عليها.

الشباب والوظائف والهجرة

15- **على الرغم من أن صحة الشباب أقل تعرضا للتهديدات عموما من كوفيد-19، فمن المتوقع أن يتأثروا اقتصاديا بشكل غير متناسب.** وفي البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل والمتوسطة الدخل من الشريحتين الدنيا والعليا، هناك 778 مليون شاب يعيشون في المناطق الريفية وشبه الريفية وشبه الحضرية، حيث تعد الزراعة وسلاسل القيمة ذات الصلة أصحاب العمل الرئيسية.[20] ويواجه الشباب حواجز تعترض حصولهم على الأراضي والموارد الطبيعية والتمويل والتكنولوجيا والمعرفة والمعلومات والتعليم بحيث يمثل

[17] Smith, J. 2019. Overcoming the 'tyranny of the urgent': integrating gender into disease outbreak preparedness and response, *Gender & Development*, 27:2, 355-369, DOI: .10.1080/13552074.2019.1615288

[18] Headey, D.D. and Alderman, H.H., 2019. The relative caloric prices of healthy and unhealthy foods .differ systematically across income levels and continents. *The Journal of nutrition*, 149(11), pp.2020-2033

[19] Headey, D.D. and Ruel, M., 2020. The COVID-19 nutrition crisis: What to expect and how to protect. *IFPRI Blog: Research Post*. Retrieved 1 May 2020. https://www.ifpri.org/blog/covid-19-nutrition-crisis-what-expect-and-how-protect.

[20] انظر *تقرير التنمية الريفية لعام 2019 الصادر عن الصندوق: خلق فرص لشباب الريف* (روما: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) للاطلاع على تحليل مفصل بشأن شباب الريف.

إيجاد فرص في مجال الإنتاج الزراعي تحديا لهم حتى في الأوقات العادية. ومع تعطل الأسواق، تصبح هذه التحديات أكبر بكثير. ومن المرجح أن يشتغل الشباب في وظائف مؤقتة بقدر أكبر من البالغين يصل إلى الضعف، حيث يشتغل حوالي 80 في المائة من الشباب العامل في وظائف غير رسمية. وفي المناطق الريفية، يزيد احتمال عمل الشباب بدون عقد بنسبة 40 في المائة.[21] كما أن الفرص خارج مجال الزراعة محدودة أيضا نتيجة الطلب الإجمالي وصدمة العرض. وإذا طال أمد الأزمة، فقد تهاجر أعداد كبيرة من الشباب بحثا عن عمل – وقد تهاجر أعداد أكبر من ذلك إذا قيد كوفيد-19 فرص التعليم.

الشعوب الأصلية والأشخاص ذوو الإعاقة

16- **إلى جانب النساء والشباب، فإن ضعف الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة يجعلهم عرضة بشكل خاص لآثار جائحة كوفيد-19 وعواقبها الاقتصادية.** فالشعوب الأصلية تشكل 5 في المائة من سكان العالم (370 مليون نسمة في حوالي 90 بلدا) ولكنها تشكل حوالي 15 في المائة من الفقراء المدقعين. وترعى الشعوب الأصلية ما يقرب من 80 في المائة من التنوع البيولوجي العالمي،[22] وهي على وجه التحديد واحدة من المجموعات السكانية الأكثر عرضة لتغير المناخ بسبب اعتمادها على النظم الطبيعية. وإلى جانب القلق المتزايد بشأن المخاطر الصحية التي تتعرض لها الشعوب الأصلية بسبب كوفيد-19، يمكن أن تؤدي الضغوط الاقتصادية إلى زيادة الأنشطة غير القانونية مثل قطع الأشجار والتعدين في المناطق التي تعيش فيها الشعوب الأصلية. والتهديد الناتج عن ذلك على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واضح. كما أن التصدي لكوفيد-19 بين الشعوب الأصلية لا يعني تحقيق المساواة في الحصول على الرعاية الصحية فحسب، ولكنه يعني أيضا المساواة في الحصول على الدعم الاقتصادي والفرص بطريقة تحافظ على قاعدة الموارد الطبيعية.

17- **ويحتاج الأشخاص ذوو الإعاقة إلى رعاية صحية أكثر من غيرهم، وبالتالي فهم أكثر ضعفا أمام كوفيد-19، ولا سيما عندما يواجهون خدمات صحية منخفضة الجودة أو يتعذر الوصول إليها.**[23] فهناك نحو مليار شخص من ذوي الإعاقة في العالم، ويعيش أربعة من أصل خمسة منهم في البلدان النامية، حيث يوجد ارتباط قوي بين الفقر المدقع والإعاقة. ولتحسين الأداء فيما يتعلق بإدماج الإعاقة ودعم الجهود الرامية إلى عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب، وضعت اللجنة التنفيذية للأمين العام للأمم المتحدة، في عام 2018، سياسة وخطة عمل وإطارا للمساءلة على نطاق المنظومة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة.[24] ويمثل الإطار دعوة للعمل للانتقال من مكافحة التمييز إلى دمج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب عمليات الأمم المتحدة. وتُظهر دراسة حديثة للصندوق أن الأشخاص ذوي الإعاقة الريفيين نشطون اقتصاديا ولديهم القدرة على كسب الدخل والهروب من الفقر المدقع، مما يشير إلى أن هناك إمكانات لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل أكثر منهجية في عمليات الصندوق.[25] غير أنه إلى جانب التهديد الصحي الذي يشكله فيروس كوفيد-19، فإنه يعرض الرفاهية الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم للخطر أيضا. وكلما زادت المخاطر الصحية

---

[21] منظمة العمل الدولية. 2017. *اتجاهات العمالة العالمية للشباب في عام 2017. مسارات نحو مستقبل عمل أفضل*. منظمة العمل الدولية: جنيف.

[22] البنك الدولي. *الشعوب الأصلية*. https://www.worldbank.org/en/topic/indigenouspeoples. تم الاطلاع عليه في 1 مايو/أيار 2020.

[23] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. 2020. *تفشي كوفيد-19 والأشخاص ذوو الإعاقة*. تم الاطلاع عليه في 24 مايو/أيار 2020.

[24] الأمم المتحدة، *استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة* (الأمم المتحدة: نيويورك، 2019): https://www.un.org/development/desa/disabilities/wp-content/uploads/sites/15/2019/03/UNDIS_20-March-2019_for-HLCM.P.pdf.

[25] انظر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، *الأنشطة الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق الريفية: أدلة وفرص جديدة لانخراط الصندوق* (روما: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2019) للاطلاع على استعراض للأدلة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

والتكاليف المرتبطة بها، كلما زادت احتمالية عودة الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الفقر. ويشير ذلك إلى حاجة أكبر إلى إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة.

ثالثاً ـ مسيرة التعميم في الصندوق

18- **اكتسب تعميم اعتبارات البيئة وتغيُّر المناخ، والتمايز بين الجنسين، والشباب والتغذية، أهمية أكبر في ظل التحديات العالمية التي تفرضها جائحة كوفيد-19.** والأمل معقود بطبيعة الحال على اكتمال مرحلة التعافي من الاستجابة للجائحة مع بداية التجديد الثاني عشر للموارد (2022)، وتحول التركيز نحو إعادة تنشيط المناطق الريفية وبناء القدرة على الصمود. وبغض النظر عما إذا كان ذلك هو ما ستؤول إليه الأوضاع، من المرجح أن تكون الحاجة إلى بناء القدرة على الصمود أكبر، وسيتعيَّن على الصندوق مواصلة العمل لزيادة مستوى طموحه في تعميم هذه القضايا في الاستراتيجيات والعمليات القطرية وفي مجالات الانخراط في السياسات، وبناء الشراكات، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإدارة المعرفة. ولا بد للصندوق من أجل تحقيق ذلك بفعالية أن يستفيد من الجهود القائمة.

19- **وركز الصندوق على مر تاريخه بقوة على مواضيع التعميم وقام تدريجياً برفع مستوى طموحه في هذا الاتجاه.** وبدأ الصندوق بالتزامات متعلقة بالبيئة، وتغيُّر المناخ، والتمايز بين الجنسين خلال فترة التجديد الثامن لموارد الصندوق (2010-2012)، مضيفاً بعد ذلك قضايا التغذية في فترة التجديد العاشر (2016-2018) والشباب في فترة التجديد الحادي عشر (2019-2021) كمجالات رئيسية للتعميم. ورفع الصندوق بمرور الوقت سقف التزاماته المؤسسية والاستراتيجية وتعهداته القطرية والتشغيلية. ويتضمن الذيل الأول لمحة عامة مفصلة.

20- **وتهدف الجهود المؤسسية التي تتخذ شكل سياسات واستراتيجيات وتعبئة للموارد إلى توفير التوجيه والدعم من أجل مزيد من العمل.** من ذلك على سبيل المثال أن سياسة الصندوق بشأن البيئة وإدارة الموارد الطبيعية في فترة التجديد الثامن للموارد، واستراتيجية الصندوق وخطة عمله بشأن البيئة وتغيُّر المناخ للفترة 2019-2025، والسياسة المؤسسية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وضعت أسس توسيع نطاق جهود التعميم في التجديد التاسع وما بعده. وبالمثل، هيأت خطة العمل بشأن التغذية وخطة عمل الشباب الريفي اللتان تم وضعهما في التجديدين العاشر والحادي عشر للموارد على التوالي، الأجواء لمزيد من العمل. وعند صياغة هاتين الوثيقتين، استفاد الصندوق من المناقشات الداخلية والمشاورات مع الدول الأعضاء والدروس المستخلصة من التقييمات التي أجراها مكتب التقييم المستقل في الصندوق، وتقارير التقييم الذاتي، وتحليل البيانات الخارجية والنُهج.

21- **واقترنت السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل في هذه المجالات بجدول أعمال قوي لتوليد المعرفة ونشرها.** ويستخدم الصندوق المعرفة والدروس التي يكتسبها من أجل تحسين تصميم عملياته وزيادة قدرته على التأثير في جدول الأعمال الإنمائي العالمي من خلال استخدام المعرفة التجريبية والقائمة على الأدلة. ومن أمثلة ذلك سلسلة *الميزة* التي بدأ الصندوق في إصدارها في عام 2012 وتعرض عمل الصندوق في مواضيع التعميم. وقام الصندوق أيضاً بإعداد عدد من الأدوات العملية (مثل مجموعات الأدوات ومذكرات "طرق العمل" والأدلة، لتوجيه تصميم المشروعات وتنفيذها) من أجل تحسين جودة تصميم المشروعات وتنفيذها نظراً لارتباط ذلك بمواضيع التعميم. وتحدِّد جميع خطط العمل المواضيعية أولويات في مجالات الانخراط في السياسات، والشراكات، والمعرفة.

22- **وبينما تسلط هذه الجهود المؤسسية الضوء على هذه القضايا الحاسمة فإنها تهدف في المقام الأول إلى دمج التعميم قطرياً وتشغيلياً والتأكد من أن الإجراءات ذات الصلة تُعبِّر عن أفضل الممارسات المعمول بها.** وتعكس مواضيع التعميم تركيز الصندوق المتزايد على نهج برامجي على المستوى القطري وباتت بذلك تشكل جزءاً لا يتجزأ من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وكانت التغذية أول مجال تم دمجه رسمياً في جميع

برامج الفرص الاستراتيجية القطرية خلال فترة التجديد العاشر للموارد، وجرى توسيع هذا النهج ليشمل تغيُّر المناخ والشباب خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد. وفيما يتصل بتغيُّر المناخ، التزم الصندوق بأن "تُحلل جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة خلال فترة التجديد الحادي عشر الالتزامات وأهداف المساهمات المحددة وطنياً لتستنير بها تدخلات الصندوق".[26] وعلى الرغم من أن المساواة بين الجنسين لا تُشكل التزاماً من التزامات التجديد الحادي عشر بهذا المعنى فإن تعميم التمايز بين الجنسين إلزامي وفقاً للمبادئ التوجيهية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وتشمل جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية حالياً مواضيع التعميم.

23- **وتتجه النية بوضوح على المستوى التشغيلي إلى ضمان دمج مواضيع التعميم بفعالية.** ويتم ذلك عن طريق تحديد دقيق للمقصود من تعميم موضوع ما ثم بعد ذلك التحقق من دمجه في مرحلة تصميم المشروعات، وأثناء الإشراف على المشروعات وعند الإنجاز. ويتم إجراء فحص في مرحلة التصميم للتأكد من أن المشروع يأخذ الموضوع المحدد في الاعتبار منذ البداية؛ ويتم إجراء تقييم أثناء الإشراف على المشروع لضمان المتابعة المنتظمة للموضوع أثناء التنفيذ؛ وتتخذ أثناء الاستعراض عند الإنجاز خطوات للتثبت من تحقيق المشروع لأهداف التعميم المحددة له.

24- **ويهدف النهج المستخدم في التزامات تجديد الموارد إلى التحقق من إدراج المواضيع عند التصميم والإنجاز.** واستخدم هذا النهج لأول مرة في صدد التزامات تجديد الموارد التي تم التعهد بها في التجديد التاسع. من ذلك على سبيل المثال أن التزامات التجديد التاسع للموارد شملت أهدافاً تتعلق بالتمايز بين الجنسين للمشروعات التي حصلت على تصنيف جودة 4+ (مُرضٍ إلى حد ما أو أعلى)، عند التصميم والإنجاز. واتسع هذا النهج بعد ذلك في فترة التجديد الحادي عشر للموارد وبات يشمل أهدافاً للتصنيفات الجنسانية للمشروعات التي تحصل على تصنيف 5+ (مُرضٍ أو أعلى) وللمشروعات المحددة بأنها تراعي إحداث تحول جنساني. وفيما يتعلق بموضوعي التغذية والشباب اللذين جرى تعميمها لأول مرة في التجديدين العاشر والحادي عشر للموارد على التوالي، انصب التركيز على ضمان مراعاة التغذية ومراعاة الشباب عند تصميم المشروعات استناداً إلى معايير محددة سلفاً بدلاً من استخدام التصنيفات التي تحصل عليها المشروعات. وكما يبين الذيل الأول، نجح الصندوق عموماً في الوفاء بهذه الالتزامات وفي تحقيق أهدافه.

25- **وبالنظر إلى الحاجة إلى تحديد وقياس النجاح في التعميم، تطورت جداول أعمال النتائج والتعميم في الصندوق بالتوازي وعزز كل منها الآخر.** وكان اعتماد أول إطار لقياس النتائج في الصندوق خلال فترة التجديد الثامن للموارد (2010-2012) منعطفاً بالنسبة للصندوق من حيث زيادة قدرته على قياس النتائج. واستطاع الصندوق من خلال قدرات رصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه من توسيع نطاق التزاماته وعمقها في فترات التجديد التالية، واستطاع إرساء قاعدة معرفية أكثر صلابة. وعلى سبيل المثال، أُدرجت في أُطر قياس النتائج تصنيفات جودة المشروعات خلال فترة التجديد التاسع للموارد وأضيفت أهداف وحددت وسائل للتحقق من الاعتبارات البيئية والاعتبارات المتعلقة بتغيُّر المناخ والتمايز بين الجنسين. ومنذ التجديد التاسع للموارد، اتسعت مؤشرات التعميم المستخدمة في إطار قياس النتائج وباتت تشمل أهدافاً للمشروعات عند التصميم والإنجاز، وازداد التركيز على برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وإلى جانب مقاييس جودة المشروعات، أدرجت أيضاً مؤشرات على مستوى نواتج ونتائج المشروعات (المستوى الثاني: النتائج الإنمائية) المرتبطة بمواضيع التعميم في أطر قياس النتائج. فعلى سبيل المثال، تضمن التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق مؤشري "النسبة المئوية للنساء اللاتي أبلغن عن تحسين نوعية نظمهن الغذائية" و"عدد الأشخاص/الأسر التي أبلغت عن اعتماد تكنولوجيات وممارسات مستدامة بيئيا وقادرة على الصمود أمام المناخ." وكان لابد من إيجاد وسائل منهجية لقياس كل مؤشر، ودفع ذلك الصندوق ليس فقط إلى رفع مستوى طموحه، بل وكذلك إلى تعزيز قدرته على القياس. ويلخص الذيل الثالث التعاريف الحالية لمقاييس جودة المشروعات الخاصة بمجالات

[26] انظر الوثيقة GC 41/L.3/Rev.1.

التعميم. ويشتمل إطار قياس النتائج في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق على المجموعة الحالية من مؤشرات النواتج والنتائج، على مستوى المشروعات، المرتبطة بالتعميم.

26- **وصاحبت هذا التقدم الاستراتيجي والتشغيلي تغييرات كبيرة في الهيكل التنظيمي للصندوق بهدف ضمان قدرته على الأداء في كل موضوع.** وكانت المسؤولية عن إدارة أعمال مواضيع التعميم تقع في البداية على كل مكتب على حدة، ولكن توسيع جدول أعمال التعميم أفضى إلى إيجاد شُعبة واحدة مكرسة لهذا الغرض، وهي شُعبة البيئة والمناخ والتمايز بين الجنسين والإدماج الاجتماعي. ولم يكن ذلك مجرد اعتراف بمحورية مواضيع التعميم لمهمة الصندوق، بل وكذلك دور الصندوق في توليد المعرفة وبناء الشراكات في هذه المجالات، والتآزرات المشتركة بين المواضيع والمنافع المتبادلة، والحاجة إلى الأخذ بنهج شامل. وبالإضافة إلى ذلك، تم نقل خبراء تقنيين متخصصين إلى مواقع لامركزية من أجل ضمان دمج مواضيع التعميم في جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وعمليات الصندوق. وأخيراً، تشمل خطط العمل الخاصة بكل موضوع من مواضيع التعميم ترتيبات لبذل جهود منهجية من أجل بناء قدرات الموظفين. وانصب التركيز في جميع هذه الجهود على دمج مجالات التعميم وتعزيز قدرة الصندوق على تعميق أثره في هذه المجالات.
وعلى سبيل المثال، ركزت جهود بناء قدرات الموظفين، في عام 2019، على دمج المواضيع المحددة في الالتزامات الطموحة بالتعميم الخاص بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وقد اضطُلع بذلك من خلال الأكاديميات الإقليمية الثلاث للعمليات، ومختبر التعميم، ووحدات التعلم الإلكتروني المتعلقة بالنُهج المتكاملة. وحضر ما يقرب من 800 مشارك (موظفو الصندوق والشركاء في تنفيذ المشروعات) 12 دورة تدريبية منظمة عبر جميع الأقاليم الخمسة وفي المقر بشأن مواضيع التعميم، والاستهداف، والمنهجيات الأسرية، والمساهمات المحددة وطنياً، وتمويل المناخ والتقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي. وعلى الرغم من أن هذه بداية معقولة، على النحو الوارد وصفه بمزيد من التفصيل في المقطع خامسا، من الواضح أن تعزيز قدرة الصندوق على التعميم في هذه المجالات بصفة عامة وفي الميدان بصفة خاصة في حاجة إلى مزيد من الجهود.

الإطار 1

دمج مواضيع التعميم في تصاميم المشروعات الأخيرة

مشروع الأعمال الزراعية وصمود أصحاب الحيازات الصغيرة في سري لانكا (2019-2026)

سيسهم هذا المشروع في سري لانكا في الحد من فقر المنتجين على نطاق صغير وتحقيق الأمن الغذائي فيما يعرف بأنه "المنطقة الجافة" من البلد. ووضعت للمشروع استراتيجية للتمايز بين الجنسين سليمة وواقعية من أجل تحديد مسارات تنمية النساء وإعادة تصنيفهن. وساهم المشروع أيضاً في وضع استراتيجية صلبة للشباب تغطي جوانب مهمة، مثل حصول الشباب على الأراضي وتملكها. ويغطي تحليل السياق السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتصلة بالتغذية. وأخيراً، يركز المشروع في جانب كبير منه على المناخ، وثبت رسمياً أنه يحقق ذلك. ويدل تصميم المشروع على الوعي بالمخاطر المناخية في المنطقة المستهدفة ويُحدِّد تدابير واقعية وذات مصداقية للحد من الهشاشة في مواجهة تغيُّر المناخ.

مشروع صمود سُبل العيش في الأراضي المنخفضة في إثيوبيا (2019-2025)

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في تحسين قدرة سُبل عيش المجتمعات الرعوية والزراعية الرعوية في إثيوبيا على الصمود. ويُمثل تصميم المشروع نموذجاً جيداً لدمج العديد من مواضيع التعميم مع منظور لشراكة تم من خلالها وضع تصميم المشروع بمبادرة من البنك الدولي. ويشمل التصميم تحليلاً لسياق التمايز بين الجنسين يغطي السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتعميم التمايز بين الجنسين في جميع مناحي الحياة. وسيحشد المشروع الشباب للمشاركة في عمليات التخطيط الاستراتيجي الرئيسية. وفي الوقت نفسه، سيساعد الشباب المهتمين بفرص كسب العيش البديلة أو بدء أعمال تجارية خاصة بهم، على تنمية مهاراتهم في القطاعات الرئيسية من سلاسل القيمة ذات الصلة بدءاً بالإنتاج ووصولاً إلى إضافة القيمة وتقديم الخدمات. ويُشير تصميم المشروع إلى المراجع المناسبة لوثائق السياسات والاستراتيجيات الحكومية المتعلقة بالتغذية، ويشمل تحليلاً يتناول مشاكل التغذية والأسباب الكامنة وراءها ويحدد بوضوح الفئات الضعيفة تغذوياً. وصُمِّمت جميع مكونات المشروع الرئيسية ومكوناته الفرعية لمعالجة مسائل التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره في الأراضي المنخفضة الإثيوبية.

مشروع دعم تنمية سلاسل قيم السلع - المرحلة الثانية في الكاميرون (2019-2025)

تستفيد المرحلة الثانية من مشروع تنمية سلاسل قيم السلع من النتائج والدروس المستفادة من المرحلة الأولى للمشروع التي تم الانتهاء منها في ديسمبر/كانون الأول 2017. وسوف تسهم المرحلة الثانية في الأمن الغذائي والتغذوي والحد من الفقر عن طريق تحقيق زيادة مستدامة في دخل المزارعين الأسرين المشاركين في إنتاج الأرز والبصل وتعزيز قدرتهم على الصمود. وتتكامل مواضيع التعميم تماماً مع نظرية التغيير في المشروع. وسيستهدف المشروع تحديداً النساء (اللواتي سيُشكلن 50 في المائة من السكان المستهدفين)، والشباب (30 في المائة) والأشخاص ذوي الإعاقة. وسيلزم من التعاونيات ومنظمات المنتجين التي يدعمها المشروع إدراج لوائح تنظيمية في قوانينها الداخلية بشأن الحدود الدنيا لنسبة النساء والشباب بين أعضائها. واتُخذت في المشروع عدة تدابير لمعالجة الحواجز الأساسية التي تحول دون مشاركة النساء، مثل التركيز على التدريب الشخصي واستخدام المواد التدريبية المصوَّرة استجابة لمعدلات الأمية العالية بين النساء. وحدَّد المشروع فرصاً لزيادة مشاركة الشباب في المراحل الأوَّلية والنهائية من سلاسل القيمة التي يدعمها المشروع. وتم تخصيص مكون فرعي بالكامل للتغذية. وتتآزر المكونات الرئيسية الثلاثة لاستراتيجيات التغذية في المشروع على طول مسارات الأثر المختلفة: تنويع الإنتاج، والوعي الغذائي، وأنشطة تعميق المعرفة، والتكميل الغذائي على المستوى المحلي داخل التعاونيات ذات الصلة. ويبرز التصميم التفاعل بين التغذية وأبعاد التمايز الجنسين.

27- **وأخيراً، يثبت ازدياد التكامل بين هذه المواضيع ما يضيفه كل منها من قيمة للآخر وللحافظة**. وفي عام 2014، وانطلاقاً من الجهود السابقة، وضع الصندوق إجراءات من أجل التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي لكل مشروع، وتحدِّد هذه الإجراءات الخطوات التي يتخذها الصندوق لمعالجة الآثار الاجتماعية والبيئية والمناخية المرتبطة بمشروعاته وبرامجه. وتشكل بالتالي هذه الإجراءات جزءاً رئيسياً من النهج العام للصندوق في هذه المواضيع. وتوضح الإجراءات أولويات الأخذ بالقيم والمبادئ التوجيهية لتعزيز المنافع الاجتماعية والبيئية وفوائد التكيُّف مع تغيُّر المناخ، وتحدِّد العمليات ونقاط الدخول في دورة المشروعات من أجل التحقق من التعميم في جميع أنشطة المشروعات وضمان المشاركة الفعالة من أصحاب المصلحة؛ ويشمل ذلك أيضاً إجراءات للاستجابة للشكاوى المقدمة من الأفراد أو المجتمعات المحلية المتأثرة بالمشروعات.

ونُقحت إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في عام 2017 أثناء التجديد العاشر لموارد الصندوق، ويجري حالياً إدخال مزيد من التحسينات عليها عن طريق تضمينها القضايا ذات الأهمية للأشخاص ذوي الإعاقة ومعايير العمل الإضافية، والمعايير والضمانات الجديدة والمعززة .

28- **ويجري أيضاً إرساء صلات تشغيلية أوثق بين مواضيع التعميم بما يتماشى مع الإطار المتكامل الجديد لتنفيذ النُهج التحويلية في مواضيع التعميم الذي استعرضه المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2019.**[27] . ويسلط الإطار الضوء على الصلات بين مواضيع التعميم. وعلى سبيل المثال، يوضح الإطار كيف يمكن أن يؤثر تغير المناخ على مدى ملاءمة محاصيل معينة في موقع ما، وهو ما يؤثر بدوره على توفر الأغذية والتغذية، وكيف يؤثر تمكين المرأة على الحالة التغذوية للأطفال، وكيف يمكن أن ييسَّر اعتماد الشباب للتكنولوجيا القدرة على الصمود أمام تغير المناخ. وكما لوحظ في الإطار، فإن دعم نهج متكامل وتحويلي لمجالات التعميم هذه يسهم في تحويل النظم الغذائية المستدامة والحلول الشاملة للفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي. وترد أمثلة على المشروعات التي تتضمن نُهج إدماج مجالات التعميم في الإطار 1.

29- **وإلى جانب هذه الاتجاهات الأوسع، يشمل كل مجال من مجالات التعميم عناصر محددة تستحق تسليط الأضواء عليها**. وترد تفاصيل عن النُهج المتبعة بشأن مجالات التعميم الأربعة وبعض المواد الأساسية في الذيل الخامس. وبالإضافة إلى ذلك، بينما انصب التركيز خلال العقد الأخير على مواضيع التعميم الأربعة للبيئة وتغيُّر المناخ، والتمايز بين الجنسين، والتغذية، والشباب، عولجت القضايا المتصلة بالتنوع البيولوجي في إطار موضوع البيئة وتغيُّر المناخ، وركز الصندوق طوال تاريخه على الشعوب الأصلية. كما بدأ مؤخراً في التعاطي بصورة أوثق مع القضايا المرتبطة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

البيئة وتغيُّر المناخ

30- **يُمثل برنامج الصندوق الرئيسي لتوجيه التمويل المناخي إلى المنتجين على نطاق صغير، وهو برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، خطوة رئيسية نحو جدول أعمال أوسع كثيراً بشأن المناخ.** وأنشِئ برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أثناء التجديد التاسع لموارد الصندوق بهدف بناء قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء على الصمود في مواجهة آثار تغيُّر المناخ (انظر الذيل الرابع). ويهدف برنامج التأقلم أيضاً بصورة محددة إلى توليد المعارف من أجل استقراء الدروس المستفادة من أفضل الممارسات المتعلقة بأشكال التكيُّف مع تغيُّر المناخ القابلة للتوسيع من أجل تمكين الصندوق من إحراز تقدم كبير في دمج اعتبارات البيئة وتغيُّر المناخ في استثماراته. وساعدت هذه الدروس أيضاً على دمج هذا الموضوع بعمق أكبر في حافظة الصندوق (انظر الإطار 2).

[27] ~~انظر الوثيقة IFAD12/1/R.2~~. انظر الوثيقة IFAD19/128/R.6. الإطار المتكامل لتنفيذ النهج التحولية للقضايا المعمّمة (2019). تقدم الوثيقة خيارات مفصلة للإدماج، ولا سيما في الملحق الأول: فهم التفاعلات بين موضوعات التعميم.

الإطار 2

دور إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي

يشكل فحص المخاطر المناخية منذ عام 2016 عنصراً إلزامياً في إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي لجميع تصاميم المشروعات. وساعد ذلك على ضمان مراعاة المناخ في جميع مشروعات الصندوق اعتباراً من فترة التجديد العاشر للموارد فصاعداً. ويمكن من خلال إجراءات فحص المخاطر المناخية تحديد مدى تعرض وحساسية أهداف المشروع للمخاطر المتعلقة بالمناخ استناداً إلى المعلومات المتاحة عن الأخطار المناخية السابقة، والاتجاهات المناخية الراهنة، وسيناريوهات تغيُّر المناخ في المستقبل. ويحدَّد لجميع مشروعات الصندوق تصنيف من ثلاثة فئات للمخاطر المناخية: مرتفعة أو معتدلة أو منخفضة. وتُطبق متطلبات المعلومات وتدابير إدارة المخاطر المتناسبة مع هذه التصنيفات. من ذلك على سبيل المثال أن المشروعات التي تُنفذ في سياقات مصنفة بأنها تنطوي على مستوى مرتفع من المخاطر المناخية يجب أن: (1) تجري تقديراً أعمق للمخاطر في مرحلة التصميم؛ (2) تثبت بلورة فهم أفضل للترابطات بين المناخ والسكان والبيئة الطبيعية على النطاق الأوسع.

وتكفل أيضاً تدابير تنفيذ إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي ومتطلبات الرصد دمج الشواغل المناخية والبيئية والاجتماعية بصورة شاملة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتصاميم المشروعات في الصندوق. وبعبارة أخرى، تُمثل إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي أيضاً نظاماً لضمان مراعاة جميع أبعاد التعميم على النحو الواجب. وفي إطار التجديد الحادي عشر، التزم الصندوق بمواصلة تعزيز إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي من أجل تحسين دمج الأبعاد البيئية والتغذوية والاجتماعية وزيادة فعالية هذه الإجراءات في دعم خطط الاستراتيجيات القطرية، وتصميم المشروعات وتنفيذها. ولا تزال هذه العملية جارية حتى الآن.

31- **وبالإضافة إلى دمج اعتبارات البيئة وتغيُّر المناخ في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وعمليات الصندوق، بدأ الصندوق، في إطار التجديد الحادي عشر لموارده، في تحليل جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية بغرض دعم البلدان في تحقيق أهدافها المناخية المحددة، ويجري تتبع التمويل المناخي.** ومن خلال التحليل المنهجي للأهداف المتعلقة بالمناخ – بما في ذلك المساهمات المحددة وطنياً الناشئة عن اتفاق باريس – عند إعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومواءمة عمليات الصندوق مع الأولويات المناخية، يدعم الصندوق جهود بلدانه المتعاملة معه للوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية المتعلقة بالمناخ والعمل في الوقت نفسه على بناء قدرة المستفيدين المستهدفين على الصمود في مواجهة المناخ. ومن ذلك على سبيل المثال أن مشروع تعزيز سلاسل القيمة الزراعية في بوركينا فاسو يشمل استثمارات موجهة إلى معالجة مواطن الهشاشة المناخية وما يرتبط بها من أولويات وطنية، بما يشمل تطوير الأحزمة الشجرية حول الأراضي المنخفضة، وإعادة تشجير محيط المناطق المتقدمة (الحراجة الزراعية)، وأشغال الحماية من تآكل التربة، وتمويل نُظم الري التي تعمل بالطاقة الشمسية وتتسم بكفاءة استخدام المياه، وتشييد برك لتعزيز سعة تخزين المياه.

32- **ويمثل التحول من التعميم المناخي إلى تتبع التمويل المناخي خطوة كبيرة إلى الأمام من حيث التزامات الصندوق بشأن البيئة وتغيُّر المناخ.** وعقد الصندوق على نفسه التزاماً باستثمار ما لا يقل عن 25 في المائة من برنامجه للقروض والمِنح - حوالي 875 مليون دولار أمريكي - في الأنشطة التي تركز على المناخ. وفي عام 2019، تمت المصادقة على 34 في المائة من التمويل المعتمد (أي ما يعادل 568 مليون دولار أمريكي، منها 507 ملايين دولار أمريكي كتمويل للتكيف و61 مليون دولار أمريكي كتمويل لتخفيف الأثر) كتمويل مناخي. ويبدو الصندوق بذلك ماضياً في المسار السليم نحو تحقيق هدف التجديد الحادي عشر للموارد ككل. وبالإضافة إلى التمويل المناخي في إطار برنامج القروض والمنح، تمت تعبئة 43 مليون دولار أمريكي من صندوق التكيف ومرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ. وفي عام 2019، أشرف الصندوق، من خلال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وصندوق التكيف والصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية، على أكثر من 90 مشروعاً جارياً في مجالي البيئة والمناخ، بتمويل من الأموال التكميلية.

الإطار 3

معالجة التنوع البيولوجي في حافظة الصندوق

يتسم صون التنوع البيولوجي واستخدامه وإدارته على نحو مستدام بأهمية جوهرية في عمل الصندوق. وفي حين أن المناطق المحمية والمناطق العازلة تُساعد على الحفاظ على التنوع البيولوجي فإن كثيراً منها يؤدي أيضاً دوراً أساسياً في الحفاظ على سُبل معيشة السكان المحليين. ويمثل التوفيق بين جهود الصون والاحتياجات البشرية تحدياً كبيراً في حاجة إلى ابتكار وحلول تناسب الظروف المحلية. وتتجسد هذه الازدواجية في البيان التوجيهي الأول للصندوق بشأن إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي التي تبلور العلاقة بين عمليات الصندوق والتنوع البيولوجي. وتجري زيادة تعزيز هذا النهج كمعيار للتنوع البيولوجي في إصدار عام 2020 من تلك الإجراءات.

وتدعم مشروعات الصندوق وضع ترتيبات مشتركة مع مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الأخرى لإدارة مناطق صون الموارد الطبيعية والمناطق العازلة. ويتبيَّن من تحليل 124 مشروعاً من مشروعات الصندوق أن التنوع البيولوجي بات مترسخاً في الأقاليم الخمسة التي تغطيها تلك الدراسة.

الشكل 1

أنشطة المشروعات المرتبطة بالتنوع البيولوجي حسب الإقليم

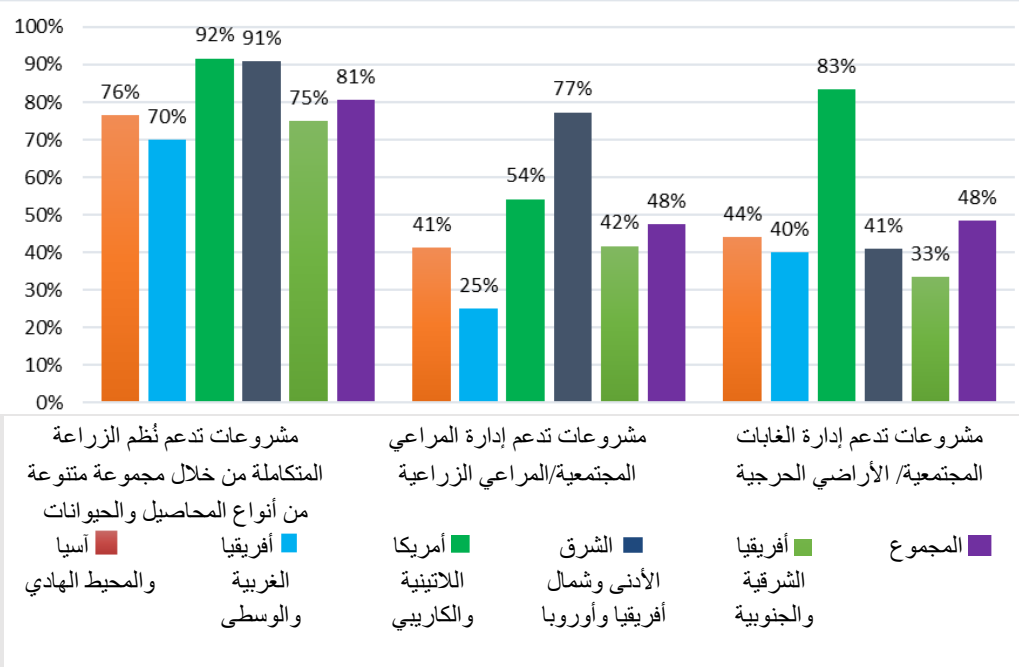

ويلتزم الصندوق بأرفع معايير التنوع البيولوجي التي وضعها المجتمع الدولي. ويعمل الصندوق مع المنتجين على نطاق صغير وفقاً لاتفاقية التنوع البيولوجي وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي. وأسهمت استثمارات الصندوق على مر السنوات في جهود تحقيق معظم أهداف أيشي العشرين بالشراكة في كثير من الأحيان مع مرفق البيئة العالمية.

وعمل الصندوق على نطاق أضيق مع المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (المعروفة على نطاق أوسع باسم المعاهدة الدولية للنباتات). وتتسم هذه المعاهدة بأقصى درجات الأهمية في دعم تبادل الموارد الوراثية التي لولاها لكانت تربية النباتات مسألة شبه مستحيلة في المدى البعيد.

وللصندوق في أي نقاش حول التنوع البيولوجي دور مهم في الدعوة إلى دعم المنتجين على نطاق صغير وتنميتهم المستدامة.

33- **ويشكل التنوع البيولوجي مكوناً رئيسياً في اعتبارات البيئة وتغيُّر المناخ في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات** (انظر الإطار 3). وتشكل الزراعة عالمياً أهم قوة محركة لفقدان التنوع البيولوجي من

خلال تحويل الأراضي، وزراعة المحصول الواحد، واستخدام مبيدات الآفات.[28] ويعتمد المنتجون على نطاق صغير على الموارد الطبيعية لكسب عيشهم. وتعتبر الأراضي أصلاً حاسماً، والحقوق على الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي مكونين أساسيين من عمليات الصندوق. وفي الوقت نفسه، تعتمد النُظم الزراعية الإنتاجية والمستدامة على توافر المياه النظيفة، والتربة السليمة، ومجموعة متنوعة من الموارد الوراثية والعمليات الإيكولوجية؛ وتُدمج هذه العوامل أيضاً في عمليات الصندوق. وإدراكاً لهذه الحاجة في عملياته، استخدم الصندوق نُهجاً زراعية إيكولوجية وغيرها من النُهج المستدامة حسبما يناسب السياق.

34- **وكما يتضح من الشكل الوارد في الإطار 3، يميل الصندوق إلى التركيز على التنوع البيولوجي الأوسع أكثر من تركيزه على التنوع البيولوجي الزراعي.** ويمكن للنُظم الإيكولوجية الزراعية أن تسهم في صون التنوع البيولوجي الزراعي واستخدامه المستدام داخل مواقعه الطبيعية وتوفير موائل لكثير من النباتات البرية والأنواع الحيوانية. وييسّر التنوع البيولوجي الزراعي تكيُّف المحاصيل الغذائية مع درجات الحرارة الأعلى وازدياد ملوحة التربة على سبيل المثال، ويُسهم في قدرتها على مكافحة الآفات والأمراض الجديدة. وينطوي التنوع البيولوجي الزراعي على إمكانات هائلة لتحسين التغذية، وهو ما تجسده بوضوح التطورات الأخيرة في عدد من المحاصيل الأغنى بالفيتامينات والمغذيات الدقيقة (مثل البطاطا الحلوة الغنية بفيتامين ألف). وواضعاً ذلك في الاعتبار، سيتعين على الصندوق أن يواصل، في إطار التجديد الثاني عشر لموارده، توسيع رؤيته للتنوع البيولوجي لضمان دمج التنوع البيولوجي الزراعي وصلاته بموضوعات أخرى، مثل التمايز بين الجنسين والتغذية، دمجاً صريحاً.

35- **وبالإضافة إلى دعم جهود البلدان النامية في تحقيق أهدافها المتصلة بالمناخ، أقام الصندوق شراكات استراتيجية لتعبئة الأموال المرتبطة بالأنشطة البيئية والمناخية واستخدامها على نحو فعال.** ومن أعرق الشراكات من هذا النوع شراكة الصندوق مع مرفق البيئة العالمية التي تربطه بها أواصر شراكة وثيقة ومثمرة منذ عام 2002. وفي عام 2019، بذل الصندوق جهوداً متضافرة لزيادة تعاونه مع صندوق التكيُّف، وللدخول في شراكة مع الصندوق الأخضر للمناخ وبناء برنامج معه. وشملت النتائج التي أسفرت عنها تلك الجهود نمو حافظة مشروعات صندوق التكيُّف والموافقة على مشروعين للصندوق الأخضر للمناخ في عام 2019. ويستلزم العمل مع آليات التمويل هذه تلبية متطلباتها ومعاييرها بشأن الجودة، ولكن يضمن الصندوق أيضا أن يظل ضمن نطاق مهمته والوفاء بأهدافه الخاصة بالاستهداف والتعميم. وجرى أيضاً استكشاف شراكات جديدة مع الصناديق الثنائية وآليات التمويل المناخي الابتكارية.[29] وتشمل أيضاً مبادرات الصندوق للتعاون المرتبط بالمناخ شراكات عريقة في تنفيذ الأنشطة المتصلة بالبيئة وتغيُّر المناخ مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية.[30]

التمايز بين الجنسين وتمكين المرأة

36- ركزت جهود الصندوق تقليدياً على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كما ازداد التوسع في العمل في هذا المجال من خلال استخدام النُهج المفضية إلى تحول جنساني. وبينما شكلت اعتبارات التمايز بين الجنسين جزءاً لا يتجزأ من المشروعات لبعض الوقت، وتغطي إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي قضايا

[28] المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النُظم الإيكولوجية، *تقرير التقييم العالمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي*. E. S. Brondizio، وJ. Settele، وS. Díaz، وH. T. Ngo (editors)، (بون، ألمانيا: أمانة المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النُظم الإيكولوجية، 2019).

[29] تشمل، من بين آليات أخرى، آلية التمويل التابعة لمبادرة المناخ الدولية (https://www.international-climate-initiative.com/en/about-the-iki/iki-funding-instrument/)، ونافذة القطاع الخاص التابعة للصندوق الأخضر للمناخ وكذلك، منذ عهد أقرب، التعاون مع القطاع الخاص في سياق استثمارات مرفق البيئة العالمية.

[30] تشمل بصفة خاصة برنامج البحوث المعني بتغيُّر المناخ والزراعة والأمن الغذائي، ومختبر التمويل المناخي التابع لمبادرة سياسة المناخ، وبرنامج بناء القدرة على الصمود والتكيُّف مع الظواهر والكوارث المناخية الممول من حكومة المملكة المتحدة.

التمايز بين الجنسين فإن النُهج المفضية إلى تحول جنساني تتجاوز النهج التقليدي لتشمل تعميم التمايز بين الجنسين عن طريق معالجة علاقات القوة الكامنة داخل الأسرة حسب ما تبدو من خلال عدسة الازدهار المشترك. وعلى سبيل المثال، حدَّد مشروع التضامن الاقتصادي والاجتماعي 2019-2025 في تونس عدة مسارات تكاملية لتمكين المرأة. وسيجري إنشاء مدارس للتخفيف من عبء العمل الواقع على الأمهات والفتيات عن طريق توفير الرعاية للأطفال. وسيساعد المشروع المرأة على الاستفادة من الوقت المتاح للأنشطة الإنتاجية من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي للأسرة الريفية من خلال النهوض بالحدائق الصغيرة وتسويق التين الشوكي ومنتجاته الثانوية المتاحة بصورة طبيعية في بيئة المشروع شحيحة المياه. وفيما يتصل بالسكان الذين يسعون إلى تنويع دخلهم من خلال أنشطة غير زراعية، سيجري إنشاء مركزين للاتصال عن بُعد من أجل دعم جهود الباحثين عن عمل للوصول إلى التعلم والتدريب المهني وفرص العمل. ويمثل إنشاء هذه المراكز بالقرب من السكان الريفيين الضعفاء خطوة أساسية، لا سيما في حالة النساء اللواتي يحجمن عن السفر لمسافات بعيدة عن المنزل وقد لا يتاح لهن الحصول على مثل تلك الفرص.

37- **وأدى الالتزام الذي تم التعهد به في إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق بشأن إدراج هدف جعل المشروعات المفضية إلى تحول جنساني تشكل 15 في المائة من حافظة مشروعات الصندوق، إلى تعزيز جدول أعمال الصندوق لتعميم التمايز بين الجنسين من خلال الاستفادة من التجارب الناجحة في مجالات من قبيل المنهجيات الأسرية، ومحو الأمية الوظيفية، والكفاءة المالية، والمهارات القيادية، والعمل مع الرجال، وبالتالي إضفاء طابع رسمي على النُهج المفضية إلى تحول جنساني.** والغرض من كل هذه النُهج هو تعزيز تمكين النساء وزيادة قدرتهن على التفاوض وتعزيز الرخاء المشترك داخل الأسر. وهذا هو المعيار الرئيسي للتحول الجنساني. وفي الواقع، في إطار التجديد الحادي عشر للموارد، أدخلت تحسينات أخرى على معايير المشروعات المفضية إلى تحول جنساني بإدخال محور التركيز على التمكين وقياسه. وازداد هدف التحول الجنساني في التصميم إلى 25 في المائة من حافظة المشروعات.

38- **وللصندوق، إلى جانب جهوده على مستوى المشروعات، دور معترف به داخل منظومة الأمم المتحدة وبين المؤسسات المالية الدولية وأوساط المانحين في بناء الشراكات وحمل راية الدفاع عن النساء الريفيات الفقيرات.** وأقيمت علاقات شراكة مع لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة، وشبكة لجنة المساعدة الإنمائية المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). ويعمل الصندوق مع هذه المنظمات الثلاث الأخيرة لتنفيذ البرنامج المشترك للتعجيل بالتقدم نحو التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات (انظر الإطار 4). والصندوق أيضاً عضو رئيسي في الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين وفريقها العامل المعني بالمرأة والفتاة الريفية، وأسهم بدور نشط في المنتديات الدولية والإقليمية، مثل الدورة الرابعة والستين للجنة الأمن الغذائي العالمي، والاحتفالات باليوم الدولي للمرأة الريفية واليوم الدولي للمرأة، والدورة الرابعة والستين للجنة وضع المرأة، وعملية استعراض 25 سنة من تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين (بيجين +25).

الإطار 4

البرنامج المشترك بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها للتعجيل بالتقدم نحو التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات في غواتيمالا

حققت جهود التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها في غواتيمالا فوائد مباشرة لأكثر من 000 350 من السكان الريفيين الذين شكلت النساء نصفهم، وأسفرت عن كثير من الآثار الإيجابية. وخلال الفترة 2015-2020، انضم الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنفيذ البرنامج المشترك للتعجيل بالتقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في ثلاث بلديات فقيرة للغاية ومعرضة لمخاطر المناخ في ألتا فيراباز.

واستفاد من عمل البرنامج المشترك للتعجيل بالتقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية 832 5 امرأة ريفية من السكان الأصليين اللواتي حصلن على مساعدات تقنية وحوالي 2.5 مليون دولار أمريكي لتمويل استثمارات مباشرة. وتشمل الأنشطة المحددة في خطة الاستثمارات الإنمائية استراتيجيات للتفاوض، ودعم التبادل التجاري، وريادة الأعمال، والتخطيط الاستراتيجي، والتعزيز التنظيمي، والتسويق والمبيعات، والمحاسبة والإدارة المالية، وسلاسل القيمة. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح هذا البرنامج منصة مشتركة للوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وشكل الأساس الذي اعتمدت عليه عملية صياغة واعتماد سياسة التمايز بين الجنسين لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية - وهي النظير الرئيسي للوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها داخل البلد - سواءً على مستوى البرامج أو على المستوى الاستراتيجي.

تحسين التغذية

39- **يستند نهج الصندوق في التغذية إلى فهم الطريقة التي يمكن أن تساعد بها الزراعة في تشكيل النُظم الغذائية بطرق تحسن التغذية وجودة الحمية الغذائية، لا سيما عند مراعاة ودمج الجوانب المرتبطة بالتمايز بين الجنسين.** وانطلاقاً من النتائج التي تضمنها التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2017، يتجاوز نهج التدخل الموسع بؤرة التركيز المجزأ على التغذية ليشمل تغييراً تحويلياً على مستوى الأسرة. ويشجع الصندوق الزراعة المراعية للتغذية من أجل زيادة مساهمة قطاع الزراعة في التغذية إلى أقصى حد. ويضمن الصندوق حصول المستفيدين من المشروعات على الدعم لتعزيز إنتاج الأغذية المغذية المتنوعة والحصول عليها واستهلاكها من أجل صحتهم ورفاههم. ويأخذ هذا النهج في الاعتبار الصلات المتبادلة مع المواضيع الشاملة الأخرى المتعلقة بالمناخ والبيئة، والتمايز بين الجنسين والشباب، ويولي اهتماماً خاصاً للفئات الضعيفة بما في ذلك الشعوب الأصلية. ويمثل مشروع التنمية الريفية المتكاملة في البطانة في السودان (2006-2019) نموذجاً جيداً للتآزرات المحتملة بين التغذية وتمكين المرأة التي يعمل الصندوق على تسخيرها. وقدم المشروع تدريباً على التغذية، مع التركيز على المساعدة في زيادة توفير الغذاء من خلال تعزيز الإنتاج المنزلي في الجبراكات (حدائق الخضروات المنزلية) والمشتريات التي باتت ممكنة بفضل الأنشطة المدرة للدخل، وبالتالي ضمان توفير الحد الأدنى من المدخول الغذائي اليومي لأفراد الأسرة. وإلى جانب التدريب، يعود الفضل في التحسينات التي أدخلها المشروع على الحالة التغذوية للمجتمع المحلي إلى التدخلات في مجالات إمدادات المياه، وصحة الحيوان، والجبراكات المنزلية (94 في المائة من النساء يزرعن الخضروات في الأفنية الخلفية لمنازلهن) ومزارع الجبراكات التي تديرها المجموعات النسائية، وتحسين إنتاج الأعلاف وتخزينها. وأكدت المجتمعات المحلية ذات الصلة أن التغذية المحسَّنة أسهمت في القضاء على العشى الليلي بين أعضائها.

40- **ويمثل تحسين الوضع التغذوي للسكان الريفيين عنصراً حاسماً في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق ويجري قياسه باستخدام مؤشر جديد لتنوع الحمية الغذائية.** ويلتزم الصندوق بالإبلاغ عن مؤشر إضافي لأثر التغذية المحسَّنة؛ ويجري قياس التقدم المحرز في تحقيق هدف تحسين الوضع التغذوي لدى 12 مليون شخص كجزء من تقييمات الأثر لفترة التجديد الحادي عشر للموارد. وعلاوة على ذلك فإن إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الحادي عشر للموارد يركز حالياً أيضاً على التغذية بفضل إدراج مؤشرين مرتبطين بالتغذية (على مستوى النواتج والنتائج) ويصبان في أُطر منطقية للمشروعات الفردية. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم

الصندوق بدور رائد في لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية وفي بناء شراكات إضافية من أجل الاستفادة من المنظمات الأخرى وتبادل الدروس المستفادة من مشروعات الصندوق وأنشطة المساعدة التقنية. وسيواصل الصندوق دوره النشط في سائر المنصات، مثل شبكة الأمم المتحدة لتعزيز التغذية، وشراكة الجهود المتجددة لمكافحة الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال، ولجنة الأمن الغذائي العالمي. وفيما يتعلق بإدارة المعرفة، يُسهم الصندوق بانتظام في التقارير العالمية وعمليات بناء المعرفة بشأن التغذية. ويشمل ذلك إصدار منشورات رئيسية مثل التقرير السنوي عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم. والصندوق هو أول وكالة من وكالات الأمم المتحدة تتعهد بالتزامات عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية وتُحقق ما يرتبط بذلك من تقدم يصب في استعراض منتصف مدة العقد. ولتعزيز الصلة بين التنوع البيولوجي الزراعي والتغذية، وُضِع إطار تشغيلي لدعم الزراعة المراعية للتغذية من خلال الأنواع المهملة وغير المستغلة استغلالاً كاملاً بالشراكة مع المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي. وفي إطار هذا الجهد المشترك، صدر مؤخراً عن المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي والصندوق موجز لسياسات التغذية ومذكرة بشأن "طرائق العمل" في تعميم التغذية (التصميم والتنفيذ) ومبادئ توجيهية بشأن تقدير تكاليف الإجراءات المراعية للتغذية. ويجري إعداد خلاصة تضم مجموعة من أفضل الممارسات ودراسات الحالة في مجال تعميم التغذية.

الشباب وفرص العمل والهجرة

41- **بينما سلط الصندوق الضوء على أهمية التنمية المراعية للشباب في أُطره الاستراتيجية الثلاثة الأخيرة فإن إضفاء الطابع الرسمي على هذه الجهود في إطار التجديد الحادي عشر للموارد شكل نقطة تحول في عمل الصندوق مع شباب الريف.** وتمكِّن خطة عمل الشباب الريفي للفترة 2019-2021 - وهي الأولى من نوعها - الصندوق من اتخاذ وضع يمكنه من توسيع نجاحاته والتعلم من الدروس المستفادة. وخطة عمل الشباب الريفي، التي وضعت من خلال عملية شاملة، تُلزم الصندوق بالإسهام بشكل فعال وكفؤ في تحقيق الأهداف 1 و2 و8 من أهداف التنمية المستدامة، وخطة عام 2030 الأوسع نطاقاً من خلال زيادة عمالة الشباب. ومن بين المبادرات الأخرى، يجري دعم أنشطة ريادة الأعمال للشباب من خلال تطوير الأعمال وتعزيز الابتكار، ويجري تعزيز الآفاق الممكنة للشباب عن طريق التدريب المهني. وكمثال لهذه الجهود، يشمل برنامج الأعمال الزراعية وصمود أصحاب الحيازات الصغيرة في سري لانكا (الذي صدرت الموافقة عليه في عام 2019) استراتيجية قوية لمساعدة الشباب من الجنسين على التغلب على ما يواجههم من معوقات. ويغطي المشروع سُبل وصول الشباب إلى الأراضي وتملكها، واحتضان الأفكار التي يقودها الشباب، ودعم ريادة المشروعات التي يقودها الشباب، ومخططات التنمية ومسارات التمكين الاجتماعي والاقتصادي للشباب وإدماجهم. كما يهدف المشروع تحديداً إلى تهيئة فرص العمل للشباب.

42- **ومثلما في سائر مواضيع التعميم، استُكملت هذه الجهود على مستوى المشروعات بجهود أوسع لتعزيز الابتكارات المرتبطة بالشباب والنهوض بإدارة المعرفة وبناء الشراكات.** ويجري وضع نموذج ابتكاري ومتكامل لمراكز الأعمال التجارية الزراعية، مع التركيز على تهيئة فرص العمل لشباب الريف، وسيجري اختباره في إطار التجديد الحادي عشر للموارد. والهدف من هذا النموذج هو إيجاد 21 000 فرصة عمل للشباب في أفريقيا. وفي محاولة لتعزيز فهم فرص الشباب وما يواجهه من تحديات، يركز تقرير التنمية الريفية لعام 2019 على تهيئة هذه الفرص لشباب الريف.[31] ويتناول التقرير مناقشة أهمية السياسات والاستثمارات المختلفة عبر سياقات متنوعة ويسلط الضوء على عدد من القيود الخاصة بالشباب التي يجب التغلب عليها لتوليد فرص عمل للشباب. وتتواصل جهود بناء القدرات في مجال تعميم مواضيع الشباب من خلال أكاديمية العمليات، ووضع الصندوق وحدة للتعلم الإلكتروني بشأن مواضيع الإدماج الاجتماعي بالشراكة مع منظمة

[31] https://www.ifad.org/documents/38714170/41190221/RDR2019_Overview_a.pdf/b14d12ff-4915-d3ca-043e-f7094fca68ee.

العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة. ويتعاون الصندوق أيضاً مع منظمة العمل الدولية في تهيئة فرص العمل اللائق، بينما يركز أيضاً على مسألة عمل الأطفال في إطار الشراكة الدولية للتعاون في مجال عمالة الأطفال في الزراعة. وتركز استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص للفترة 2019-2024 (التي تمت الموافقة عليها في إطار التجديد الحادي عشر للموارد) والصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية الذي ساعد الصندوق على إنشائه، بصورة واضحة على تهيئة فرص العمل للشباب والنساء في المناطق الريفية.[32] ووفقاً لمبدأ "لا شيء عن الشباب بدون الشباب"، يستطلع الصندوق خيارات تطوير آلية للحوار مع شباب الريف في شكل مجلس أو شبكة أو منصة يمكن من خلالها إثراء عمليات صنع القرار. وسيجري تعميم هذا النهج القائم على مشاركة الشباب في مجموعة مختارة من البلدان على سبيل التجربة وسيجري توسيعه بعد ذلك تدريجياً ليشمل سائر البلدان حالما تثبت فعاليته في ربط أصوات الشباب بالعمل على مستوى القواعد الشعبية.

الشعوب الأصلية

43- **يسهم الصندوق بدور عالمي رائد في ضمان حقوق الشعوب الأصلية وفي تعزيز مشاركتها في صياغة السياسات**. وقد بدأ الصندوق تركيزه على الشعوب الأصلية منذ أكثر من 30 عاماً، موجّهاً أولوية عليا لهذه الفئة الضعيفة في عدد من الاستراتيجيات القطرية، ولا تزال الشعوب الأصلية تُشكل مجموعة مستهدفة مهمة في عملياته. وفي عام 2009، وافق الصندوق على سياسته بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية. وتوضح السياسة نهج الصندوق إزاء العمل مع الشعوب الأصلية، بما في ذلك تناول الحاجة إلى الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية، التي أبقى عليها الصندوق منذ ذلك الوقت.[33] كما أن الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة جزء مهم من التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، ويجري تعزيزها ضمن هذا التقدير. وأوجدت سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية أداتين رئيسيتين: (1) مرفق مساعدة الشعوب الأصلية؛ (2) منتدى الشعوب الأصلية. وقدم مرفق مساعدة الشعوب الأصلية ما مجموعه 5 ملايين دولار أمريكي لتمويل 162 مشروعاً في 48 بلداً. وبالاقتران مع منتدى الشعوب الأصلية، قام الصندوق بإنشاء آلية مؤسسية عالمية للتشاور مع الشعوب الأصلية ولتعزيز مشاركتها في حوارات مع موظفي الصندوق والدول الأعضاء. وركز الاجتماع العالمي الرابع لمنتدى الشعوب الأصلية الذي عقد في فبراير/شباط 2019 على أهمية مشاركة الشعوب الأصلية في السياسات والمبادرات المتعلقة بتغيُّر المناخ. وبالإضافة إلى هذه الجهود، تقدِّم حافظة الصندوق حالياً دعماً إلى أكثر من 6 ملايين مستفيد من السكان الأصليين في 37 بلداً باستثمارات مباشرة يناهز مجموعها 930 مليون دولار أمريكي. وعلى المستوى القطري، تراعَى السمات الخاصة المميزة لمشاركة الجماعات الفردية من الشعوب الأصلية في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية للبلدان التي يوجد فيها حضور كبير للشعوب الأصلية.

44- **ويرتبط عمل الصندوق مع الشعوب الأصلية بجميع مواضيع التعميم الأربعة.** ويجري دمج وجهات نظر الشعوب الأصلية، بما في ذلك نساء وشباب الشعوب الأصلية، بشأن أفضل السبل لدعم نظمها الغذائية التقليدية لتحسين التغذية وتعزيز التنوع البيولوجي من أجل الزراعة المستدامة، ودعمها في تصميم المشروعات. فالشعوب الأصلية هي، في نهاية المطاف، راعية الطبيعة، وتمتلك أراضيها 80 في المائة من التنوع البيولوجي في العالم.

[32] انظر الوثيقة IFAD12/1/R.6.

[33] انظر https://www.ifad.org/en/document-detail/asset/39432502؛ ويتناول الملحق الثاني مسألة الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.

الأشخاص ذوو الإعاقة

45- **في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، التزم الصندوق ببحث أفضل سُبل ضمان دمج الأشخاص ذوي الإعاقة وتلبية احتياجاتهم في عملياته.** وتعترف المبادئ التوجيهية التشغيلية المنقحة بشأن الاستهداف بما يواجهه الأشخاص ذوو الإعاقة من حواجز عديدة تحول دون إدماجهم ومشاركتهم بصورة كاملة في حياة مجتمعاتهم. وتشمل هذه الحواجز التمييز والوصم؛ وعدم إمكانية وصولهم إلى كثير من البيئات المادية والافتراضية؛ وعدم إمكانية حصولهم على التكنولوجيا المساعدة؛ والافتقار إلى سُبل الوصول إلى الخدمات الأساسية وإعادة التأهيل؛ وانعدام الدعم لحياة مستقلة، وسُبل الوصول المحدودة إلى سوق العمل ومصادر كسب الدخل.

46- **ويمضي الصندوق قدماً في تنفيذ جدول أعمال لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال نهج يتسق مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة لعام 2019.**[34] وفي إطار ذلك، بدأ الصندوق العمل بشكل أكثر استباقية مع المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، وانضم مؤخراً إلى مجموعة الدعم المشتركة بين الوكالات التابعة لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما يسعى الصندوق إلى العمل بشكل أكبر مع المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة في الميدان. ومن أمثلة ذلك أن الصندوق نجح في تكوين شراكة مع اتحاد الصين للأشخاص ذوي الإعاقة بهدف تعزيز مهارات العمل وإدرار الدخل للنساء الريفيات والأشخاص ذوي الإعاقة القادرين اقتصادياً. وتطورت هذه الشراكة في سياق مشروع الحد من الفقر في منطقة كنغهاي ليوبان الجبلية الذي يشمل مكوناً خاصاً لدعم سُبل كسب العيش غير الزراعية للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. وأتاح ذلك تكوين شراكات قوية بين الوكالات المنفذة، ومؤسسات التدريب، والوكالات الحكومية، ومكتب تحسين التشغيل، وشركات التوظيف. ويعكف الصندوق حالياً على إعداد مبادرة لتقديم منحة إلى منظمة نور العالم الدولية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في بوركينا فاسو، والهند، وملاوي، ومالي، وموزامبيق، والنيجر، في محاولة لتزويدهم بالدعم الإنمائي المناسب الذي يحتاجون إليه من أجل المشاركة في الأنشطة الاقتصادية.

47- **وسترسي التقييمات المنجزة والجارية في إطار التجديد الحادي عشر للموارد الأُسس لتوسيع مشاركة الصندوق مع الأشخاص ذوي الإعاقة.** ونقطة البداية هي بلورة فهم لمختلف احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وقدراتهم وما يواجهونه من حواجز مختلفة، بالإضافة إلى الحواجز الخاصة بالأشخاص ذوي الأنواع المختلفة من الإعاقات، نظراً لأن الأشخاص ذوي الإعاقة يشكلون مجموعة متباينة بدرجة كبيرة. وهذا الوعي بتباين هذه المجموعة أمر بالغ الأهمية للاستهداف الفعال.[35]

تقييم جهود التعميم

48- **استمرت جهود تقييم تعميم اعتبارات البيئة وتغيُّر المناخ، والتمايز بين الجنسين، والتغذية، والشباب طوال العقد الفائت.** ومع كل استراتيجية وسياسة وخطة عمل جديدة، يتم إجراء تحليل جديد يدفع بعد ذلك جدول الأعمال الناشئ لذلك الموضوع. ويتضمن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق والتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق بانتظام بيانات عن المواضيع إلى جانب مناقشات متعمقة حول المجالات المواضيعية. وأجرى مكتب التقييم المستقل في الصندوق عدداً من التقييمات المؤسسية التي أفضت إلى تحولات مهمة في

[34] الأمم المتحدة، *استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة* (الأمم المتحدة: نيويورك، 2019): https://www.un.org/development/desa/disabilities/wp-content/uploads/sites/15/2019/03/UNDIS_20-March-2019_for-HLCM.P.pdf.

[35] انظر الوثيقة EB 2019/127/R.6/Rev.1.

الاتجاه في تجديدات الموارد الأخيرة. ولتكوين صورة عن الحالة الراهنة للتعميم في الصندوق، يتضمن الذيل الثاني تحليلاً يتناول الجهود التي بُذلت مؤخراً لرفع مستوى الطموح في هذه المجالات.

49- **ويتبيَّن من هذا التحليل ومن هذه المناقشة أن جهود الصندوق بشأن مواضيع التعميم يمكن توحيدها وتعزيزها في المجالات التالية.**

(1) **ضمان تيسير التعميم من خلال الشراكات والمشاركة العالمية وإدارة المعرفة.** تُشكل المشاركة النشطة مع الشركاء على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وأنشطة إدارة المعرفة عناصر حاسمة لتعزيز جدول أعمال شامل للتعميم وجداول أعمال بشأن المجالات المواضيعية المحددة.

(2) **الحفاظ على تركيزه على كل موضوع.** على الرغم من أن عملية التنقيب في النصوص تشير فيما يبدو إلى أن نهج التعميم في الصندوق يُيسّر في الواقع التركيز على مواضيع التعميم، هناك حالات لا يرقى فيها أداء الصندوق في موضوع معيَّن إلى المستوى الذي ينبغي أن يكون عليه من حيث إدارة المعرفة أو الجوانب التشغيلية. ومن الحاسم للصندوق أن يحافظ على تركيزه على كل موضوع على حدة، وأن يبحث عن نُهج ابتكارية لكل موضوع، وأن يبقى متيقظاً من خلال استخدام القياسات التي يجمعها ويقيمها بانتظام، وأن يستجيب باستمرار للقضايا الناشئة.

(3) **ضمان الاتساق في المؤشرات.** كما يتبيَّن من الذيل الثالث، لا يمكن إجراء مقارنة مباشرة بين المؤشرات المستخدمة في قياس نجاح تعميم جميع المواضيع في المشروعات. وبينما حُدِّدت في جميع الحالات تعاريف التعميم ومستويات الحساسية، يقتصر استخدام تصنيفات المشروعات في الالتزامات على بعض الحالات فقط. وبالنظر إلى الحاجة إلى تنظيم استخدام المؤشرات، يُقترح استخدام تصنيفات جودة المشروعات لهذا الغرض. وسيتطلب ذلك وضوحاً بشأن المقصود، على سبيل المثال، من تصنيف مشروع بأنه مُرضٍ إلى حد ما في التغذية مقابل تصنيفه بأنه مُرض أو مُرضٍ للغاية. وستشمل التزامات سياسة التجديد الثاني عشر للموارد نهجاً لتنسيق هذه المؤشرات.

(4) **ضمان الاتساق في نهج القياس.** إلى جانب القضايا المتعلقة بتعريف المؤشرات، هناك أيضاً تضارب في تعريف التصنيفات وتوقيتها. وتُدمج اعتبارات البيئة وتغيُّر المناخ أثناء التصميم، ولكنها تُعالج بصورة منفصلة أثناء الإشراف والإنجاز. ولا يُقيَّم موضوع الشباب أثناء الإشراف، كما لا تقيم مواضيع التغذية أو الشباب عند الإنجاز. ولئن كان ذلك منطقياً في ضوء توقيت جهود التعميم، ستوضع خطط أثناء التجديد الثاني عشر للموارد من أجل معالجة هذه القضايا عن طريق ضمان تقييم جميع المواضيع تقييماً كافياً ومتسقاً عند التصميم والإشراف والإنجاز.

(5) **الحفاظ على تكامل مواضيع التعميم والمضي به قدماً.** كما هو موضح في التحليل الوارد أعلاه، لا يكون دمج موضوع التعميم على حساب المجالات المواضيعية الأخرى. والواقع أن الجودة العامة للمشروعات ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالتعميم. ويُشكل التعميم فيما يبدو جزءاً لا يتجزأ من جودة المشروعات عند التصميم، ويمكن، مع المضي قدماً في تنفيذ المشروعات، إجراء مزيد من التحليل لتقييم مدى الحفاظ على هذا الارتباط طوال دورة حياة المشروع. وهناك أيضاً فرصة للمضي نحو تعزيز جهود التعميم من خلال زيادة التكامل بين المواضيع.

رابعا ـ تعزيز التعميم في الصندوق

50- **يتم تعزيز أهداف التعميم من خلال الاعتراف بتنوع السياقات واستخدام الأدوات الرئيسية والاعتراف بالقضايا العالمية.** وفي ضوء التقديرات الأخيرة التي تشير إلى أن ما يصل إلى ثلثي الفقراء الذين يعانون من

فقر مدقع في العالم سيعيشون في أوضاع هشة بحلول عام 2030،[36] يصبح التحدي الذي يواجه التعميم واضحا. وبالإضافة إلى ذلك، في حين كان التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي جزءا بالغ الأهمية من جدول أعمال الصندوق، فإنه لم يُستخدم إلا بدرجة محدودة في التعميم. وأخيراً، يجب أن تكون إجراءات الصندوق مدركة للمناقشات الجارية بشأن تحويل النظم الغذائية ودور النظم الغذائية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعتبر التعميم جزءاً رئيسياً من المناقشات المتعلقة بالنظم الغذائية. ويجري النظر في كل من هذه المسائل هنا.

الأوضاع الهشة

51- **من المتوقع أن تزداد الأوضاع الهشة وتتفاقم بسبب النزاعات المدنية والاقتصادية، وتغير المناخ، والاتجاهات الديموغرافية، والتطرف.** وعلى الرغم من صعوبة قياس الاضطرابات الناتجة عن كوفيد-19 كمياً، إلا أن الجائحة يمكن أن تزيد مخاطر النزاع وما ينتج عنه من فقر. ويمكن أن يزيد ذلك من صعوبة تحقيق الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة.

52- **إن الهشاشة محرك لديناميات مواضيع التعميم وتتأثر بها في نفس الوقت.** وتشتمل العوامل الكامنة وراء النزاع والهشاشة على الاستبعاد والفقر وسوء إدارة الموارد الطبيعية والصدمات البيئية والمناخية. ويمكن أن تؤدي هذه الصدمات إلى تفاقم الأوضاع الهشة القائمة وزيادة مواطن الضعف. وتؤثر النزاعات والأوضاع الهشة تأثيرا شديدا على الموارد الطبيعية والبيئة والتنوع البيولوجي، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات بين المجموعات، وتفاقم مواطن الضعف وزيادة المشقة بين السكان الأشد فقرا.[37] والنساء أكثر عرضة لعواقب الهشاشة، التي تزيد مخاطر العنف القائم على نوع الجنس أو الجريمة أو سوء المعاملة. والشباب معرضون للمخاطر أيضا لأن الهشاشة تقلل فرص عملهم، وغالبا ما تجبرهم على التنقل أو الهجرة. ومن الناحية الأخرى، غالبا ما يتم إخراج الشابات من المدرسة، ويتم منعهن من العمل خارج المنزل بسبب مخاوف الأسرة إزاء سلامتهن.[38] ويمكن أن تجد الشعوب الأصلية نفسها في نزاعات، ولا سيما حول استخدام الأراضي وحقوق الأراضي. ويمكن نسيان الأشخاص ذوي الإعاقة أو استبعادهم من الدعم. وقد يصبح الغذاء الآمن والمغذي غير متاح وقد يصبح من الصعب الحصول على الغذاء وسط تعطل إمدادات الغذاء والتجارة. وتسهم النزاعات والأوضاع الهشة في الأزمات الغذائية وسوء التغذية.

53- **ويقر الصندوق بالصلة بين الهشاشة ومهمته ومواضيع التعميم.** وقد زاد الصندوق تمويله للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة ليصل إلى 25-30 في المائة من مجموع المخصصات واعتمد سياسات واستراتيجيات وأدوات مناسبة. وفي إطار التجديد الحادي عشر للموارد، التزم الصندوق بإجراء تقييمات الهشاشة في إطار برامج الفرص الاستراتيجية القطرية في البلدان المعرضة للمخاطر. ويتمثل الهدف من ذلك في تحديد الأسباب المحددة للهشاشة، وكيف يمكن أن يستجيب الصندوق لهذا التحدي، مع التركيز بشكل خاص على: (1) محركات وعواقب الهشاشة، (2) القدرة المؤسسية، (3) التمايز بين الجنسين والاستهداف في السياقات الهشة. ونظرا للصلة بين الهشاشة والجوانب البيئية/المناخية، فضلا عن المشاكل المتعلقة بالنساء والشباب والتغذية، فإن تقييمات الهشاشة تأخذ جميع هذه المواضيع بعين الاعتبار.

54- **ويعتبر الصندوق مُيسّرا موثوقا به في الانتقال من النزاعات/الكوارث إلى الإنعاش والصمود.** وتكمن الميزة النسبية للصندوق في خبرته في العمل مع سكان الريف الفقراء والضعفاء، وبناء القدرات على المستوى الشعبي. ويُكمِل الصندوق جهود الإغاثة بتدخلات تركز على خلق فرص العمل واستعادة سبل العيش وبناء القدرة على الصمود والتنمية. وفيما يتعلق بالنساء والشباب، فإن ذلك يشمل تعزيز التنمية المؤسسية، وبناء

[36] Corral, P., Irwin, A., Krishnan, N. and Mahler, D.G., 2020. *Fragility and Conflict: On the Front Lines of the Fight against Poverty*. World Bank Publications.

[37] استراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن الهشاشة والنزاع والعنف للفترة 2020-2025.

[38] تقرير التنمية الريفية لعام 2019 الصادر عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

التماسك الاجتماعي وبناء سبل العيش المستدامة في شراكة مع المجتمعات الريفية والحكومات وشركاء التنمية. كما أن وصول الصندوق إلى المناطق النائية في البيئات الهشة أو بيئات ما بعد النزاع يتيح له أن يُمكّن النساء والشباب من خلال حلول شاملة.

55- **وقد أسفرت الصدمات المناخية إلى جانب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي عن بعض من أكثر تحديات الفقر الدائمة في العالم.** وفي السياقات الهشة وسياقات ما بعد النزاع، يُقيم الصندوق شراكات مع الحكومات ووكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية لتصميم وتنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر المكيفة وفقا للشواغل البيئية والمناخية. وعلى سبيل المثال، أدت عقود من عدم الاستقرار والحرب الأهلية في الصومال إلى تدهور القطاع الزراعي وتعطيل أنماط هجرة الرعاة. ويؤدي تقلص الموارد الطبيعية وتكرار حالات الجفاف والفيضانات إلى زيادة الضعف. وتركز مشروعات الصندوق على إتاحة المياه للري وتربية الحيوانات، فضلا عن تعزيز التمويل الريفي والمؤسسات الأخرى. وقد ساعدت المجتمعات المحلية - والشيوخ والقادة على وجه الخصوص - على إقامة روابط شعبية فعالة بين الناس والسلطات المحلية. وقد ساعد ذلك على ملء الفراغ الناجم عن غياب الحكومة، وبالتالي تهيئة بيئة أكثر سلاما لتنفيذ المشروعات، واستهداف أكثر فعالية لاحتياجات الناس.

56- **ويعمل الأمن الغذائي والتغذية أيضا كنقطة دخول رئيسية للتصدي للضعف أمام الصدمات في الأوضاع الهشة.** وسيركز الصندوق، أثناء الأزمات أو في أعقابها، على إعادة إطلاق الإنتاج الزراعي والإنتاجية، وإعادة إمكانية الوصول إلى الأسواق. ويؤيد الصندوق أيضا إطار العمل من أجل الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة للجنة الأمن الغذائي العالمي. ويشمل ذلك مبدأً للتصدي لانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية بطريقة مراعية للنزاعات، وللمساعدة في استعادة السلام من خلال تدخلات الأمن الغذائي والتغذية.

التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

57- **برز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كعنصر رئيسي في جدول أعمال التعميم.** فمنذ عام 2019، تتميز جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية بفرص محسنة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تصميم وتنفيذ المشروعات. وتشتمل المبادرات الأخيرة المهمة على المرفق المشترك بين الصين والصندوق بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وبوابة الحلول الريفية، والشراكات المخصصة مع بلدان الجنوب، والمشاركة في الأحداث العالمية والإقليمية بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والصلات بين الشركات التي تُقام بين القطاع الخاص والمزارعين على نطاق صغير. وفي الفترة 2018-2019، أنشأ الصندوق ثلاثة مراكز إقليمية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإدارة المعرفة في البرازيل (برازيليا) والصين (بيجين) وإثيوبيا (أديس أبابا) للمساعدة في المضي قدما بجدول أعمال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومن منظور تشغيلي، ثبت أن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمثل أداة مفيدة في تعميم مسائل البيئة والمناخ، والتمايز بين الجنسين، والشباب والتغذية على مستوى البلدان والمشروعات.

58- **وعلى سبيل المثال، يُستخدم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كوسيلة للدعوة إلى اعتماد نظام التعلم لخطة التمايز بين الجنسين في العديد من بلدان أفريقيا وآسيا والمحيط الهادي.** فمن خلال مختلف أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (مثل حلقات العمل وطرق التعلم)، بدأ العديد من أصحاب المصلحة والبلدان في الأخذ بنظام التعلم لخطة التمايز بين الجنسين. وشاركت المجتمعات الريفية ومنظمات المجتمع المدني وموظفو الصندوق والمستفيدون من المشروعات الممولة من الصندوق والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الثنائية والوكالات الدولية في العديد من المبادرات التي أدت إلى اعتماد نظام التعلم لخطة التمايز بين الجنسين في مشروعات الصندوق في إثيوبيا وملاوي ونيبال ونيجيريا ورواندا وسيراليون والسودان وأوغندا وزامبيا ضمن غيرها. وفي غضون هذه العملية، شجع الصندوق تحولا في المفهوم من

التركيز على تمكين المرأة وتعميم مراعاة التمايز بين الجنسين على مستوى المجتمعات المحلية، إلى تناول مسألة المساواة بين الجنسين داخل الأسر الفردية. ويؤدي تمكين أفراد الأسرة من العمل معا إلى تحسين عملية اتخاذ القرار المشترك وتحقيق أعباء عمل أكثر إنصافا بين الجنسين.

59- **كما كانت مراكز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإدارة المعرفة في أديس أبابا وبرازيليا وبيجين نشطة في استخدام التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التعميم.** وتعد جائزة الابتكار لشباب الريف في أمريكا اللاتينية والكاريبي مثالا على واحدة من المبادرات الأولى لمركز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإدارة المعرفة في البرازيل. واستنادا إلى الدروس السابقة، يركز المشروع على إنشاء منصة لوضع مفهوم وتقديم عرض وتبادل المعرفة بشأن المبادرات المبتكرة التي يقودها الشباب والتي توفر حلولا فعالة للغاية للتحديات التي يواجهها المنتجون على نطاق صغير. ويهدف المشروع أيضا إلى إنشاء آلية مسابقات بالتعاون مع القطاع الخاص والهيئات الأكاديمية والشركاء ذوي التفكير المماثل، لتمويل الحلول الأكثر ابتكارا وقابلية للتطبيق ولتوسيع النطاق التي تشمل شباب الريف. ويضمن المشروع بعد ذلك متابعة الحلول الفائزة ونشرها على المستوى الإقليمي بالتعاون مع موظفي المشروع الإنمائي والشركاء من القطاع الخاص ومؤسسات التنمية.

60- **ويمكن أيضا استخدام التمويل من خلال المرفق المشترك بين الصين والصندوق بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كوسيلة لتعزيز التعميم.** ففي غرب أفريقيا، على سبيل المثال، تهدف منحة تعزيز تربية الأحياء المائية في أقفاص بطريقة مستدامة إلى تحسين تغذية أسر المنتجين على نطاق صغير من خلال توفير المعرفة والتكنولوجيات المستدامة والخبرة في مجال تربية الأحياء المائية في الأقفاص. ولهذه الغاية، سيتعاون المشروع مع الشركات الخاصة المعنية بتربية الأحياء المائية في الأقفاص، وسيستفيد من خبرتها المثبتة. ومن خلال تعزيز تبادل المعرفة بين غانا ونيجيريا، وكذلك نقل التكنولوجيا من الصين إلى غرب أفريقيا، سيعزز المشروع، من بين نتائج أخرى، عمالة ودخل الأسر الريفية، مما يؤدي بالتالي إلى تحسين حالتها التغذوية.

تحويل النظم الغذائية وأهداف التنمية المستدامة

61- **ذكر الأمين العام للأمم المتحدة أن تحويل النظم الغذائية يعتبر بالغ الأهمية لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.[39] ولذلك، سيُعقد في عام 2021، مؤتمر قمة بشأن النظم الغذائية في إطار عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.** ويسعى مؤتمر القمة إلى ضمان توافر الأغذية الآمنة والمغذية للجميع، وإحداث تحول في أنماط الاستهلاك المستدامة، وتعزيز الإنتاج الإيجابي للطبيعة على نطاق كافٍ، والنهوض بسبل العيش المنصفة، وبناء القدرة على الصمود أمام الصدمات والضغوط. ومن الواضح أن هذه الأهداف تتجاوز الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، وتربط النظم الغذائية بأهداف التنمية المستدامة التالية: الهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، والهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف 10 (الحد من عدم المساواة)، والهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، والهدف 13 (العمل المناخي).

62- **ويرتبط تحويل النظم الغذائية ارتباطاً وثيقاً بمهمة الصندوق، ولا سيما مواضيع التعميم.** ويتطلب ضمان توافر الأغذية الآمنة والمغذية تدخلات مراعية للتغذية في مرحلة الإنتاج. ويتطلب التحول إلى أنماط الاستهلاك المستدامة وتعزيز الإنتاج الإيجابي للطبيعة سلاسل قيمة تُدمج الاستدامة البيئية والعمل المناخي وتصل إلى المستهلكين مباشرة. ويتطلب النهوض بسبل العيش المنصفة وبناء القدرة على الصمود دمج وتمكين النساء والشباب والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة ضمن التدخلات. ومع تطور جدول أعمال التعميم، سيلزم إيلاء مزيد من الاعتبار لآثار التدخلات على النظم الغذائية الأوسع نطاقاً.

[39] أنطونيو غوتيريش، رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن يوم الأغذية العالمي لعام 2019. https://www.un.org/en/exhibits/page/un-remarks.

خامسا – جدول أعمال التعميم في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

63- **بالبناء على عمل الصندوق خلال العقد الأخير في النهوض بجدول أعمال التعميم، سيوطد التجديد الثاني عشر للموارد هذه الجهود ويعززها من خلال تحديد أهداف طموحة في مجالات التعميم من أجل تعميق أثر الصندوق.** ويمثل تنظيم إجراءات التعميم بصورة منهجية لضمان الاتساق عبر جميع الأنشطة وتيسير الإدراج هدفا واضحا للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

ألف ـ الشراكات والانخراط السياساتي وإدارة المعرفة

64- **سيتم توطيد جدول أعمال التعميم وتعزيزه من خلال مواصلة السعي نحو تحقيق القرب الجغرافي والقدرة على التكيف خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.** وكما يشير إليه نموذج عمل الصندوق لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وورقة الإطار المالي، فقد زادت نسبة موظفي الصندوق العاملين خارج مقر الصندوق في روما من 16 في المائة إلى 33 في المائة خلال التجديد الحادي عشر للموارد، مع نية الوصول بهذه النسبة إلى 45 في المائة خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد. ويتواجد الموظفون الموفدون حديثا في المراكز إقليمية في المقام الأول، بما في ذلك ثلاثة مراكز إقليمية للتعاون وتبادل المعرفة بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وستساعد هذه المراكز على النهوض بجدول أعمال التعاون وتبادل المعرفة بين بلدان الجنوب في الأقاليم المعنية، وذلك بالتنسيق مع المقر الرئيسي ومختلف المكاتب شبه الإقليمية. وتتمثل الأهداف الشاملة لمراكز التعاون وتبادل المعرفة بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يلي: (1) دعم تنفيذ الأحكام الرئيسية في استراتيجيتي الصندوق المؤسسيتين للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإدارة المعرفة؛ (2) المساهمة في تمتين الروابط بين أنشطة المعرفة على المستوى القطري والإقليمي والعالمي.

65- **سيحول الصندوق، مع اكتسابه المزيد من الحضور والقدرة على الاستجابة والرشاقة، علاقاته مع الحكومات والشركاء الإنمائيين ضمن الأقاليم والبلدان.** ويتيح القرب الجغرافي المعزز للصندوق انخراطا سياساتيا أعمق، وبناء للشراكات وإدارة للمعرفة بشأن البيئة والمناخ، والتنوع البيولوجي، والتمايز بين الجنسين، والشباب، والتغذية، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة على المستويين الإقليمي والقطري. وسيجري التشديد على دمج المناقشات المتعلقة بهذه المواضيع على المستويين الإقليمي والقطري. ويسمح الدور القيادي للصندوق ومشاركته في الحوارات القطاعية الخاصة بالتنمية الريفية بتوجيه المناقشات حول مواضيع التعميم والسعي لضمان التطرق إليها بصورة كاملة. ويتم تيسير ذلك من خلال العمل مع شركاء يتحلون بعقلية مماثلة، بما في ذلك المصارف الإنمائية متعددة الأطراف، والوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والمجتمع المدني، ولا سيما منظمات المزارعين، ومجموعات الشعوب الأصلية، وممثلي الشباب والنساء ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

66- **وبالاستفادة مما تم تحقيقه خلال العقد الماضي من بناء للشراكات العالمية، والانخراط السياساتي، وتوليد المعرفة الخاصة بمواضيع التعميم ونشرها، سيعزز التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق التركيز على المستويين الإقليمي والقطري.** وبالبناء على أولويات الانخراط السياساتي والشراكات والمعرفة التي تنص عليها خطط عمل مواضيع التعميم وإطار للإدماج، سيواصل الصندوق اتباع مواضيع التعميم من خلال جدول أعماله الخاص بالبحوث ونشر المعرفة القائمة على الأدلة، مع إعداد منتجات مصممة خصيصا لجمهور مستهدف متنوع وتركيز على النظر في العلاقة بين مواضيع متعددة. كما سيواصل الصندوق عمله مع الشركاء الرئيسيين في كل مجال من المجالات المواضيعية، وسيوسع شراكاته بما يخدم الغايات التشغيلية، وتوليد المعرفة، وحشد الموارد والتأييد. ومن خلال المزيد من التركيز عن كثب على الجمهور على المستويين الإقليمي والقطري، يمكن لمواضيع التعميم أن تتبوأ مركز الصدارة في الأنشطة ذات الصلة.

67- **وكجزء من هذه الجهود، سيسعى الصندوق إلى التوسع في استخدام التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عمله لتنفيذ جدول أعمال مواضيع التعميم في إطار التجديد الثاني عشر للموارد، بما في ذلك من خلال التحليل الذي يتناول التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومواضيع التعميم أثناء تصميم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية.** وقد عُرضت الاستراتيجية المؤسسية الأولى بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في ديسمبر/كانون الأول 2016. ونتيجة لتطور المشهد العالمي منذ ذلك الحين، طلبت الدول الأعضاء من الصندوق أن يواصل تعزيز جهوده للاستفادة من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كإحدى طرائق التعاون. ومع الحفاظ على الأهداف الحالية، والتي لا تزال ذات صلة، سيقوم الصندوق بتحديث استراتيجيته لفترة التجديد الثاني عشر للموارد على ضوء السياق المتغير. ومن ضمن عدد من مجالات التركيز، ستتحرى الاستراتيجية الجديدة بصورة مخصوصة كيفية استخدام التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تيسير تبادل المعرفة، والتجريب وتوسيع النطاق، والشراكات في المجالات المرتبطة بالبيئة وتغيّر المناخ (بما في ذلك التنوع البيولوجي)، والتمايز بين الجنسين، والشباب، والتغذية، والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك وَضْعُ نُهج تُدمج هذه المواضيع. وعلى الرغم من تحقيق بعض النجاحات في هذه المجالات، إلا أنه لا يزال هنالك الكثير مما يتعين القيام به. وسيشكّل هذا عنصرا رئيسيا في التركيز الموسع على التعميم على المستويين القطري والإقليمي.

باء - التعميم في البرامج القطرية التحولية

68- **أتاح القرب الجغرافي الناتج عن اللامركزية فرصا جديدة للصندوق لتولي زمام القيادة في الانخراط السياساتي على المستوى القطري.** وهذا هو الحال بالفعل في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق: ففي إقليم أفريقيا الغربية والوسطى وحده، يقود الصندوق فرق عمل قطاعية معنية بالتنمية الريفية في ثمانية بلدان. وييسر تزايد هذا الحضور، بالترافق مع التركيز المعزز على النتائج، والمساءلة المحسنة، والرصد والتقييم المحددين في إطار الفعالية الإنمائية، استخدام الإدارة التكيفية للاستجابة بصورة ملائمة لأية شواغل ناشئة. وتتمثل النتيجة النهائية المتوقعة في تركيز أقوى ضمن السياسات والتدخلات الريفية على الأسر الفقيرة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، علاوة على معالجة التحديات البيئية وتحديات تغيّر المناخ (بما يشمل التنوع البيولوجي)، وإدماج وتمكين النساء والشباب، وعند الاقتضاء، الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة، والسعي إلى الحد من سوء التغذية.

69- **وعموما، ييسر نموذج عمل التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق النهوض بجدول أعمال التعميم**. وتسمح القدرة الأكبر على التكيف بإدخال تصحيحات في منتصف الطريق بحيث يتم الإبقاء على مواضيع التعميم كأولويات وطنية طوال دورة حياة المشروع مع الحفاظ على التقدم المحرز. وسيستمر الصندوق في تعزيز مراعاة مواضيع التعميم في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتصاميم المشروعات. وبالإضافة إلى ذلك، سيوفر الانخراط المتواصل والإدارة التكيفية تغذية راجعة منتظمة حول نجاح النُهج في تحقيق الأهداف ذات الصلة. ويزيد ذلك من فرص تحقيق أهداف التعميم عند إنجاز المشروع وبقاء هذه المسائل في صميم أي عملية انخراط سياساتي.

70- **وبالبناء على الانخراط السياساتي والشراكات، ستوفر برامج الفرص الاستراتيجية القطرية حينها نقاط الانطلاق لإجراء تحليل حول مواضيع التعميم من أجل البحث عن حلول مناسبة للقضايا الناشئة.** وستتضمن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية تحليلا متكاملا لكل موضوع من مواضيع التعميم من أجل فهم التحديات التي تواجهها المناطق الريفية ضمن القطر من حيث البيئة وتغيّر المناخ، وإدماج النساء والشباب وتمكينهم، وسوء التغذية بجميع أشكاله. وفي فترة التجديد الثاني عشر للموارد، سيجري توسيع نطاق تحليل التنوع البيولوجي. وسيتم وضع استراتيجية جديدة للتنوع البيولوجي تعمل على تحسين الممارسة الحالية، بما في ذلك عن طريق النظر بعناية أكبر في التنوع البيولوجي الزراعي والصلات بين التنوع البيولوجي والمواضيع

الأخرى، وخاصة التغذية. وستحدد استراتيجية التنوع البيولوجي أهدافاً وأية مؤشرات ذات صلة لقياس النجاح. وسيغطي تحليل القضايا البيئية التنوع البيولوجي، كما سيتم إعداد استراتيجية جديدة للتنوع البيولوجي. وسوف يشمل التحليل الاجتماعي الشعوب الأصلية، حيث يتم الاعتراف بهم من قبل الحكومات، والأشخاص ذوي الإعاقة. كذلك سيتم وضع استراتيجيات جديدة لإدماج الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة. وستعمل الاستراتيجية الجديدة بشأن الشعوب الأصلية على تحديث السياسة السابقة وستستند إلى الدروس المستفادة من النجاحات السابقة. وستستند الاستراتيجية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة إلى الإجراءات الأخيرة المتخذة في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وستعتمد كلتا الاستراتيجيتين على الأطر التي وضعت في إطار الأمم المتحدة والهيئات ذات الصلة وستوضع بالتشاور مع مجموعات الشعوب الأصلية والمنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة، على التوالي. وعلاوة على ذلك، وكما تم توضيحه في نموذج عمل الصندوق لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وورقة الإطار المالي، يتم تصور نُهج جديدة للأوضاع الهشة تشمل مواضيع التعميم.

71- **وعلى وجه التحديد، وفي إطار التجديد الثاني عشر للموارد، ستتضمن جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية - بالإضافة إلى تحليل البيئة والمناخ، والتمايز بين الجنسين، والشباب والتغذية - التنوع البيولوجي، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة.** وستوفر برامج الفرص الاستراتيجية القطرية توجيها واضحا حول كيفية التطرق إلى القضايا الأساسية المرتبطة بجدول أعمال التعميم في أنشطة الصندوق على المستوى القطري، وكيف تتناسب هذه الإجراءات مع نهج استراتيجي قطري ذي نطاق أوسع. كما ستُسلط برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الضوء على الصلات القائمة بين المواضيع وارتباطها ببعضها البعض، فضلاً عن المجالات التي قد تكون هناك فيها فرص تدخل تحقق فائدة لجميع الأطراف.

72- **وسيتم وضع سياسة استهداف جديدة لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بغية توضيح التحليل المطلوب في مرحلة تصميم المشروعات وبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية من أجل ضمان الاستهداف المناسب.** وأوصى مكتب التقييم المستقل بتحديث سياسة الاستهداف،[40] ووافقت الإدارة على القيام بذلك خلال مناقشات تناولت المبادئ التشغيلية للاستهداف التي تمت المصادقة عليها مؤخرا. وستقوم السياسة بتحديث أسلوب التفكير فيما يخص الاستهداف، وستضمن في الوقت نفسه الاتساق مع ولاية الصندوق وجدول أعمال التعميم. وسيتم تحديث المبادئ التشغيلية للاستهداف حسب الضرورة لتعكس التغييرات المدخلة على السياسة. وستسلط كلتا الوثيقتين الضوء على الحاجة إلى تناول أنواع متعددة من التمييز في آن واحد.

[40] وردت هذه التوصية في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2018 الصادر عن مكتب التقييم المستقل ضمن موضوع التعلم بشأن الاستهداف.

الجدول 1

طموح التجديد الثاني عشر للموارد: المستويان المؤسسي والقطري

الالتزام المؤسسي	*الالتزام على المستوى القطري*
وضع استراتيجية للتنوع البيولوجي	شمول كافة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية على تقديرات للبيئة وتغيّر المناخ
تحديث استراتيجية الشعوب الأصلية	تحليل كافة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية للاستراتيجيات والالتزامات الوطنية للمناخ
وضع استراتيجية للأشخاص ذوي الإعاقة	تحليل كافة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية للتنوع البيولوجي
تحديث سياسة الاستهداف ومبادئه التوجيهية	شمول كافة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية على تقديرات للتمايز بين الجنسين
تحديث استراتيجية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتعزيز التركيز على التعميم	شمول كافة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية على تقديرات للتغذية
تحديث مصفوفة الفعالية الإنمائية بما يشمل قياس مواضيع التعميم	شمول كافة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية على تقديرات للشباب
إدراج مواضيع التعميم في النهج المحدث للأوضاع الهشة	إدراج برامج الفرص الاستراتيجية القطرية للشعوب الأصلية بحيث تعترف بها الحكومات
	إدراج كافة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية للأشخاص ذوي الإعاقة

73- **وكما أشار إليه نموذج عمل الصندوق لفترة التجديد الثاني عشر للموارد وورقة الإطار المالي، سيمثل التركيز القوي على التصميم من أجل إحداث أثر أوسع وأعمق، مع ما يرافق ذلك من زيادة في التعلم والمساءلة، أحد العناصر الرئيسية للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.** وكما تم توضيحه، سيتم توسيع نطاق ذلك ليشمل جدول أعمال التعميم، ولا سيما على المستويين الإقليمي والقطري. وعلى الرغم من أنه تم تعلم الكثير حول مواضيع التعميم، إلا زيادة التركيز والتنظيم المنهجي للمقاييس الخاصة بالتزامات التعميم ضمن المشروعات وتعزيز التعلم عند الإنجاز سترتقي بهذه الجهود إلى مستوى آخر. وسيتم تيسير ذلك من خلال تحديث إطار الفعالية الإنمائية، والذي بات يتضمن التزامات التعميم التي تم التعهد بها خلال التجديد الحادي عشر للموارد، والالتزامات المتوقعة للتجديد الثاني عشر للموارد. ويوجز الجدول 1 الالتزامات التي تم ذكرها في هذا القسم.

جيم - عناصر من نموذج عمل الصندوق لفترة التجديد الثاني عشر للموارد

74- **سيعزز نموذج عمل الصندوق لفترة التجديد الثاني عشر للموارد التغيرات الهامة التي حصلت خلال السنوات الأخيرة، كما سيوفر ابتكارات جديدة.** وقد تغير جدول أعمال التعميم، ولا سيما في التجديد الحادي عشر للموارد، وبات أكبر بشكل واضح وبحاجة إلى التعزيز من أجل تعميق الأثر. ويجب على الابتكارات المتوخاة لفترة التجديد الثاني عشر للموارد، بما في ذلك برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + وبرنامج تمويل القطاع الخاص، أن تعكس جدول أعمال التعميم. ويعرض هذا القسم إجراءات محددة يتعين اتخاذها فيما يتعلق ببرنامج القروض والمنح، وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +، وبرنامج تمويل القطاع الخاص.

برنامج القروض والمنح

75- **يتمثل الهدف المحدد من التعميم في إدراج المواضيع في تصميم المشروع، ومواصلة التركيز عليها أثناء التنفيذ وصولا إلى إنجاز المشروع.** وكما هو مبين في القسم الثالث، تم اتباع نُهج مختلفة لكل موضوع من مواضيع التعميم. وفي إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، سيتم اتباع النهج نفسه بالنسبة لكافة المواضيع، بالإضافة إلى التزامات وأهداف متسقة (انظر الجدول 2 للمزيد من التفاصيل).

الجدول 2

طموح التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق – برنامج القروض والمنح

	الالتزام	*الهدف*	*الملاحظات*
البيئة وتغيّر المناخ	المشروعات المصنفة **عند التصميم** في المرتبة 4 أو أفضل من حيث إدارة البيئة والموارد الطبيعية	%90	تم تحقيق الهدف المشترك لإدارة البيئة والموارد الطبيعية وتغيّر المناخ للتجديد العاشر للموارد المحدد عند نسبة 80% و 97%؛
	المشروعات المصنفة **عند التصميم** في المرتبة 4 أو أفضل من حيث تغيّر المناخ	%90	ولم يتم تحديد هدف في التجديد الحادي عشر للموارد
	المشروعات المصنفة **عند التصميم** في المرتبة 5 أو أفضل من حيث إدارة البيئة والموارد الطبيعية	%60	تم رصد إدارة البيئة والموارد الطبيعية وتغيّر المناخ بصورة مشتركة في التجديد العاشر للموارد بنسبة 57%؛ ولم يتم تحديد
	المشروعات المصنفة **عند التصميم** في المرتبة 5 أو أفضل من حيث تغيّر المناخ	%60	هدف في التجديد الحادي عشر للموارد
	تمويل المناخ (منهجية المصارف الإنمائية متعددة الأطراف)	%35	هدف التجديد الحادي عشر للموارد 25%
	المشروعات المصنفة **عند الإنجاز** في المرتبة 4 أو أفضل من حيث إدارة البيئة والموارد الطبيعية	%90	هدف التجديد الحادي عشر للموارد 90%
	المشروعات المصنفة **عند الإنجاز** في المرتبة 4 أو أفضل من حيث تغيّر المناخ	%90	هدف التجديد الحادي عشر للموارد 85%
	المشروعات المصنفة **عند الإنجاز** في المرتبة 5 أو أفضل من حيث إدارة البيئة والموارد الطبيعية	%30	مؤشر جديد
	المشروعات المصنفة **عند الإنجاز** في المرتبة 5 أو أفضل من حيث تغيّر المناخ	%30	مؤشر جديد
التمايز بين الجنسين	المشروعات المصنفة **عند التصميم** في المرتبة 4 أو أفضل من حيث التمايز بين الجنسين	%90	هدف التجديد الحادي عشر للموارد 90%
	المشروعات المصنفة **عند التصميم** في المرتبة 5 أو أفضل من حيث التمايز بين الجنسين	%60	هدف التجديد الحادي عشر للموارد 50%
	المشروعات المصنفة **عند التصميم** في المرتبة 5 أو أفضل لإحداثها *تحولا في التمايز بين الجنسين*	%35	هدف التجديد الحادي عشر للموارد 25%
	المشروعات المصنفة **عند الإنجاز** في المرتبة 4 أو أفضل من حيث التمايز بين الجنسين	%90	هدف التجديد الحادي عشر للموارد 90%
	المشروعات المصنفة **عند الإنجاز** في المرتبة 5 أو أفضل من حيث التمايز بين الجنسين	%60	هدف التجديد الحادي عشر للموارد 60%
التغذية	المشروعات المصنفة **عند التصميم** في المرتبة 4 أو أفضل من حيث التغذية	%50	مؤشر جديد: هدف مراعاة التغذية في التجديد الحادي عشر للموارد 50%
	المشروعات المصنفة **عند التصميم** في المرتبة 5 أو أفضل من حيث التغذية	%20	مؤشر جديد
	المشروعات المصنفة **عند الإشراف** في المرتبة 4 أو أفضل من حيث التغذية	%40	مؤشر جديد
	المشروعات المصنفة **عند الإشراف** في المرتبة 5 أو أفضل من حيث التغذية	%15	مؤشر جديد
الشباب	المشروعات المصنفة **عند التصميم** في المرتبة 4 أو أفضل من حيث الشباب	%50	مؤشر جديد: هدف مراعاة الشباب في التجديد الحادي عشر للموارد 50%
	المشروعات المصنفة **عند التصميم** في المرتبة 5 أو أفضل من حيث الشباب	%20	مؤشر جديد
	المشروعات المصنفة **عند الإشراف** في المرتبة 4 أو أفضل من حيث الشباب	%40	مؤشر جديد
	المشروعات المصنفة **عند الإشراف** في المرتبة 5 أو أفضل من حيث الشباب	%15	مؤشر جديد

	الالتزام	الهدف	الملاحظات
بالإضافة	المرتبة 3 أو أفضل من حيث مواضيع التعميم **عند التصميم** مع مرتبة 4 أو أفضل لكل موضوع	%60	مؤشر جديد
	المرتبة 3 أو أفضل من حيث مواضيع التعميم **عند الإشراف** مع مرتبة 4 أو أفضل في كل موضوع	%50	مؤشر جديد
	رصد الدعم للشعوب الأصلية والإبلاغ عن البيانات **عند الإنجاز**	%100	مؤشر جديد
	رصد الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة والإبلاغ عن البيانات **عند الإنجاز**	%100	مؤشر جديد

ملاحظة: يعتمد التقدير "عند الإنجاز" على تاريخ أول تعميم للموضوع يترافق مع التزامات هامة في التصميم. وتم ذلك في التجديد التاسع للموارد بالنسبة للتمايز بين الجنسين، وفي التجديد العاشر للموارد بالنسبة للبيئة وتغير المناخ، وفي التجديد الحادي عشر للموارد بالنسبة للتغذية والشباب. وبالنسبة للشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة، سيتم ذلك في التجديد الثاني عشر للموارد. وتتاح تصنيفات الإنجاز بمجرد اكتمال أول مجموعة من المشروعات المصممة للاستجابة لها. وبالتالي، يتم الإبلاغ بالفعل عن التمايز بين الجنسين والبيئة وتغير المناخ عند الإنجاز. وبالنسبة للتغذية والشباب، يمكن توقع تصنيفات الإنجاز من التجديد الثالث عشر للموارد وصاعدا. أما بالنسبة للشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة، فيمكن توقع النتائج عند الإنجاز اعتبارا من التجديد الرابع عشر للموارد.

76- **وبالنسبة للتصميم، ستركز الأهداف على النسبة المئوية للمشروعات التي تحصل على تصنيف مرضٍ إلى حد ما أو أفضل من ذلك (4 أو أفضل) لكل موضوع، وتلك التي تحصل على تقييم مرضٍ أو أفضل من ذلك (5 أو أفضل) لكل موضوع**. وسيعتبر التصنيف المرضي إلى حد ما المعيار الأدنى لأي موضوع والتصنيف المرضي للتوقعات القياسية. وسيتعين تحديد التصنيف بعناية قبل التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وبالنظر إلى وجود ظروف قد لا تسمح بتعميم أحد المواضيع بسبب نوع المشروع أو السياق، فإنه لا يتم، في حالات نادرة، إدراج مواضيع التعميم، وبالتالي تبرز الحاجة إلى تحديد أهداف لا تتجاوز نسبة 90 في المائة. كما أن توسيع نطاق موضوع ما عبر الحافظة يستغرق فترة من الزمن، ولذلك، وكما في الماضي، سيتم رفع مستوى الأهداف بشكل تدريجي. ويمكن إيجاز الأهداف عند التصميم على النحو التالي:

(1) **البيئة وتغير المناخ**: بناء على توصيات سابقة لمكتب التقييم المستقل، سيتم توفير تصنيفات إدارة البيئة والموارد الطبيعية وتصنيفات تغيّر المناخ بصورة منفصلة. ويتم تحديد الأهداف عند نسبة 90 في المائة للمشروعات المصنفة في المرتبة 4 أو أفضل و60 في المائة للمشروعات المصنفة في المرتبة 5 أو أفضل، الأمر الذي يمثل زيادة بالمقارنة مع الأهداف السابقة. علاوة على ذلك، سيتم رفع مستوى الطموح فيما يخص تمويل المناخ من 25 إلى 35 في المائة من إجمالي تمويل مشروعات الصندوق التي تتم المصادقة عليها خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد. وقد تم الاتفاق على هذا المستوى سابقاً في إطار إدارة النتائج للاستراتيجية وخطة العمل بشأن البيئة وتغير المناخ 2019-2025. وهو أعلى من المستوى المقابل في معظم المؤسسات المالية الدولية، والذي يبلغ بشكل عام حوالي 30 في المائة.[41] وبناء على الاستراتيجية الجديدة للتنوع البيولوجي، ستتضمن المشروعات اعتبارات التنوع البيولوجي ذات الصلة وستُدرج المعايير التي تتضمنها الاستراتيجية في تصنيفات الجودة.

(2) **التمايز بين الجنسين**: تم تحديد الأهداف عند نسبة 90 في المائة للمشروعات المصنفة في المرتبة 4 أو أفضل، و60 في المائة للمشروعات المصنفة في المرتبة 5 أو أفضل، مما يمثل زيادة بالمقارنة مع التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وفيما يتعلق بالتمايز بين الجنسين، ستُحْدِث نسبة 35 في المائة

[41] استناداً إلى أحدث البيانات المتاحة (بيانات عام 2019 عن حافظة عام 2018)، خصصت مصارف التنمية متعددة الأطراف في المتوسط 29 في المائة من تمويلها للأنشطة المتعلقة بالمناخ، حيث تتراوح بين 18 في المائة لدى مصرف التنمية الآسيوي و32 في المائة لدى مجموعة البنك الدولي. انظر التقرير المشترك عن تمويل المناخ لدى مصارف التنمية متعددة الأطراف، الجدول 3.
https://publications.iadb.org/publications/english/document/2018_Joint_Report_on_Multilateral_Development_Banks_Climate_Finance_en_en.pdf.

من المشروعات تحولا في التمايز بين الجنسين، وستسعى إلى تمكين المرأة صراحة، مقارنة بهدف التجديد الحادي عشر للموارد الذي تم تحديده عند نسبة 25 في المائة.

(3) **التغذية**: سيتم قياس التغذية من خلال التصنيفات عند التصميم عوضا عن تصنيف المشروعات على أنها مراعية لقضايا التغذية. ونظرا لكونه تصنيفا للجودة، فإنه سيؤدي إلى رفع المستوى الإجمالي. وبما أن تعميم التغذية كموضوع لا يزال جاريا، وأن استخدام تصنيفات التغذية يتم للمرة الأولى، فسيتم تحديد الأهداف عند نسبة 50 في المائة للمشروعات المصنفة في المرتبة 4 أو أفضل، و20 في المائة للمشروعات المصنفة في المرتبة 5 أو أفضل.

(4) **الشباب**: سيتم قياس قضايا الشباب أيضا باستخدام تصنيفات التصميم للمرة الأولى، مما سيرفع مجددا من مستوى القياس. وعلى الرغم من بدء التعميم في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق فقط، فقد تم تحديد الأهداف عند نسبة 50 في المائة للمشروعات المصنفة في المرتبة 4 أو أفضل و20 في المائة للمشروعات المصنفة في المرتبة 5 أو أفضل.

77- **وبما يتماشى مع هذه الالتزامات، ستدرج 60 في المائة من المشروعات ما لا يقل عن ثلاثة مواضيع رئيسية مصنفة في المرتبة 4 أو أفضل عند التصميم**. ويعد ذلك بمثابة تحقق إضافي من إدراج كل مشروع تمت الموافقة عليه بموجب التجديد الثاني عشر للموارد لثلاثة مواضيع تعميم على الأقل. كما أنه يعبّر عن العلاقة بين إدراج مواضيع التعميم والتصنيف الإجمالي لجودة المشروع.

78- **ولضمان استمرار التعميم الناجح للمواضيع طوال دورة المشروع، من الأهمية بمكان تقييم المشروعات عند الإشراف أو الإنجاز**. ويظهر هذا الطموح رغبة الصندوق في متابعة تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مرحلة التصميم. ومع ذلك، لا يمكن توقع حصول المشروعات عند الإنجاز على تصنيف عال من حيث مواضيع التعميم في حال لم يتم إدراج مواضيع التعميم كأهداف بصورة كافية في التصميم. وبما أنه لا يمكن إعادة مواءمة المشروعات، فإن هذه الالتزامات تتعلق حصرا بالمشروعات المصممة بعد تعميم الموضوع للمرة الأولى بالترافق مع التزامات هامة في التصميم (انظر المرفق الأول)، وبعد إدراج الموضوع بصفته أحد الأهداف. ويختلف الوضع بشكل كبير بين المواضيع، وينعكس ذلك في الأهداف المقترحة. وبالنسبة للتمايز بين الجنسين، فستنطبق الأهداف على المشروعات المصممة اعتبارا من التجديد التاسع للموارد، في حين ستنطبق الأهداف اعتبارا من التجديد العاشر للموارد بالنسبة للبيئة وتغيّر المناخ، واعتبارا من التجديد الحادي عشر للموارد في حالة التغذية والشباب. بالإضافة إلى ذلك، سيبدأ الصندوق بجمع البيانات عن الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة من أجل المشروعات المصممة خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد.

79- ويمكن إيجاز أهداف التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق عند الإشراف والإنجاز على النحو التالي:

(1) **البيئة وتغير المناخ:** كما أشير إليه، سيتم توفير تصنيفات إدارة البيئة والموارد الطبيعية وتصنيفات تغيّر المناخ بصورة منفصلة. وقد أدرجت التزامات إدارة البيئة والموارد الطبيعية عند التصميم لأول مرة في التجديد العاشر لموارد الصندوق. وفي الحالتين، تم تحديد الأهداف عند الإنجاز عند نسبة 90 في المائة للمشروعات المصنفة في المرتبة 4 أو أفضل، و30 في المائة للمشروعات المصنفة في المرتبة 5 أو أفضل. وتعتبر التزامات المرتبة 5 أو أفضل عند الإنجاز بالنسبة لإدارة الموارد البشرية وتغير المناخ التزامات جديدة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

(2) **التمايز بين الجنسين**: خلال فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق، كان التمايز بين الجنسين هو أول موضوع يتم ربطه بالجودة عند التصميم، فأحرز بالتالي القدر الأكبر من التقدم. وتم تحديد الأهداف عند الإنجاز عند نسبة 90 في المائة للمشروعات المصنفة في المرتبة 4 أو أفضل، و60 في المائة للمشروعات المصنفة في المرتبة 5 أو أفضل.

(3) **التغذية**: سيتم قياس قضايا التغذية عن طريق التصنيفات عند الإشراف عوضا عن الإنجاز نظرا لأن تعميمها حديثا لا يسمح بانطباقها على المشروعات المنجزة خلال التجديد الثاني عشر للموارد. وحيث أن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تحديد أهداف لتصنيفات التغذية عند الإشراف، فقد تم تحديد أهداف التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق عند نسبة 40 في المائة للمشروعات الجاري تنفيذها والمصنفة في المرتبة 4 أو أفضل، و15 في المائة للمشروعات الجاري تنفيذها والمصنفة في المرتبة 5 أو أفضل. ومن المتوقع إدراج الأهداف عند الإنجاز في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

(4) **الشباب**: سيتم قياس الأداء بالنسبة لقضايا الشباب أيضا باستخدام تصنيفات الإشراف نظرا لأن إدراج الشباب كموضوع تعميم بدأ فقط في التجديد الحادي عشر للموارد. وقد تم تحديد أهداف هذا الالتزام الجديد الخاص بالتجديد الثاني عشر للموارد عند نسبة 40 في المائة للمشروعات الجاري تنفيذها والمصنفة في المرتبة 4 أو أفضل، و15 في المائة للمشروعات الجاري تنفيذها والمصنفة في المرتبة 5 أو أفضل. ومن المتوقع إدراج الأهداف عند الإنجاز في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

80- **ومن أجل تيسير الإدراج المستمر لمواضيع التعميم، ستتضمن 50 في المائة من المشروعات ما لا يقل عن ثلاثة مواضيع للتعميم مصنفة في المرتبة 4 أو أفضل عند الإشراف**. إن مواضيع التعميم الأربعة مترابطة للغاية، وتوفر أوجه تآزر وفوائد مشتركة محتملة. وتدمج استثمارات الصندوق هذه المواضيع بشكل متزايد في نظريات التغيير لتحقيق نتائج تحويلية. وفي هذا الصدد، يشير تحليل لمجموعة مكونة من 38 مشروعاً تمت الموافقة عليها في عام 2019 إلى أن 21 في المائة من الموافقات الجديدة عمَّمت جميع المواضيع الأربعة؛ وعمَّمت 45 في المائة من الموافقات ثلاثة مواضيع؛ في حين عمَّمت 24 في المائة موضوعين اثنين. وعمَّمت 10 في المائة فقط من الموافقات موضوعاً واحداً فقط. وعلاوة على ذلك، ستقوم جميع المشروعات التي ستبدأ خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد، عند الاقتضاء، برصد البيانات المتعلقة بالشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والإبلاغ عنها على النحو المحدد في الاستراتيجية المحدثة للشعوب الأصلية والاستراتيجية الجديدة للأشخاص ذوي الإعاقة. ويعني ذلك توفر كمية كبيرة من البيانات حول السكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة من مشروعات الصندوق بحلول التجديد الرابع عشر للموارد.

81- **يستدعي ضمان الوفاء بهذه الالتزامات وضع تعريفات دقيقة ومتسقة للتصنيفات المرضية والمرضية إلى حد ما في مجال مواضيعي معين عند التصميم والإشراف والإنجاز، والإبلاغ عنها على نحو مناسب.** وخلال الإعداد للتجديد الثاني عشر للموارد، سيتم وضع إطار جديد للفعالية الإنمائية يعكس استنتاجات هذه القرارات (انظر القسم رابعا للمزيد من المعلومات).

برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +

82- **من المقترح، بغية التطرق لتغيّر المناخ باعتباره أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي، إطلاق برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + من أجل توفير التمويل الخاص بالمناخ للبلدان المنخفضة الدخل في المقام الأول.** وكما كان الأمر في برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، من المتوقع أن يقدم برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + الدعم المباشر للتطرق لقضايا المناخ، ولكنه سيكون أيضا بمثابة وسيلة لإثبات قيمة التأقلم مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره للبلدان المنخفضة الدخل. ولذلك فهو يشكل جزءا من الجهود الأوسع لتعميم إجراءات تغيّر المناخ.

83- **وستلعب مواضيع التعميم المتمثلة في التمايز بين الجنسين، والتغذية، والشباب دورا محوريا في برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +.** وهنالك ترابط واضح بين تغيّر المناخ ومواضيع التعميم الأخرى. إذ يشتد ضعف النساء عند حدوث الكوارث الطبيعية، كما تعتبر المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من اللبنات الأساسية للصمود في وجه تغيّر المناخ والصدمات الأخرى. وغالبا ما يكون الشباب أكثر عرضة للمعاناة من الفقر بالمقارنة مع البالغين الأكبر سنّا، وهم يواجهون عوائق كبيرة تمنع وصولهم إلى الأنشطة

الإنتاجية، مما يجعلهم أكثر عرضة لصدمات المناخ. كما تزيد احتمالات بحثهم عن عمل في مكان آخر عندما تفرض الأحداث المتعلقة بالمناخ مثل موجات الجفاف الشديدة ضغطا لا يحتمل على الأسر. وأخيرا، يعد توفير النظم الغذائية الصحية والمعرفة التغذوية لجميع أفراد الأسرة، ولا سيما للنساء اللواتي يتخذن قرارات غذائية لصالح الأطفال، شرطا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي للجميع. وسيضع برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + مناهج وعمليات تسمح للمشروعات بتسخير وتعظيم ما تنتجه الزراعة القادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ من فوائد مشتركة لهذه المواضيع. وبالتالي، يستجيب برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + للشواغل المتزايدة القائلة بأن زيادة تمويل المناخ لا تتواءم مع أهداف الحد من الفقر المدقع والأمن الغذائي أو أنها لا تقدم الدعم لأشد السكان ضعفا.[42]

84- **ولتقييم ما إذا كان برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + يدرج التمايز بين الجنسين والشباب والتغذية بشكل ملائم، سيتم رصد هذه المواضيع وتتبعها في جميع المشروعات.** ونظرا لأن برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + مصمم لرفد الجهود الجارية، فمن المتوقع أن تعكس هذه الجهود تلك المبذولة في العمليات التي يمولها برنامج القروض والمنح. وللتحقق من ذلك، سيتم إجراء تقييم عند التصميم يعكس التقييمات التي يتم إجراؤها لعمليات برنامج القروض والمنح. على الرغم من أنه لن يتم تضمين أهداف محددة خلال المرحلة الأولية من تعلم كيفية إدراج مواضيع التعميم الثلاثة هذه، إلا أنه سيتم الإبلاغ عن هذه الجهود جنبا إلى جنب مع الإبلاغ عن برنامج القروض والمنح.

برنامج تمويل القطاع الخاص

85- **يتمثل الغرض من برنامج تمويل القطاع الخاص في حشد استثمارات خاصة إضافية من أجل صغار المنتجين الريفيين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بغية توليد فرص العمل والفرص الاقتصادية، ولا سيما لصالح الشباب والنساء.** ومن المتوقع أن تُحدث مشروعات برنامج تمويل القطاع الخاص أثرا إنمائيا، وأن تكون سليمة من الناحية المالية، وأن تلتزم بمعايير بيئية ومناخية صارمة، وتسهل الإدماج الاجتماعي، وتعزز الحوكمة الرشيدة والتنسيق بين جهود القطاعين العام والخاص. وسيسعى البرنامج إلى تحفيز الاستثمارات للترويج للزراعة الذكية مناخيا، كما سيستثمر في المنتجين وفي المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تيسر إقامة أنظمة غذائية مراعية للتغذية.

86- **وفي حين سيتسق برنامج تمويل القطاع الخاص مع جدول أعمال التعميم ويدعمه، إلا أن التركيز في الوقت الحالي سينصب على رصد المشروعات وتتبعها مع تطور البرنامج.** وتمت المصادقة على استراتيجية القطاع الخاص في الآونة الأخيرة، ويضفي برنامج تمويل القطاع الخاص الطابع المؤسسي على مكون رئيسي من تلك الاستراتيجية. ومع إجراء التجارب الأولية، سيتم رصد الروابط مع مجالات التعميم وتتبعها، وسيتم الإبلاغ عن النتائج. وسيكون ذلك بمثابة الأساس لمزيد من المناقشات حول الروابط بين برنامج تمويل القطاع الخاص ومجالات البيئة وتغيّر المناخ، والتمايز بين الجنسين، والشباب والتغذية.

إنجاز جدول أعمال التعميم لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

87- **انطلاقاً من الأُسس التي تم إرساؤها في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، سيشحذ التجديد الثاني عشر التركيز الإقليمي والقطري لمواضيع التعميم وسيضع أهدافاً أكثر طموحاً للبيئة وتغيُّر المناخ، والمساواة بين الجنسين، والتغذية والشباب.** وعلاوة على ذلك، سيزداد التركيز خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد على التنوع البيولوجي، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، استناداً إلى الاستراتيجيات الجديدة والمحدثة. وستوضح هذه الاستراتيجيات سبيل المضي قدما للمجالات الثلاثة. وسيتم

[42] انظر التقرير الموازي لتمويل المناخ لعام 2018 الصادر عن أوكسفام. تقييم التقدم المحرز نحو التزام بقيمة 100 مليار دولار أمريكي.

وضعها بالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة العاملة في هذه المجالات وستستند إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وضماناً لتهيئة الصندوق لإنجاز جدول أعمال طموح في مجال التعميم، يجري تعزيز قدراته التقنية والمتعددة التخصصات في الصندوق، وتقوية حضوره الميداني وتحسين قدراته في مجال الرصد والإبلاغ.

دال - تعزيز القدرات

88- **ازداد خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق حضور موظفي شعبة البيئة والمناخ والتمايز بين الجنسين والإدماج الاجتماعي الذي يشمل الموظفين التقنيين الذين يغطون مجالات البيئة وتغيُّر المناخ، والمساواة بين الجنسين، والشباب، والتغذية، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، في المراكز الإقليمية، وهو ما يدل على التزام الصندوق بتعميق المشاركة الإقليمية والقطرية في أولويات التعميم.** ويعمل حالياً حوالي 40 في المائة من الموظفين التقنيين في شعبة البيئة والمناخ والتمايز بين الجنسين والإدماج الاجتماعي خارج المقر، ومن المتوقع أن تصل النسبة إلى 50 في المائة على الأقل خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد (نحو 20 موظفاً أو 3-5 موظفين لكل إقليم). وييسر الحضور الأقوى للموظفين التقنيين في المراكز الإقليمية مناقشات التعميم على المستويين الإقليمي والقطري وإدماج المواضيع في العمليات. وبالطبع، ينبغي أن يكون من الواضح أن جدول أعمال التعميم هو مسؤولية جميع الموظفين، بما في ذلك الإدارة العليا وكذلك الموظفون في المقر والميدان.

89- **وعلاوة على ذلك، وفي إطار دعم إنجاز جدول أعمال التعميم لفترة التجديد الحادي عشر للموارد، تم تعديل الإرشادات والقوالب النموذجية والعمليات والنُظم المؤسسية لتيسير دمج متطلبات التعميم لفترة التجديد الحادي عشر بصورة منهجية بدءاً من التصميم ومروراً بالتنفيذ وانتهاءً بالإنجاز.** وكما لوحظ، تم توفير عدة فرص لتنمية قدرات موظفي الصندوق ووحدات إدارة المشروعات طوال عام 2019، عندما دخلت التزامات التعميم الجديدة الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق حيز التنفيذ: معالجة مسائل تعميم المنظور الجنساني والتحول الجنساني من خلال العيادات الجنسانية؛ وتقديم تدريب مكرس للموظفين المتخصصين حول منهجيات تتبع التمويل المناخي من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في جميع الأقاليم؛ وعقد مجموعة مختارة من حلقات العمل الإقليمية حول التغذية. وتم من خلال مختبر للتعميم استغرق يوماً واحداً وشمل القضايا المتصلة بالشباب والشعوب الأصلية، توجيه جميع موظفي الصندوق من خلال تدريبات عملية أثناء المعتكف العالمي لموظفي الصندوق لعام 2019. ولا تزال محاضرات الصندوق حول التغيير مستمرة في الانعقاد بانتظام وتستكشف التقاطعات بين المواضيع.

90- **وتم تضمين الوحدات التدريبية التي تغطي جميع متطلبات التعميم الجديدة في أكاديمية العمليات وقدِّمت لأول مرة خلال عام 2019 في إقليم آسيا والمحيط الهادئ وسيجري تعميمها لاحقاً في سائر الأقاليم.** وتم أيضاً تضمين وحدات التدريب على التعميم في حُزم التدريب الإلكترونية لأكاديمية العمليات، ويجري وضع اللمسات الأخيرة على دورة تعليمية إلكترونية متعمِّقة حول التعميم لنشرها في نظام إدارة التعلم الإلكتروني. وستكون هاتان المجموعتان من المواد الرقمية مفيدتين بشكل خاص في عام 2020 في ضوء القيود غير المتوقعة على السفر في جميع أنحاء العالم بسبب تدابير احتواء جائحة كوفيد-19.

91- **وسيستمر بناء القدرات وتطوير الوحدات التدريبية وسيجري توسيعها لتعزيز التركيز على المستويين الإقليمي والقطري، مع إيلاء عناية خاصة لتدريب النظراء الحكوميين في هذه المجالات خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد.** ومن ذلك على سبيل المثال أن وحدات إدارة المشروعات والنظراء الوطنيين سيحصلون أثناء المراحل الاستهلالية للمشروعات على حُزم تدريبية خاصة بمواضيع محددة. ويتسم ذلك بأهميته الأساسية نظراً لأن هؤلاء الشركاء بدورهم ينفذون أنشطة المشروعات استرشاداً بالمبادئ والأولويات الرئيسية للتعميم. ويستمر اتساع ما يقدمه الصندوق من تدخلات لتنمية قدرات موظفيه وفرق المشروعات الوطنية وسائر

الشركاء القطريين والمؤسسيين في مجالات مواضيع التعميم، وسيتطور هذا الدعم أكثر في ظل تقدم جدول أعمال التعميم أثناء التجديد الثاني عشر للموارد. وتلوح في الأفق على سبيل المثال بوادر تعاون بين الصندوق ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتطوير أكاديمية ريفية للشعوب الأصليين؛ وإعداد برنامج تدريبي إقليمي يغطي مواضيع البيئة وتغيُّر المناخ طوال دورات المشروعات؛ ووضع مجموعة من الوحدات التدريبية الإقليمية التي ينصب تركيزها على الادماج الاجتماعي لتعزيز التعلم وتبادل الممارسات الجيدة بين المشروعات والبلدان.

هاء - قياس النتائج

92- **قُطعت أشواط كبيرة في قياس نتائج التعميم خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد وأُدخلت متطلبات ومنهجيات جديدة في الحافظة** (انظر الملحق الثالث). وسيجري التماس مزيد من الفرص لمواءمة وتنظيم الاتساق في قياس النتائج عبر مواضيع التعميم خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد. من ذلك على سبيل المثال أن أطر الرصد القائمة الأطول أمداً والأوسع نطاقاً مطلوبة لتعميم المنظور الجنساني، وتم إدخال منهجيتين جديدتين لنتائج التغذية على المستوى المؤسسي خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد. ولا تزال بيانات النتائج المتعلقة بالشباب أقل دقة مقارنة بنتائج المواضيع الأخرى، ولكن سيجري تعزيزها في إطار التجديد الثاني عشر للموارد.

93- **وسيجري تعزيز الأخذ بنهج موحدة في القياس والاستعراض في مختلف وحدات الصندوق.** والمدخل الرئيسي لتحقيق ذلك هو إطار الفعالية الإنمائية في الصندوق الذي سيجري فيه تعميق أولويات التعميم خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد. وركز إطار الفعالية الإنمائية الأول للصندوق على تنظيم القياس المؤسسي عبر الحافظة، بما يشمل تحديد طريقة قياس النواتج والنتائج، وكيفية رصدها من خلال نظام قياس النتائج التشغيلية، والطريقة التي سيجري بها قياس الأثر من خلال جهود تقييم الأثر.

94- **ومن هذا المنطلق، وفي إطار التحضير للتجديد الثاني عشر للموارد، سيشمل إطار جديد للفعالية الإنمائية بصورة منهجية مقاييس لمواضيع التعميم** على النحو التالي:

(1) **الجودة عند الإدراج.** سيجري تنظيم تصنيفات الأداء المرتبطة بمواضيع التعميم أثناء مرحلة التصميم لتوفير تعاريف متسقة متفق عليها للتصنيفات المرضية إلى حد ما (4) والمرضية (5) والمرضية للغاية (6) في كل موضوع من مواضيع التعميم. وسيكون التصنيف المرضي إلى حد بمثابة **المعيار الأدنى** للموضوع، وسيمثل التصنيف المرضي **التوقعات القياسية،** وسيحدِّد التنصيف المرضي للغاية **التوقعات التي تتجاوز المستوى القياسي.** وسيستخدم هذه التعاريف المراجعون الداخليون والخارجيون في جميع التقييمات، وستنعكس في المبادئ التوجيهية لتصميم المشروعات، وستتاح مقدماً لجميع فرق إنجاز المشروعات.

(2) **الإشراف والإنجاز.** ستجري مواءمة تصنيفات جودة المشروعات عند الإدراج بسلاسة مع تصنيفات الأداء التي سيجري رصدها أثناء التنفيذ من خلال بعثات الإشراف وكذلك عند إنجاز المشروعات. وستُجرى التعديلات اللازمة على المبادئ التوجيهية التشغيلية ذات الصلة ونظام إدارة النتائج التشغيلية من أجل ضمان إمكانية رصد الأداء عن كثب والإبلاغ عنه بشكل مناسب.

(3) **جمع البيانات المتعلقة بالتعميم.** بالإضافة إلى تصنيفات الأداء، سينص الإطار الجديد للفعالية الإنمائية على الإبلاغ عن جميع بيانات مواضيع التعميم، بما يشمل الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة، مع تحديد طرق جمع البيانات وكيفية تقديم التقارير المجمعة.

(4) **الإبلاغ.** سيواصل الصندوق الإبلاغ عن النتائج المؤسسية، بما في ذلك نتائج التعميم، على أساس سنوي من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، المقدم في دورة المجلس التنفيذي المعقودة في سبتمبر/أيلول من كل عام.

95- **ولا يزال الصندوق ملتزماً بالارتقاء بقدراته وعملياته ونُظمه حسب ما تقتضيه الضرورة، من أجل ضمان كفاءة إنجاز جدول أعمال للتعميم يكون قوياً من الناحية التقنية وموجهاً نحو تحقيق النتائج.** وسيواصل العمل حول جدول الأعمال المذكور أثناء المضي قدماً نحو التجديد الثاني عشر للموارد وأثناءه.

Mainstreaming at IFAD in the last decade

1. This annex examines how IFAD and its Member States have increasingly stepped up efforts to tackle critical issues at the root of rural extreme poverty and food insecurity such as environmental degradation, climate change, nutrition, gender inequality, and youth employment in IFAD's investments over the last decade (IFAD8 though IFAD11).

2. Table 1 and 2 summarize the commitments at the corporate and country and operational level, respectively. Starting with commitments linked to environment and climate change as well as gender in IFAD8 (2010-2012), IFAD added nutrition in IFAD10 (2016-2018) and youth in IFAD11 (2019-2021) as key mainstreaming areas. Over time IFAD has raised the bar in terms of commitments including those that are more global and strategic in nature (Table 1) and those that are country based and operational (Table2). Table 2 only covers IFAD9 through IFAD11 since IFAD9 is when country and operational commitments were first initated.

3. As seen in Table 1 and 2, IFAD has generally met commitments and achieved targets. All noted commitments at the global level have been met as have inclusion of mainstreaming themes in COSOPs. While generally targets have been met, at the operational level there have been challenges. In IFAD10, the share of projects being moderately satisfactory or higher (4+) for Environment and Natural Resource Management (ENRM) at completion were only 84 percent compared to a target of 90 percent. There have been issues with achieving gender targets in IFAD10 and IFAD11 with shortfalls at design (44 percent rate 5+ compared to 50 percent target) and at completion (88 percent rated 4+ compared to 90 percent target).

Table 1. IFAD8-11 Corporate commitments and achievement

	IFAD8 (2010 - 2012)		IFAD9 (2013-2015)		IFAD10 (2016-2018)		IFAD11 (2019-2021)	
	Commitment	**Result**	**Commitment**	**Result**	**Commitment**	**Result**	**Commitment**	**Status 2019**
Environment and Climate Change	Procedures Env. Manage. and Sust. Dev.	√	Strengthen analysis of E+CC issues in IFAD's operations	√	Implement a 10-point plan for climate mainstreaming	√	New CC and env. strategy/action plan	√
	ENRM policy	√	Assist smallholders with climate finance	ASAP	Expand the resource base for climate finance	$370m.	Increase env. sust. and CC win-win solutions	On going
	Develop CC strategy	√	Complementary contributions to ASAP	√	Conduct a review of IFAD's work on climate change	√	Increase resource mobilization-- GCF, GEF, UCC	$ 90m
			Enhance KM, advocacy and partnerships on CC and Env.	√			Establish ASAP2	√
Gender	Corporate policy on gender	√	GEWE analysis to improve performance	√	Commit to meeting 15 UN-SWAP1.0 indicators	√	Gender Action Plan Revised	√
	Join MDB gender working group	√	Enhance indicators in GEWE (RIMS, IOE, RMF)	√	MTR of Gender Policy	√	Operational Guidelines on Targeting Revised	√

	Report annually to EB on gender performance in RIDE	√	Enhance documention of gender field experience	√				
Nutrition					Nutrition action plan developed	√	Revision of Nutrition Action Plan	√
							Mobilize UCCs for nutrition	√
Youth							Youth action plan developed	√
							Targeting guidelines incorporating youth	√
							Promote youth employment--private sector	On going
							Youth advocacy and council	On going
							Rural Development Report 2019 on youth	√
Integration							Tranformational framework for mainstreaming	√
							Report on progress in RIDE	Ongoing

Table 2. IFAD9-11: Country and operational commitments and achievement

	IFAD9 (2013-2015)		**IFAD10 (2016-2018)**		**IFAD11 (2019-2021)**	
	Commitment	**Result**	**Commitment**	**Result**	**Commitment**	**Status 2019**
Environment and Climate Change	Projects rate 4+ on CC at **completion**	90%	100% project **design** reports mainstream climate	100%	100% **COSOPs** analyse NDC targets/commitments	100%
	90% projects rated 4+ on ENRM at **completion**	89%	80% quality project 4+ for env. and CC at **design**	97%	25% *climate finance* (MDB methodologies)	34% ($568m.)
			Quality project 5+ for env. and CC at **design**	58%	85% projects rate 4+ on CC at **completion**	91%
			50% projects rate 4+ CC at **completion**	83%	90% projects rated 4+ on ENRM at **completion**	87%
			90% projects rated 4+ on ENRM at **completion**	84%		
Gende	90% projects rated 4+ on gender equality at **design**	89%	90% projects rated 4+ on gender equality at **design**	92%	90% projects rated 4+ on gender at **design**	94%

	90% projects rated 4+ on gender at **completion**	91%	50% projects rated 5+ on gender at **design**	44%	50% projects rated 5+ on gender equality at **design**	53%
			15% projects rated *gender transformative* at **design**	21%	25% projects rated *gender transformative* at **design**	32%
			90% projects rated 4+ gender at **completion**	88%	90% projects rated 4+ on gender at **completion**	87%
					60% projects rated 5+ on gender at **completion**	52%
Nutrition			100% **COSOPs** nutrition situation assessment	100%	100% **COSOPs** nutrition situation assessment	100%
			33% project nutrition-sensitive at **design**	48%	50% project nutrition-sensitive at **design**	63%
					12 million people with improved nutrition	IAs ongoing
Youth					100% **COSOPs** youth situation assessment	100%
					50% projects youth-sensitive at **design**	84%

I. IFAD8 (2010-2012)

4. Taking place after IFAD's first profound reform process responding to the recommendations of the Independent External Evaluation (IEE)[43], one of the key features of IFAD8 was its targeted focus on resilience, economic empowerment, gender, food security, land rights and natural resource management. It also included particular targeting to vulnerable populations including displaced female-headed households, youth, and Indigenous Peoples - for which the EB approved the Indigenous Peoples Strategy in 2009.

5. IFAD8 Consultations concluded that IFAD needed to further strengthen its engagement in **climate change** issues, as a key means to enabling poor rural women and men to overcome poverty. A corporate strategy on climate change was approved by the Executive Board in 2010. The increased engagement was also facilitated by IFAD's new operating model, providing a range of new instruments and processes to ensure that systematic attention was given to climate change issues in country strategies, project design and implementation and national policy dialogue. These included IFAD's safeguard procedures for environmental management and sustainable development.

6. IFAD activities at the country level consistently and systematically assessed the potential effects of climate change, and wherever appropriate climate change adaptation was incorporated into project designs. At the same time, greater emphasis in project designs was given to capacity development in areas such as risk preparedness, diversification of livelihoods, and natural resources management.

7. Additional funding was mobilized to enable scaling up engagement in climate change issues and to meet the additional costs that climate-related challenges impose on investments in development;

[43] An External Independent Evaluation of the International Fund for Agricultural Development, 2005. It main conclusions included recommendations to improve IFAD's efficiency to become a more relevant, clear and distinctive international player in reducing rural poverty.

8. IFAD8 also recognized that addressing **gender** inequalities, particularly by targeting and empowering rural women and girls was critical to the effectiveness of IFAD's operations and a key aspect of IFAD's targeting strategy.

9. In 2009 IFAD's Independent Office of Evaluation undertook a Corporate Level Evaluation (CLE) of IFAD's performance with regard to gender equality. The evaluation considered IFAD's performance to have been moderately satisfactory in terms of achieving economic empowerment and promoting women's decision-making in local institutions; but, moderately unsatisfactory in improving women's well-being and easing their workloads. The evaluation's principle recommendation was to 'Develop an evidence and results-based corporate policy on gender equality and women's empowerment', making it part of IFAD's strategic objective and priorities.

10. The new Gender Policy was designed in April 2012 based on the findings of the CLE to ensure that close attention was paid to gender equality. The policy aimed to systematically build a gender perspective into IFAD's business projects, processes, policies – including human resource policies – and monitoring instruments. In fact, at the end of IFAD8 gender specialists and/or representatives of women's organizations systematically participated in projects and COSOPs designs; capacity to gather sex-disaggregated data at project level was strengthened; performance on gender in operations is annually reported through the Report on IFAD's Development Effectiveness (RIDE).

11. With IFAD8 **nutrition** also became a strategic commitment. IFAD finalized its Strategic Framework 2011-2015, whose overarching goal was "Enabling poor rural people to improve their food security and nutrition, raise their incomes and strengthen their resilience". However, food production and agriculture investments were still viewed as automatically leading to improved nutrition. It was mainly after the price spike of 2007-2010, that IFAD start, progressively, launching a number of initiatives supporting nutrition and food security. Building on the 2009 reform of the Committee on World Food Security (CFS), IFAD worked with FAO and the WFP to enable the CFS to take on a central role in global coordination for food security and nutrition.

12. Data from the Results Measurement Framework (RMF) showed that the high expectations for the Eighth Replenishment in terms of mainstreaming had been met: the quality of IFAD's work had improved as measured by outcomes and impact. Both country programming and project implementation have improved.

II. IFAD9 (2013-2015)

13. IFAD9 was guided by the remarkable results of IFAD8 with a focus to expand further and scale up its impact. In its strategic vision for the Ninth Replenishment period, IFAD committed to act as a "global catalyst of investments to enable small-scale producers to drive progress towards food security and improved nutrition, poverty reduction and more resilient ecosystems".

14. Environmental threats such as **climate change** continued to require increased attention in IFAD9. Analysis of climate change and environmental issues were further strengthened in IFAD's operations to support innovative approaches to climate resilience and sustainable use of natural resources. Given the key women's role as managers and users of natural resources, fulfilment of their critical contribution to biodiversity and environmental sustainability, climate change mitigation and adaptation, were a top priority in IFAD9.

15. The recently launched Smallholder Agriculture Programme (ASAP) further strengthened IFAD's resources and capacity to support climate change adaptation and mitigation activities. It supported a farther integration of climate resilience into

project cycle procedures and practices. ASAP also helped boost capacity and knowledge on climate adaptation.

16. The Results Measurement Framework (RMF) for the IFAD9 period introduced a series of important improvements to strengthen and better demonstrate the outcomes achieved by IFAD in climate change and gender.

17. In IFAD9, IFAD's focus on **gender** equality was consolidated and enhanced. The mid-term review (MTR) of the implementation of the gender policy carried out in 2015 stressed the clarity and focus of IFAD's gender policy, well integrated into the strategic framework and programming systems. IFAD's contribution to gender equality and women's empowerment was assessed as remarkable as compared to its United Nations and international financial institution peers. Recommendations for the way forward referred to establishing a more systematic approach for tracking project performance and impact from a gender perspective. In this regard, during IFAD9 indicators were introduced to measure impact and results in gender equality and women's empowerment in the RIMS, IOE evaluation and RMF.

18. **Nutrition.** Lack of enough advances on undernourishment, child malnutrition and underweight, made IFAD countries to be more determined to include nutrition response in IFAD's investments. In the Nutrition for Growth summit in London 2013, IFAD joined the international community by making concrete commitments on nutrition: 20% of all new IFAD-funded project designs should be nutrition-sensitive; 30% of all new COSOPs integrate nutrition-sensitive analysis, indicators, and activities, while 100% of newly approved COSOPs are nutrition-sensitive. At this time IFAD focused on both nutrition-specific and nutrition-sensitive activities, working with a number of partners to accelerate its efforts in this vital area.

19. In 2013, IFAD supported different nutrition related events, and actions including: the CFS Open-Ended Working Group on Monitoring, the Policy Roundtable on Investing in Smallholder Agriculture for Food Security and Nutrition, a special event during the CFS sessions on natural resource management for food security in the context of the post-2015 development agenda, and the development of an agenda for action to address food insecurity in protracted crises.

20. In 2013, IFAD signed an agreement with Canada for supplementary funding to support mainstreaming of nutrition – 5.0 million Canadian Dollars.

21. Although IFAD's mandate during IFAD9 did not have a prioritized focus on **youth**, much work was already carried out in terms of youth-related activities in project design and implementation. A recently analysis of a sample of IFAD9 projects, found-out that: most regional divisions, particularly LAC, ESA and WCA, implemented a significant number of youth-sensitive projects. Close to 30% of the IFAD9 PDRs reviewed indicate support for institutions and policies that promote rural youth.

22. Summarizing, in IFAD9 climate and gender mainstreaming were consolidated and strengthened, nutrition was gaining momentum, while youth targeting, even if not yet mainstreamed per se, was included in a significant part of project desingns and activities. This was particularly the period in which ASAP became the largest and most relevant climate change adaptation programme. Yet, while climate change was well integrated into corporate policies such as IFAD's Strategic Framework, further integration and synergies with other thematic areas, such as value chains, economic analysis and nutrition, was still required.

III. IFAD10 (2016-2018)

23. The IFAD10 consultations took place within the context of the post-2015 development agenda. Along with the main focus on ending extreme poverty and

hunger by 2030, mainstreaming topics were going to be at the core of the development agenda.

24. IFAD10 priorities were focused on innovating, learning and scaling up across three cross-cutting themes critical to enhancing development outcomes and impact: adaptation to climate change, gender equality and women's empowerment, and improved nutritional impact. In IFAD10 these themes were featured for the first time as the "mainstreaming cross-cutting themes".

25. The commitments set forth and met in IFAD10 included achieving 100 per cent **climate** mainstreaming by 2016, and several correlated goals, including: further integration of climate risk screening into the review process for all IFAD projects and COSOPs; designation of a Senior Management "climate champion" to help guide and promote the mainstreaming agenda; expanded use of the Global Environment Facility (GEF) and other cofinancing resources; use of IFAD grants as a tool for climate mainstreaming at the country level; exploration of the scope for including a climate vulnerability index in the performance-based allocation system (PBAS) formula; expansion of IFAD's role in managing climate finance.

26. IFAD expanded its commitment to make climate finance work for poor small-scale farmers and diversify the financial instruments for pro-poor, low-carbon and climate-resilient development. This included broadening the financial base for climate mainstreaming through complementary contributions from its Members which are not restricted in their use by IFAD as loans or grants, or in terms of their geographic allocation. In parallel, IFAD was ready to receive further contributions to ASAP, and other multilateral funding sources in order to expand its role in managing climate finance.

27. The environment and climate mainstreaming model benefited greatly from knowledge generated by the first phase of the ASAP programme. External evaluations of ASAP have confirmed its outstanding performance, with all numerical targets exceeded in terms of number of countries and projects supported, land area brought under climate-smart management, investments in climate-resilient infrastructure, or building human capacity to cope with the impacts of climate change. The review by the United Kingdom's Department for International Development gave the programme an A+ score, while the Overseas Development Institute (ODI), in its 2015 review, rated ASAP as the gold standard.

28. The second phase - ASAP2 - aimed to mobilize supplementary funds to continue supporting technical assistance, innovation, capacity-building, policy dialogue, advocacy and regional or national public goods to create enabling environments for climate-sensitive investments. These activities continue to leverage investments from IFAD's PoLG as well as cofinancing from government, private sector, bilateral and multilateral sources such as the Global Environment Facility.

29. IFAD was accredited by the Green Climate Fund (GCF) in October 2016 and started to work with its member countries on the scoping of project ideas. The GCF would serve as an additional source of supplementary funds for climate-related activities in IFAD projects.

30. Under IFAD10, IFAD set out to consolidate its position as a leading agency on innovative measures to promote rural **women's empowerment**. It developed the action plan "Gender Mainstreaming in IFAD10" following a five-point pathway based on the five action areas of the gender policy, and committed to meeting or exceeding all 15 UN-SWAP indicators by 2017.

31. The principal thrust of IFAD-supported projects were to promote economic empowerment that enables rural women and men to have an equal opportunity to participate in, and benefit from, profitable economic activities. This would be flanked by efforts to reduce the labour burden of rural women and increase their voice in decision-making at all levels. IFAD already used a system of markers to

reflect the maturity of projects at design, implementation and completion stages from a gender perspective. Under IFAD10 it was set out (and achieved) the goals of having at least 15 per cent of project designs gender-transformative, at least 50 per cent achieving full gender mainstreaming. It was also strengthened the gender perspective of the RIMS by drawing on key elements of the Women's Empowerment in Agriculture Index.

32. In 2016, IFAD, Oxfam and Hivos jointly organized a "Forum on Empowerment through Household Methodologies for practitioners and key players, with a special focus on the Gender Action Learning System (GALS). With this event IFAD marked itself as one of the leading development organizations innovating with HHM as a key strategy to advance its gender and broader development agenda.

33. **Increased impact on nutrition.** Since 2013 efforts had been undertaken to introduce a nutrition-sensitive approach into project design through funding from the Government of Canada. The approval of IFAD's Nutrition Action Plan 2016-2018, renewed and deepened IFAD's commitment to designing and implementing nutrition-sensitive projects that shape agriculture and food systems in ways that contribute to nutritious diets.

34. To leverage the contribution of agriculture to improve nutrition during IFAD10, IFAD committed to applying a nutrition lens at each stage of the project cycle, from design through implementation. A criteria for categorising projects and COSOPs as nutrition sensitive was defined. Projects would increase support for nutrition-sensitive country strategies and project design, and for country-level policy dialogue around improvements in nutrition.

35. The supplementary funds from the Governments of Canada and Germany played a key role in setting up a systematic process for mainstreaming nutrition, building the capacities of staff and implementing partners, and carrying out innovative research to position IFAD as one of the leading agencies in nutrition-sensitive agriculture. IFAD was among first UN agencies to develop an action plan in support of the UN Decade of Action on Nutrition (2016-2025) aiming at accelerating the implementation of the Second International Conference on Nutrition (ICN2) commitments, achieving the Global Nutrition and diet-related NCD targets by 2025, and contributing to the realization of the SDGs by 2030.

36. IFAD Strengthened its institutional partnerships and advocacy in promoting nutrition, first and foremost with Member governments, but also with relevant agencies and networks, such as FAO, the World Food Programme (WFP), members of the Consultative Group for International Agricultural Research (CGIAR), academic institutions (McGill University), ad UNICEF, among others.

37. Considerable efforts were also made at strengthening capacity building and production of guidance such as the Nutrition Sensitive Value Chains (NSVC), the development of an important number of knowledge products, resources and evidence to support project design and implementation.

38. In IFAD10 the efforts on measuring nutrition results were also redoubled. Mandatory output- and outcome-level nutrition indicators were incorporated in the Results and Impact Management System (RIMS) for nutrition-sensitive projects. A nutrition rating was incorporated into project supervision and mid-term review guidelines to systematically monitor progress during implementation.

39. **Youth.** In IFAD10, the emphasis on youth was dramatically increased. Based on an ongoing baseline analysis, there was a substantial increase in the number of youth-sensitive projects from 29% in IFAD9 to 42% in IFAD10. Nutrition related activities, consequently did also boost. For example youth employment activities raised from 17% in IFAD9 to 39% in IFAD10. The results of the data also indicate a dramatic focus on youth-sensitive projects addressing nutrition and/or wellbeing issues, showing synergies and co-benefits among these two mainstreamed themes.

40. IFAD also stepped up its efforts and prioritized youth in its grant windows. Innovative grants such as the win-win partnership were launched to engage students with IFAD-supported projects and partners. A grant on engaging diaspora communities to support youth employment was also put in place to take advantage of the opportunities of remittances to Morocco and Senegal to spur rural youth employment. Likewise, a grant focused on indigenous youth in Latin America and Africa, focused at empowering rural communities through the promotion of their food heritage.

41. Youth mainstreaming reached also M&E systems and LogFrames. For example, RIMS data included age disaggregation. Finally, a Rural Youth Action Plan (RYAP) was developed and approved by the board in 2018.

42. With a consolidating organizational capacity, in IFAD10 IFAD succeeded in achieving 100% mainstreaming of climate adaptation in all country strategies and project designs. Climate change and environment were anchored to IFAD's agenda through the IFAD Strategic Framework 2016-2025. IFAD10 added nutrition to the mainstreaming themes. IFAD's first Nutrition Action Plan (2016-2018) shifted the focus of IFAD interventions to go beyond increasing agricultural productivity and raising incomes to ensure that production changes result in changes in consumption. The results achieved in IFAD10 paved the way to further mainstreaming consolidation in IFAD11.

IV. IFAD11 (2019-2021)

43. In IFAD 11 IFAD has embarked on an ambitious agenda to maximize its contribution to the SDGs, boost resilience, and support long-term sustainable development. Members of the IFAD11 Consultation underlined that IFAD has a unique contribution to make to the achievement of the SDGs, and a key role to play in ending rural poverty and hunger, addressing climate change, improving nutrition, empowering rural women and girls, creating opportunities for rural youth, and addressing the challenges of fragility and migration in rural areas.

44. During this period IFAD, will move forward to consolidate its position as a leading agency across the mainstreaming themes. Mainstreaming action plans have either updated (for gender and nutrition) or developed (for youth and environmental sustainability and climate) and new targets and actions are being agreed with members to consolidate this position (table 1). The paragraphs below provide highlights of the process made so far.

Environment and climate

45. IFAD is closely tracking its climate investments during IFAD11. Project design budgets are categorized to ensure that at least 25 per cent of IFAD's PoLG is specifically climate-focused, including investments in climate change adaptation and mitigation, and in environmental sustainability. This is being measured using the MDBs' methodology and reported upfront in project design reports. Furthermore, IFAD is expanding the analysis of the mitigation co-benefits of IFAD's overall portfolio. Specifically IFAD is moving towards systematically using the EX-Ante Carbon-balance Tool (EX-ACT), a system developed by FAO and used in a number of projects, which enables ex-ante estimation of the net impact of IFAD-financed projects on greenhouse gas emissions.

46. IFAD is also supporting countries' efforts to achieve their nationally determined contributions (NDCs) under the Paris Agreement. Up to the end of 2019, all country strategies (COSOPs and CSNs) have included a detailed analysis of agriculture-related adaptation commitments to achieve the NDCs, ensuring that IFAD interventions are aligned and support these commitments. IFAD is in the process of undertaking the same analysis for mitigation commitments. Likewise, in the

framework of the NDC Partnership[44] and its new Climate Action Enhancement Package (CAEP), eight IFAD countries will be supported in raising the ambitions of their nationally determined contribution to the Paris Agreement.

47. IFAD is further strengthening climate related monitoring systems and tools. For example, IFAD has developed the Climate Adaptation in Rural Development (CARD), a specific tool to explore the potential yields of different crops under the effects of climate change in a given agroecology. The tool also supports the quantitative integration of climate-related risks in agricultural and rural development investments and strategies, including economic and financial analyses. Since March 2019, the CARD tool has been used in six IFAD project designs and four country strategy developments. In addition, this IFAD's developed tool is being used by a wide range of users outside IFAD, including government representatives, business leaders, and large international NGOs.

48. An Adaptation Framework has been prepared to synthesize good practices and lessons learned from adaptation actions, including from ASAP1. The framework provides a clear approach and steps to follow to assist project design teams in ensuring the adoption of effective adaptation practices. It further facilitates and standardizes the process of assessing and selecting adaptation options in IFAD projects to respond to climate risks and impacts identified through the SECAP.

49. IFAD's approach to environmental sustainability and climate resilience seeks to reach policy and decision makers, market actors, resource-user groups and institutions shaping the context in which rural people pursue their livelihoods. At the country level, 17 policy dialogues have been supported so far to mainstream climate change into national policies regarding food security and agriculture, through the projects co-funded by the ASAP programme. IFAD has strengthened partnerships with dedicated environment and climate institutions, including private initiatives aiming at engaging the private sector in the fight against climate change (as the Global Innovation Lab on Climate Finance). It also plays a role in raising awareness within global policy dialogue regarding the shaping of sustainable food systems (e.g. participation in major international fora such as UNCCD, UNFCCC, Global Climate Summit, and the Committee on Food Security).

Gender

50. IFAD11 gender targeting efforts are particularly focused on gender transformation looking to address the gender productivity gap and accelerate gender empowerment. IFAD recently revised its Gender Action Plan for 2019-2025 to address the underlying power relations within households through the perspective of shared prosperity. Considerable progress has been made to date in implementing the Action Plan, and the target at design (25 per cent of projects approved classified as gender transformative) has so far been exceeded, with 32 per cent of projects approved in 2019 being assessed as gender transformative.

51. Indicators and impact assessment studies have been strengthened to include key elements of the Women's Empowerment in Agriculture Index (WEAI). This has been done with the inclusion of core indicators related to access to productive capital and financial services and group membership.

52. IFAD actively contributes to a number of international fora and global campaigns. IFAD is recognized at the global level for its advocacy for poor rural women at the United Nations level, among international financial institutions and within the donor community. Numerous partnerships have been reached including with the United Nations (Commission on the Status of Women - CSW); the Organisation for Economic Co-operation and Development Development Assistance Committee Network on Gender Equality (GENDERNET); United Nations Educational, Scientific

[44] IFAD joined the in 2019 the NDC Partnership, a network of countries and major international institutions and non-state actors that allows developing countries to request support in priority areas regarding their NDCs.

and Cultural Organization; FAO; WFP; and, UN Women. Since 2012 IFAD is working together with FAO, WFP and UN Women to implement the joint programme on Rural Women's Economic Empowerment (RWEE). IFAD is also a lead member of the Inter-Agency Network on Women and Gender Equality (IANWGE) and its Working Group on Rural Women and girls.

Nutrition

53. In IFAD11, IFAD aims at consolidating the gains made on mainstreaming nutrition during IFAD10. The main focus is in strengthening investments in nutrition-sensitive agriculture and food systems, to improve the quality of the diet of rural populations. Yet, IFAD also aims to optimize the contribution to nutrition of its broader investments in rural development. It also looks at strengthening rural people's capacities in nutrition, as to enable making informed choices in terms of food production, purchases and consumption.

54. Nutrition is firmly embedded in IFAD's corporate strategies and commitments, and a second Nutrition Action Plan (NAP) 2019-2025 was approved in 2019. This revised NAP sets out the framework that guides IFAD's actions to accelerate nutrition mainstreaming and achieve its ambitious commitments on nutrition. All COSOPs reviewed in 2019 include nutrition considerations.

55. During IFAD11, IFAD has committed to reporting on an additional impact indicator – improved nutrition – given the centrality of nutrition to IFAD's's work on SDG 2. It is expected that 12 million people will improve their nutrition. This target will be measured through impact assessments of selected projects in terms of improved diets. Moreover, IFAD will continue to play a leadership role in the United Nations System Standing Committee on Nutrition, and to build partnerships to learn from other organizations and to share lessons generated from IFAD's projects and technical assistance activities.

56. Nutrition is systematically integrated in IFAD's processes and monitoring systems. A new criteria for nutrition sensitive projects has been developed, including nutrition situation analysis, clear impact pathway, indicators, clear budget and implementation arrangements. Nutrition core indicators were integrated among IFAD11 RMF indicators. Guidelines for their operationalization were produced and technical support is being provided to ensure that these indicators are systematically reported. New commitments for nutrition were made, including an IFAD11 target of having 50 per cent of project designs classified as nutrition-sensitive. As of December 2019, 63 per cent of newly designed projects were nutrition sensitive, while 100 per cent of COSOPs took into account nutrition considerations. This has been made possible through strengthened technical assistance and capacity at design through training, guidance and tools.

57. The on-going integration of these indicators and guidelines will contribute to improve the tracking of progress and impact of nutrition sensitive projects. Costing guidelines on nutrition sensitive actions have been developed to guide project designers on how to accurately budget nutrition actions, an important criteria for a project to be nutrition sensitive.

58. At the global level, IFAD is increasingly active in advocating for the role of small-scale producers in food security and nutrition. IFAD contributes to high-level international initiatives related to nutrition such as: Africa Food Security Leadership Dialogue Summit (AFSLD) in Rwanda, UNGA in New York, EAT forum in Sweden, Terra Madre. IFAD has also played an important role to facilitate discussions and improve UN coordination and harmonisation in nutrition and alignment with the UN reform. Finally, IFAD is working collaboratively with the RBAs, and other UN partners in several fronts, which include various knowledge products on nutrition, as the SOFI report, the MDDW workforce, commitment to the UN Decade of nutrition action and preparation of its first report that was included in the UNSCN report to ECOSOC.

Youth

59. IFAD11 has been a turning point in IFAD's engagement with rural youth. In IFAD11 efforts were stepped up to tackle rural youth poverty, shifting from a targeting to a mainstreaming approach, adding youth as a new thematic area of mainstreaming. This renovated commitment to youth mainstreaming include a particular focus at addressing challenges as rural youth unemployment, providing alternatives to youth migration, and, new approaches to engaging with the private sector on addressing youth related challenges in rural areas.

60. So far the target of 50 per cent youth-sensitive projects at design has been exceeded with 84 per cent of the projects designed in 2019 validated as youth-sensitive and all project indicators on outreach being disaggregated by gender and age.

61. IFAD has also being very active in promoting youth related international partnerships. IFAD collaborates with the ILO in decent employment, while is also focusing on the issue of child labour under the International Partnership for Cooperation in Child Labour in Agriculture.

62. In 2019 a mapping exercise, including the activities of other UN agencies, NGOs, governments, and other development partner institutions was carried out to see how best to strengthen IFAD's operations and collaborative partnerships in working with young people. IFAD is also exploring options to develop a mechanism for dialogue with rural youth which could take the form of a council, network, or platform. It is expected to launch this new arrangement for dialogue with rural youth in 2020.

63. IFAD's global visibility has been augmented by the campaign 'Our Future is Here' spearheaded by IFAD's advocate Sherrie Silver and Mr. Eazi, reaching millions of viewers worldwide. Youth was also represented as a key theme during the 2020 Governing Council in the special event titled Creating jobs for rural youth: Opportunities in agribusiness.

Integrating the mainstreaming themes

64. In pursuit of achieving IFAD11 mainstreaming commitments, IFAD has revised business and planning processes and is building the necessary capacities, tools and approaches. Corporate design and implementation templates (including the Development Effectiveness Matrix (DEM) have been revised. Consensus on definitions and criteria has been reached for all themes and integrated into the Operational Results Management System (ORMS) and a rigorous validation process established. A general framework for mainstreaming in COSOPs and designs was elaborated and agreed. A complete list of IFAD11 commitments and progress to date is provided in Table 1 below.

65. SECAP Procedures are being enhanced as a vehicle for mainstreaming themes in IFAD-financed programmes. The process is being revised to allow IFAD to fill a few critical safeguards gaps which are necessary to fully embrace new emerging issues and continue accessing environment/climate finance, and facilitate co-financing with IFIs and on lend sovereign funds. This process will become increasingly important and specific as IFAD moves towards larger projects, and – in particular – in the context of enlarged private sector engagement. Whilst focusing on the safeguards functions, the scope of this revision includes also improvements to ensure coherence across the entire SECAP process.

66. Processes are increasingly integrating the mainstreaming themes within a comprehensive approach. It is recognized that the different mainstreaming themes are highly interrelated, giving way to synergies and potential co-benefits among them. In this regard, there is on-going enhancement of operational linkages among mainstreaming themes to achieve household transformation, while theories of change in project designs, are integrating the four themes, looking at how they add

value to each other and to the whole portfolio promoting more transformational outcomes.

Table 3. IFAD11 commitments and progress to date

Mainstreaming theme	Action and commitments for IFAD11	Current status (2019)
Nutrition	Update of Nutrition Action Plan 2016-201	Revised Nutrition Action Plan 2019-2025 include 3 key performance indicators tracked annually and mobilised supplementary funds to support its implementation (2019 -Funds from Norway)
	Mainstream nutrition in 100% of COSOPs	100% COSOPs approved in 2019 are nutrition sensitive
	Increase percentage of nutrition-sensitive projects from 33 to 50 per cent	Percentage increased and per cent of projects approved in 2019 validated as nutrition sensitive
	12 million people with improved nutrition	Indicator included in the RMF and the impact assessments ongoing
	Mobilize unrestricted complementary contributions for nutrition	Contribution from Norway this is supplementary resources- Funds from Luxembourg
	50 per cent new project designs are nutrition-sensitive [OPR validations]	63 per cent of projects designed in 2019 were validated as nutrition-sensitive
Gender	Updated Gender Action Plan	EB reviewed May 2019
	More transformative approaches address root causes of gender inequality, ensure supportive national policies	Report in Q2 2020
	New human resource plan to reach gender and diversity targets	Ongoing
	90 per cent projects rated 4 or better on Gender equality at design[OPR validations]	92 per cent of projects approved in 2019 rated 4 or better
	50 per cent projects rated 5 or better on Gender equality at design [full gender mainstreaming] [OPR validations]	44 per cent of projects approved in 2019 rated 5 or better
	[OPR validations] 25 per cent of new project designs are gender transformative	32 per cent of projects approved in 2019 validated as gender transformative
	[RMF] 90 per cent projects rated 4 or better on Gender equality at completion	87 per cent of Project Completion Reports (PCRs) rate gender as moderately satisfactory (4) or better
	[RMF] 60 per cent projects rated 5 or better on Gender equality at completion	52 per cent of Project Completion Reports (PCRs) rate gender as satisfactory (5) or better
Youth	New Youth action plan, including consideration of migration issues	EB reviewed December 2018
	Youth mainstreamed in 100 per cent of COSOPs and CSNs	Youth considerations in all new COSOPs and CSNs
	50 per cent new project designs are youth-sensitive [OPR validations]	84 per cent of projects designed in 2019 validated as youth-sensitive
	Update targeting guidelines with differentiated approaches for young women and young men	Approved by EB in September 2019. A HTD mainstreaming youth guidance note has been prepared and is currently being published
	Promote youth entrepreneurship and employment, develop financing mechanisms for youth through the ABC Fund, and leveraging remittances	A key criteria to all youth sensitive projects is job creation. Key investments have been towards business development and promotion of financial services. Many projects are in the process of identifying SMEs for linkages with the ABC fund. Projects are also looking at opportunities to leverage on remittances. a grant-financed project to test an innovative approach to agribusiness incubation for rural youth employment. This adopts a context-specific

		approach focusing on diversified pathways to youth employment in the on-farm and off-farm sectors with the aim of creating 21,000 jobs for young people in the next five years in Africa. Accordingly, IFAD has opened a global/regional grant window of US$3.5 million and secured EUR 10 million from bilateral donors (BMZ). An additional US$3.5 million in cofinancing is being pursued with the Visa Foundation.
	Establish IFAD as an influential advocate for rural youth, using a participatory approach and establishing a youth advisory council	In progress. A position paper has been prepared and will be presented in May during an informal seminar with the Executive Board
	Focus in the Rural Development Report 2019 on youth and rural employment	Complete
Environment and climate	New climate and environment strategy and action plan with focus on SDGs and Paris Agreement	EB reviewed Dec 2018
	Increase focus on environmental sustainability and win-win solutions for adaptation and mitigation*, with more systematic use of tools to estimate net greenhouse gas emissions of IFAD-financed projects	Strategy for Renewable Energy drafted 30% projects use RETs by 2021 60 projects use EX-ACT by 2021 54% projects include one E+CC indicator
	Increase resource mobilization through GCF, GEF, and UCC climate window [US$200 million]	Pipeline projects from GEF, GCF and Adaptation Fund amount to USD 412 million
	All COSOPs analyse NDC targets and commitments to inform IFAD interventions	All new COSOPs (10) and CSNs (1) integrate NDCs analysis
	Systematic tracking of climate finance using MDB methodology to ensure 25 per cent of IFAD11 PoLG is "climate-focused" and use of Rio markers (climate adaptation and mitigation, biodiversity, desertification)	• MDB methodologies adopted and adapted for IFAD's purposes • 34% of IFAD financing approved in 2019 "climate focused"
	Establish the ASAP2 technical assistance facility	Initiatives under ASAP2 in progress and/or completed
	[RMF] 80 per cent projects rate 4 or better for Environment and climate change at design	97 per cent project rate 4 or better at entry as reported in the RIDE
	[RMF] 85 per cent projects rate 4 or better for Adaptation to climate change at completion	91 per cent of project completion reports rate 4 or better on Adaptation to climate change
	[RMF] 90 per cent projects rate 4 or better for Environment and climate change at design	87 per cent of project completion reports rate 4 or better on Environment and climate change
Integration of the mainstreaming themes	Develop an integrated mainstreaming framework and better hands-on guidance for project teams Update targeting guidelines	• Revised operational guidelines on targeting to better incorporate the mainstreaming themes – Approved EB September 2019 • Framework for Implementing Transformational Approaches to Mainstreaming Themes: Environment and Climate, Gender, Nutrition and Youth was reviewed by the EB in December 2019 • On-going implementation of an integrated approach to mainstreaming e.g. in the support to operations, the revision of the SECAP, application of the HH

		methodologies, capacity development, knowledge management, resource mobilisation etc • The new design guidelines incorporate guidance on how integrate the mainstreaming themes • Progress on implementation to be presented in an EB seminar in Q4 of 2020

Assessing mainstreaming efforts

1. Efforts to assess the mainstreaming of environment and climate, gender, nutrition and youth has been ongoing throughout the last decade. With each new strategy, policy and action plan a new analysis is completed and this drives the emerging agenda for that theme. The RIDE and ARRI regularly provide data on the themes as well as in-depth discussions on thematic areas. IFAD's Independent Office of Evaluation have done a number of corporate level evaluations, which have led to shifts in direction in recent replenishments. To consider the current status of mainstreaming at IFAD, in this section, some additional analysis and discussion is provided with a focus on recent efforts to raise ambition in these areas.

2. A key part of the mainstreaming at IFAD has been the expansion of the knowledge agenda around the themes. Knowledge management includes knowledge generation, capacity building initiatives, strengthening communities of practice, and awareness-raising campaigns. To illustrate IFAD's recent activities Figure 1 presents views and downloads linked to the four mainstreaming themes and the integration of those themes. The data is from September 2018, when IFAD's website was updated and Google analytics became available to assess publications, through April 2020. In these last 20 months, there have been over 40,000 views as well as downloads of IFAD publications. The substantial increase in the youth category is linked to the *2019 Rural Development Report: Creating Opportunities for Rural Youth* that was released in summer 2019.[45] Among the themes, environment and climate change, nutrition and youth all have over 10,000 views in recent times, but gender has less than half that amount. This may partially be explained by the fact that much of the analytical work on gender was done previously and that an emphasis has been placed on integrating gender with other themes. In fact, knowledge products that integrate themes have been increasing recently, including one on gender and climate change. It does suggest, however, the need to ensure engagement in the generation of knowledge linked to gender.

Figure 1: Recent publications trend by mainstreaming theme

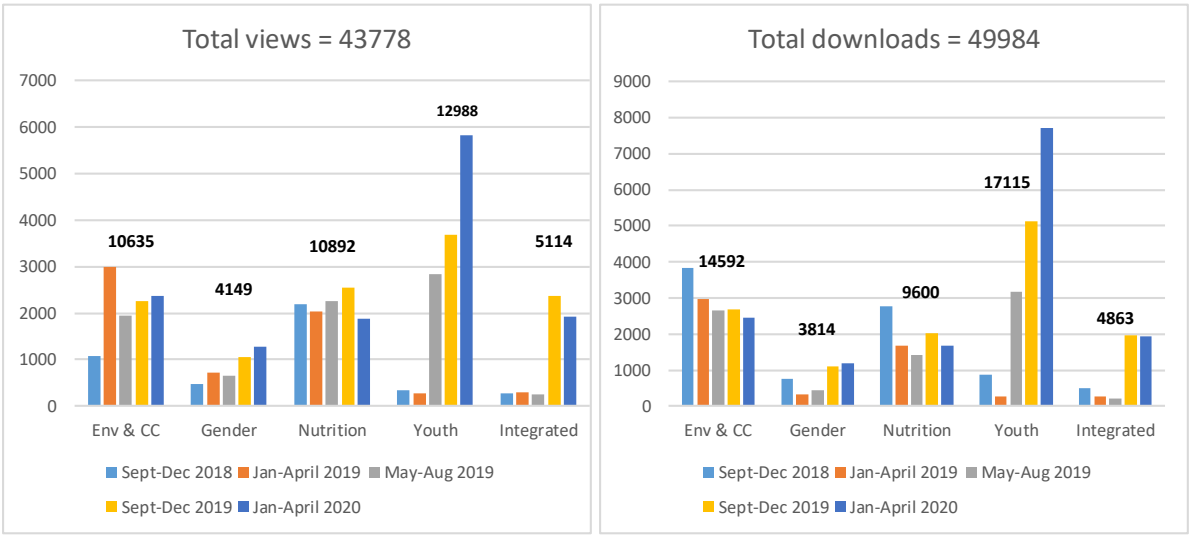

Source: IFAD data using Google Analytics

[45] https://www.ifad.org/documents/38714170/41190221/RDR2019_Overview_e_W.pdf/699560f2-d02e-16b8-4281-596d4c9be25a

3. In addition to publications, specific actions are being undertaken to disseminate knowledge on mainstreaming theme to internal and external audiences. For example, in 2019 approximately 800 participants (IFAD staff and project implementation partners) attended 12 structured trainings at HQ and in the regions on mainstreaming themes, targeting, NDCs, climate finance, household methodologies and SECAP. Further, from 2014 to 2020 a series of 17 videos featuring celebrity chefs learning about and preparing typical meals that IFAD target groups prepare with the people themselves have been created. The idea is to show practical ways IFAD and it partners are working with smallholder farmers to adapt to climate change and achieve the 2030 Agenda and SDGs. The videos create a point of contact between the viewer in a donor country and the people living in IFAD project areas. And they naturally show the linkages between climate, gender and nutrition. The use of celebrity chefs in the video storyline has enhanced the media, web and social media coverage. As of May 2020, there have been 23,100 views to date of the videos on IFAD's Youtube channel.[46]

4. To assess if mainstreaming makes a difference in what is emphasised in projects, a text mining analysis was conducted to measure the extent of reporting against mainstreaming themes by examining the incidence of words linked to the themes in IFAD project documents (Project Design Reports, Project Supervision Reports and Project Completion Reports).[47] The analyses were global in their nature and undertaken using textual data from 2282 documents linked to 856 projects. The expectation is that once mainstreaming of a theme occurs the percent of words linked to that theme in the documents should increase. Figure 1 presents the results of the analysis. The mainstreaming of gender (IFAD9-panel A), environment and climate change (IFAD8-panel B) and nutrition (IFAD10-panel C) all led to a positive and statistically significant shift in the reference to each theme in IFAD documents, compared to the references made before they were mainstreamed. The result indicates a 16 percent increase in environment and climate change, a 23 percent increase for gender and a 28 percent increase in nutrition after being mainstreamed. While positive, the difference in youth (panel D) was not statistically significant potentially due to limited data availability (the introduction was only in IFAD11) or the fact that youth was already emphasised prior to IFAD11. In general, the results suggest that the process of mainstreaming does bring out the issue more clearly in project documents.

5. The text mining data can also determine the link between the four mainstreaming themes. It could be the case that the introduction of a new theme might shift the focus to that theme at the expense of another theme—the new theme "crowds out" a previous theme. For example, a new emphasis on youth could come at the expense of gender. Alternatively, themes may be complementary and the introduction of new themes may reinforce the overall mainstreaming of other themes. Nutrition, for example, could be positively associated with gender given the important role of women in achieving positive nutritional outcomes. The correlation between the themes are presented in Figure 3. Blue ovals indicate a positive correlation with darker colours suggesting a stronger link. All results are positive indicating that the introduction of a new theme is positively associated with each theme. The strongest effects are between environment/climate change and youth, followed by environment/climate change and gender and environment/climate change and nutrition. The strong relationship between environment and climate change and other mainstreaming themes is most likely due to SECAP and the emphasis in ASAP on integrating the climate change theme

[46] These are available at https://www.youtube.com/user/IFADTV/videos
[47] The analysis presented in these figures is part of a broader text mining exercise done in the context of the Innovation challenge titled *Leveraging Artificial Intelligence and Big Data for IFAD2.0*, which builds on the methodological approaches used under the CERES2030 project.

with other themes. While other themes do seem to be positively related greater efforts might be made to strengthen the link.

Figure 2: Text analysis of mainstreaming themes

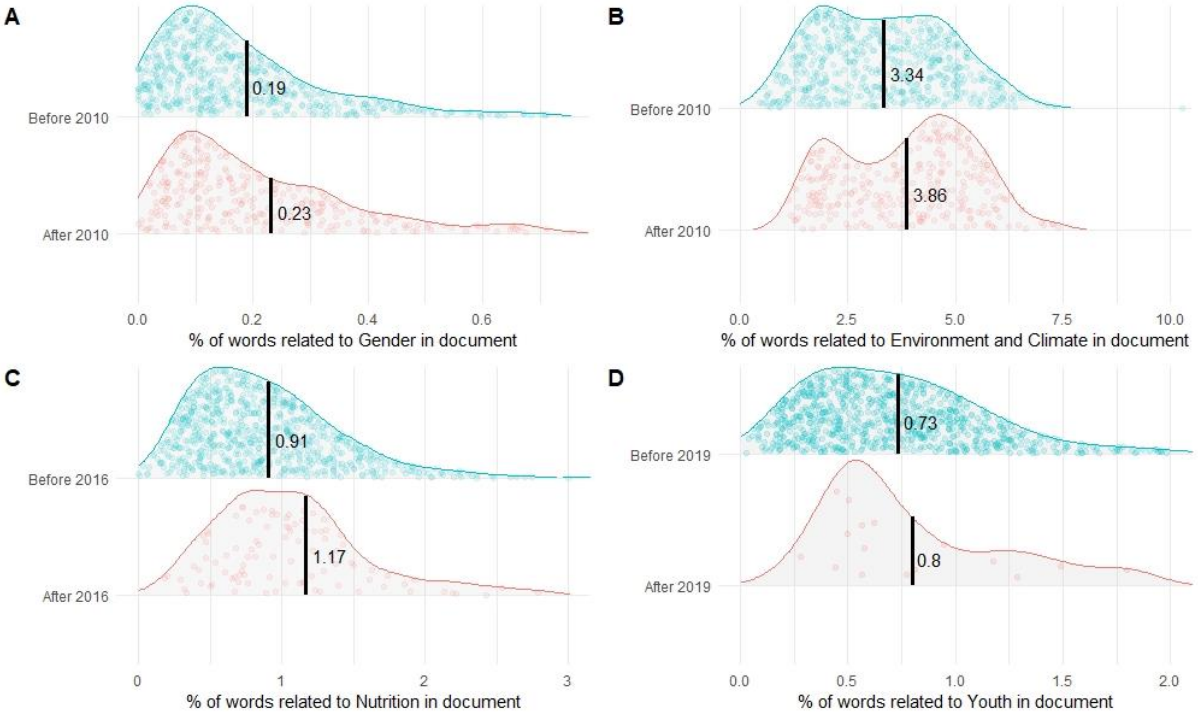

Figure 3: Links between mainstreaming themes using text mining

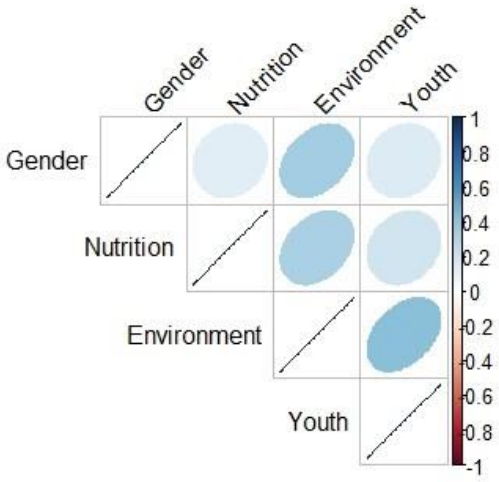

6. Another means of assessing projects success in mainstreaming is through projects ratings. Table 4 presents, for the 34 projects designed in 2019: i) the ratings at project design for each theme; ii) the total number of themes included in the design; and iii) the overall project quality rating for these projects. Overall project quality is a comprehensive assessment of the project design, which takes into account various aspects of project design such as implementation readiness and likelihood that the project will achieve its development objective. Ratings are only

provided for the overall project and each individual theme when the theme is included in the project, and go from moderately unsatisfactory (3) to moderately satisfactory (4), satisfactory (5) and highly satisfactory (6). Environment and climate change are generally found to have the highest quality in projects followed by nutrition, gender and youth. While the overall ratings include a number of factors other than the mainstreaming themes, there is a strong relationship between the overall quality of projects at design and each theme, as seen in the positive correlations between the individual themes and overall rating. Although there is less of a relationship to nutrition and overall quality. The results indicate that mainstreaming is an integral part of project quality.

Table 4: Project Design Reports Quality Ratings 2019

	Overall	Env. & CC	Gender	Nutrition	Youth	*Number of themes*	Theme count
Average	4.8	5.0	4.6	4.7	4.5		2.7
Rating			*Percent*				
3	3%	0%	6%	7%	14%	1	12%
4	18%	12%	35%	28%	31%	2	26%
5	79%	76%	50%	55%	48%	3	44%
6	0%	12%	9%	10%	7%	4	18%
Correlation							
Overall	-	0.50	0.49	0.22	0.40		

7. Project ratings are useful to assess performance related to the mainstreaming themes also during project implementation. During implementation, the operational performance of IFAD financed investment projects is assessed through project supervision, and is quantified though ratings. Similarly to what happens at design, ratings are assigned to each performance indicator on a 1-6 scale. Table 5 shows the share of projects supervised in 2019 (around 200) which were rated 1 to 6 (highly unsatisfactory to highly satisfactory) for the mainstreaming themes and for overall performance. At the supervision stage, environment and natural resource management is assessed separately from climate change. Performance on youth is not currently assessed during supervision since it was only recently mainstreamed. SECAP is assessed to ensure that environmental, climate and social standards are applied during the entire project life cycle. Note that the sample used in this analysis is different from the one used at design since these are project in implementation, hence a direct comparison cannot be made.

8. The average performance for all mainstreaming themes is around 4, with gender performing slightly better and nutrition slightly below 4. This is in line with the average overall project performance assessment, which stands at 4.1. In general terms, lower ratings during projects implementation might be expected since implementation often brings about factors that could not have been predicted at the time of design or are simply out of the project's control. Moreover, the projects included were conceptualised as far back as 2003, when the thinking around the mainstreaming themes was rather different. Nevertheless, there is clearly room for improvement in the mainstreaming areas during implementation to push beyond moderately satisfactory. Finally, the positive correlation between the overall rating and mainstreaming themes again suggests their importance in overall quality.

Table 5: Project Supervision Reports: operational performance 2019

	Overall	ENRM	CC	Gender	Nutrition	SECAP
Average	4.1	4.1	4.0	4.3	3.9	4.1
Rating			*Percent*			
1	1%	-	-	-	-	-
2	-	1%	1%	1%	3%	-
3	11%	13%	11%	9%	22%	13%
4	69%	58%	71%	54%	66%	67%
5	19%	29%	17%	34%	9%	21%
6	1%	-	-	2%	-	-
Correlation						
Overall	-	0.41	0.40	0.58	0.59	0.20

9. Projects' performance at closure provides an assessment of the extent to which projects achieved the objective they set to at design. To do this, IFAD has adopted a series of performance indicators that are used to rate performance in different areas on a 1-6 scale, similarly to what is done during supervision. As regards the performance indicators assessed, these are aligned with those used by IOE and set in the Evaluation Policy and Manual. Project performance overall is a relative assessment of all performance indicators. Only environment, climate change, and gender are assessed since nutrition and youth are only recently mainstreamed. Table 6 shows the performance of the 23 projects that closed in 2019 against available mainstreaming themes and overall. It is therefore not the same set of projects shown for design and supervision. Similarly to supervision, performance is generally positive with all ratings above 4, but room for improvement remains. While the data in Table 6 refers to a small cohort of projects, the performance of projects that completed in IFAD10 is rather similar. The high correlation between the gender rating and overall project performance is in line with the fact that IFAD has a long history of mainstreaming gender in the projects it finances, while the mainstreaming of ENRM and CC is more recent.

Table 6: Project Completion Reports: performance of projects closing in 2019

	Overall	ENRM	CC	Gender
Average	4.3	4.1	4.2	4.4
Rating		*Percent*		
3	4%	13%	9%	13%
4	61%	65%	59%	35%
5	35%	22%	32%	48%
6	-	-	-	4%
Correlation				
Overall	-	0.19	0.19	0.51

Monitoring and reporting on the mainstreaming themes

1. Ensuring that the mainstreaming themes are adequately incorporated into COSOPs and operations requires effective monitoring systems. This annex provides an overview of IFAD's efforts to report on results and monitor the performance of mainstreaming themes.

2. IFAD has reports on its mainstreaming progress in various ways, including annual portfolio performance reviews, the annual Report on IFAD's Development Effectiveness (RIDE), projects' annual supervision reports and project completion reports, ad-hoc reports to individual donor governments, or thematic communications materials, such as the annual Climate Action Report (CAR).

3. Over time, IFAD's monitoring systems have become more streamlined and sophisticated, leading first to the creation of the Results and Impact Management System (RIMS) in 2003, and, in 2018, to the launch of the currently used Operational Results Management System (ORMS).

4. As the mainstreaming themes gained prominence, more ambitious and far-reaching monitoring tools and corporate reporting systems were developed. Since IFAD became an executing agency of the Global Environment Facility in 2001, it has been monitoring its projects' impact on environment and natural resource management. Also, as early as 2004, gender specific targets were included in IFAD's portfolio.

5. IFAD8 (2010-2012) was the turning point for IFAD in terms of expanding its capacity to measure results achieved. IFAD adopted its first results measurement framework (RMF), which came with specific targets on the mainstreaming themes, particularly on gender and environment and climate change. Having the capacity to monitor and report on progress in a comprehensive way enabled IFAD to expand its commitments in following Replenishment periods, building on a more solid evidence base.

I. Mainstreaming projects at design

6. The foundation of IFAD11's mainstreaming commitments are the commitments at design (Table 1). These commitments ensure quality in how IFAD operations are set up to deliver on these themes of cross-cutting importance.

Table 1. IFAD11 corporate mainstreaming targets at design

Gender mainstreamed	Gender transformative	Nutrition sensitive	Youth sensitive	Climate sensitive	Climate finance
At least 90 per cent of projects	At least 25 per cent of projects	At least 50 per cent of projects	At least 50 per cent of projects	100 per cent of IFAD projects	At least 25 per cent of IFAD11 PoLG (US$)

Definitions

7. Table 2 provides a summary of the current definitions of the mainstreaming areas and clarifies distinctions where relevant (e.g. between climate sensitive and climate finance or gender sensitive and gender transformative).

Table 2: Summary of definitions

Climate sensitive	Climate finance
Ensuring that IFAD investment programmes are climate sensitive (or climate mainstreamed) for	Projects that include climate finance feature a clear climate rationale based on a robust, location-specific

IFAD means integrating into them consideration of climate-related risks and opportunities by establishing the necessary institutional mindset, expertise, tools and processes.[48]	climate vulnerability context, and must designate clear budget allocations for adaptation and mitigation, in line with the *Multilateral development Banks' methodologies for tracking climate change finance* (MDB methodologies).
Gender sensitive	**Gender transformative**
Gender-sensitive operations reduce the gaps in development opportunities between women and men, and work towards equality between them become as an integral part of an organization's strategy, policies and operations. At IFAD, gender-sensitive approaches are reflected in the mind-sets of Management and staff, and in IFAD's values, resource allocations, operational norms and procedures, performance measurement, accountabilities, competencies and learning processes. In IFAD's development activities, gender sensitive projects assess the implications of any planned action on women and men, and ensuring that both women's and men's concerns and experiences are taken into account in the design, implementation, monitoring and evaluation of all development activities.	Gender transformative projects actively seek to transform gender power dynamics by addressing social norms, practices, attitudes, beliefs and value systems that represent structural barriers to women's and girls' inclusion and empowerment. They seek to ensure equal access for women to productive assets and services, employment and market opportunities, as well as supportive national policies and laws.
Nutrition Sensitive	**Youth sensitive**
A nutrition-sensitive project addresses the underlying causes of malnutrition related to inadequate household food security, maternal and child care and environmental health. It has explicit nutrition objectives, activities (such as empowerment of women; production diversification; production of nutrient-dense crops; improvements in processing, storage and preservation; and nutrition education) and indicators to monitor and measure results achievement.	A youth-sensitive project generates long term youth employment opportunities and/or entrepreneurship by addressing context-specific challenges and potentials of rural youth. A youth-sensitive project is one that (i) describes youth and its context-based challenges and opportunities in the project design analysis; (ii) informs a targeting strategy that explicitly targets youth with concrete objectives and activities to achieve impact in priority areas, expressed as part of the project's theory of change, approach and results framework; and (iii) allocates resources to deliver activities targeting youth. This working definition of "youth-sensitive" will be refined on the basis of IFAD's experience in youth-sensitive programming and backed up by practical guidance.

Criteria and methodologies

8. IFAD developed theme-specific criteria to define gender transformative, nutrition sensitive and youth sensitive designs (collectively: the social inclusion themes), drawing on international methodologies where appropriate. To ensure consistency across themes despite differences in approach, four common principles structure all IFAD's mainstreaming requirements: i) mainstreamed designs must have a theme-specific situation analysis; ii) interventions related to the theme must be well-integrated into the project's theory of change; iii) logframe indicators and/or multipliers[49] appropriate to the theme must be adopted; and, iv) human and financial resources for activities related to the theme must be allocated (Table 3). All criteria related to a given theme must be met for a project to qualify. Meanwhile, IFAD

[48] EB 2016/118/R.16. Climate mainstreaming in IFAD-funded programmes.
[49] The themes of gender, nutrition and environment and climate change have dedicated core indicators, while youth sensitive projects rely on multipliers disaggregating young/not young project beneficiaries. The other themes also draw on multipliers such as sex and indigenous peoples, as appropriate.

estimates its climate finance investments at design in line with the *MDB Methodologies*, which also stipulate key design requirements (Table 3).

Table 3. Detailed criteria for all mainstreaming themes at design

	Gender transformative[50]	Nutrition sensitive	Youth sensitive	Climate finance[51]
Theme-specific **SITUATION ANALYSIS**	Describe **national policies, strategies and actors** addressing gender. Identify the different **roles, interests and priorities** of women and men and the underlying structures and norms of **exclusion and discrimination.** Identify the most important livelihood **problems and opportunities** faced by the community, as seen by women and men. *In the M&E section of the design document, include an explicit commitment to undertake the **IFAD gender empowerment[52] assessment** when undertaking the project **baseline** study as well as at completion, as proxy outcome indicator on gender equality and women's empowerment (GEWE).	Describe **national policies, strategies and actors** addressing nutrition. Identify the **main nutrition problems and underlying causes of malnutrition by affected group** (e.g. by sex, youth, indigenous peoples) in the project area. Identify **nutritionally vulnerable beneficiaries by group** (e.g. by sex, youth, (if applicable) indigenous peoples).	Describe **national policies, strategies and actors** on youth. Describe **main youth groupings** (e.g. by age, gender, ethnicity) Analyse the **context-based challenges and opportunities** for each youth grouping.	Clearly set out the **climate vulnerability context** of the project *(=MDB Adaptation Methodology Step 1)* To the extent possible, **support IFAD clients in meeting their NDC priorities and commitments**, building on the integration of the NDC analysis in IFAD country strategies. For eligible mitigation activities, an **ex-ante estimate of GHG emissions** reduction potential is provided *(=MDB Mitigation Methodology)*
Integration in **THEORY OF CHANGE**	Address **all three gender policy objectives** in ToC: 1. Economic empowerment 2. Equal voice 3. Balanced workloads *Showcase **gender transformative pathways**. Plan for policy engagement on **GEWE**.	Identify **nutrition pathways** (e.g. nutritious food production; income generating activities; nutrition education; WASH; engagement in multi-sectoral platforms). Present the **casual linkage** between **problems** identified, desired **outcomes** and expected nutrition **impacts**.	Showcase **pathways to youth socio/economic empowerment.** Include **youth employment** among the project objectives and activities (e.g. access to assets, skills, and services for employment opportunities).	Include a **statement of intent** to address specific climate vulnerabilities *(=MDB Adaptation Methodology Step 2)* Demonstrate a **clear and direct link** between climate vulnerability and project activities *(=MDB Adaptation Methodology Step 3)*

[50] Criteria without an asterisk refer to criteria also applicable to gender mainstreamed projects. Criteria with an asterisk refer to additional criteria to qualify a project as gender transformative.
[51] For ease of comparison, the main principles of the MDB methodologies have been simplified to fit the four overarching areas. The MDB methodologies in full can be reviewed in the latest MDB joint report and the latest Climate Action Report (see references).
[52] Integrating key elements of the project-level **Women's Empowerment in Agriculture Index (poro-WEAI).**

	Gender transformative[50]	Nutrition sensitive	Youth sensitive	Climate finance[51]
Mandatory **LOGFRAME INDICATORS** (outreach & outcome)	Disaggregate Outreach indicator (C.I. 1) **by sex.** At least **40% of project beneficiaries are women** (specify number as part of C.I. 1 on Outreach[53]). *Include **the IFAD empowerment index[54] as an additional impact indicator** to measure change in women's empowerment.	Disaggregate nutrition Outreach indicator (C.I.1.1.8) d by **sex, youth and (if applicable) indigenous peoples**. Specify **number of households provided with targeted support to improve their nutrition** (C.I.1.1.8 on Outreach[55]). Include either of both of these logframe indicators: **1. Core outcome indicator 1.2.8:** Percentage of women reporting minimum dietary diversity (MDDW)[56] 2. **Core outcome indicator 1.2.9:** Percentage of the targeted people who have improved nutrition knowledge, attitudes and practices (KAP).	Disaggregate Outreach indicator (C.I.1) by **sex and youth.**	Appropriate **IFAD core climate and environment indicators** are adopted: • Projects with **adaptation finance:** Suitable selection from core indicators 1.1.1, 3.1.1, 3.1.2, 3.1.4, 3.2.2 or 3.2.3.[57] • Projects with **mitigation finance:** Must include core indicator 3.2.1 (tCo2e avoided/ sequestered) and should include 3.1.3 (technologies that sequester), if appropriate.
Dedicated **HUMAN & FINANCIAL RESOURCES**	Include **staff with gender-specific TORs.** Allocate **funds** to deliver gender-related activities. *Allocate **funds in the M&E budget to undertake the IFAD empowerment survey** at baseline and completion.	Include **staff with nutrition-specific TORs** OR a suitable **implementation partner** is on board. Allocate **funds** to deliver nutrition-related activities. *Allocate **funds in the M&E budget to undertake the MDDW and/or KAP measurements** at baseline, midline and completion.	Include **staff with youth-specific TORs.** Allocate **funds** to deliver youth-related activities.	Include **staff with TORs appropriate to climate-related activities.** Allocate **funds** to deliver climate-related activities. If all above requirements are met, apply the *MDB methodologies* in a granular and conservative manner (i.e. ensuring that only climate-focused activities, or appropriate shares, are counted) to **estimate IFAD climate change adaptation and/or mitigation finance** in the project.

[53] Core Indicator 1 (Outreach): Number of persons receiving services promoted or supported by the project.
[54] Integrating key elements of the project-level Women's Empowerment in Agriculture Index (pro-WEAI).
[55] Core Indicator 1.1.8 (Outreach): Persons provided with targeted support to improve their nutrition.
[56] MDD-W is Minimum Dietary Diversity for Women. It assesses whether or not women 15–49 years of age have consumed at least five out of ten defined food groups the previous day or night.
[57] See section on "Reporting climate results in projects including IFAD climate finance" for full descriptions of climate and environment indicators.

Validation

9. Corporate processes and systems have been adjusted to facilitate the systematic incorporation of requirements described in Table 3 into IFAD11 designs.

10. The project design team, based on client government needs and priorities identified in country strategies, determines which mainstreaming themes the project intends to emphasize and embeds relevant criteria in its design. Prior to the design's submission for AVP PMD approval, a thorough review of all relevant project documents is undertaken by a small team in the OPR Division. This validation ensures that mainstreaming requirements are consistently and rigorously applied across the organization.

II. Reporting during implementation

11. Several of the criteria set out in Table 3 relate to operational aspects that ensure theme-specific activities are duly supported during implementation: dedicated human and financial resources, for example. Theme-specific indicators and reporting methodologies are also integral to IFAD's mainstreaming requirements, as these allow for results monitoring during implementation.

12. Results monitoring data received from project teams is consolidated through IFAD's Operational Results Management System (ORMS). Corporate reporting instruments include: baseline surveys conducted at project inception; IFAD supervision missions, which are conducted 1-2 times a year; mid-term reviews, which take place once at midline; and, project completion missions, which take place at the end of a project's lifetime. IFAD's project Implementation Guidelines govern these reviews.

Reporting on environment and climate results in projects including IFAD climate finance

13. In order to monitor climate-related results and outcomes during implementation, six adaptation and two mitigation indicators were introduced as core environment and climate change indicators under IFAD11. Under previous IFAD cycles, climate results reporting was almost exclusive to projects receiving ASAP1 finance. Guidance and dedicated survey questions to measure outcome indicators have been integrated into IFAD's new Core Outcome Indicator Guidelines.[58]

14. Projects including adaptation finance are required to report on at least one of the following core indicators:

- Output Indicator 1.1.1: *Number of persons whose ownership or user rights over natural resources have been registered in national cadasters and/or geographic information management systems*
- Output Indicator 3.1.1: *Number of groups supported to sustainably manage natural resources and climate-related risks*
- Output Indicator 3.1.2: *Number of persons provided with climate information services*
- Output Indicator 3.1.4: *Number of hectares of land brought under climate-resilient management*
- Outcome Indicator 3.2.2: *(Number) Percentage of persons/households reporting adoption of environmentally sustainable and climate-resilient technologies and practices*
- Outcome Indicator 3.2.3: *(Number) Percentage of persons/households reporting a significant reduction in the time spent for collecting water or fuel*

[58] The *Core Outcome Indicator Guidelines* are an internal document detailing methodological guidance on how results at the outcome level should be gathered at project baseline, mid-term and completion. The use of a common methodology across IFAD-financed projects will enable data aggregation for corporate reporting.

15. Appropriate indicator selection is screened for as part of the climate finance validation process; the higher a project's adaptation finance share, the more intervention-appropriate indicators and/or the more substantial targets it should include.

16. Projects including mitigation finance are required to report on outcome indicator 3.2.1 (*(Number of tons of greenhouse gas emissions (CO2e)[59] avoided and/or sequestered*) and, if appropriate, on output indicator 3.1.3 (*Number of persons accessing technologies that sequester carbon or reduce greenhouse gas emissions*). Measurement of the outcome indicator on greenhouse gas emissions reductions is supported by an ongoing FAO-IFAD collaboration to produce GHG assessments using FAO's Ex-Ante Carbon Balance Tool (EX-ACT) in selected IFAD operations.

Reporting on gender transformative projects

17. Gender mainstreamed projects require sex-disaggregated reporting for core outreach indicator 1 (*Number of persons receiving services promoted or supported by the project*) and for at least 40 per cent of the project's target beneficiaries to be women.

18. Gender transformative projects, more ambitiously, need to measure change in women's empowerment through a IFAD empowerment index that draws on key elements of the project-level Women's Empowerment in Agriculture Index (pro-WEAI).[60] While a limited number of ongoing IFAD projects already have experience measuring this, introducing it for all gender transformative projects (i.e. at least 25 per cent of operations approved during IFAD11) represents a substantial new commitment to results reporting on women's empowerment. Guidance and dedicated survey questions to measure IFAD's empowerment index have been integrated into IFAD's new Core Outcome Indicator Guidelines.

19. IFAD's empowerment index is an adaptation of the Pro-WEAI index, which was designed to evaluate the impact of agricultural development projects. The index will be measured at project baseline and completion.20. The full pro-WEAI is composed of 12 dimensions, and the IFAD empowerment index is based on 10 of these, focusing on dimensions that IFAD can influence through its supported activities. These dimensions are mapped against three domains of empowerment: intrinsic agency (power within), instrumental agency (power to), and collective agency (power with).

Reporting on nutrition sensitive projects

21. In addition to requiring core indicator 1.1.8 (*Number of households provided with targeted support to improve their nutrition*)[61] to be disaggregated by beneficiary type, nutrition sensitive projects also need to report on one or both of the following new core indicators:

- CI 1.2.8 *Percentage of women reporting minimum dietary diversity (MDDW)*
- CI 1.2.9 *Percentage of the targeted people who have improved nutrition knowledge, attitudes and practices (KAP).*

22. MDDW is a proxy indicator that measures the adequacy of micronutrient (e.g. vitamins, minerals) consumption by women. It is also a proxy to gauge the adequacy of nutrition intake of the household members. MDDW is expected to provide a broader picture of a household's nutrient intake, taking into consideration that in most societies women are more likely to be nutritionally vulnerable because of their disadvantaged position.

[59] CO2e = carbon dioxide equivalent.
[60] The Women's Empowerment in Agriculture Index (WEAI) was developed by the International Food Policy Research Institute (IFPRI), the Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI) and USAID to monitor progress on women's inclusion in the agricultural sector (Alkire et al. 2013; Malapit et al. 2017).
[61] With figures disaggregated by gender, youth and, where appropriate, indigenous peoples.

23. A limited number of ongoing IFAD projects already have experience measuring MDDW. To facilitate its wider uptake, guidance and dedicated survey questions to measure MDDW have been integrated into IFAD's new Core Outcome Indicator Guidelines.

24. When project activities include nutrition education, counselling, behaviour change communication or mass media message transmission on nutrition, the outcomes of such activities are measured through knowledge, attitudes and practices (KAP) surveys. KAP is a new indicator for IFAD, and guidance and dedicated survey questions to measure it have been integrated in IFAD's Core Outcome Indicator Guidelines.

25. The nutrition core indicators CI 1.1.8 and CI 1.2.8 are among IFAD11 RMF indicators and technical guidance and support are being provided to ensure that these indicators are systematically reported. Introducing the core indicators for nutrition sensitive projects represents a substantial new commitment to results reporting on nutrition.

Reporting on youth sensitive projects

26. Youth sensitive projects need to disaggregate their results reporting on core outreach indicator 1 (*Number of persons receiving services promoted or supported by the project*) by sex and youth, to demonstrate that project interventions have been inclusive of young people. The 'youth' multiplier consists of persons who are considered 'young' or 'not young', as appropriate in the cultural context of the project.

Reporting on indigenous people

27. In addition to the IFAD requirement of disaggregating data by indigenous peoples where appropriate, project M&E systems should include indicators relevant to the socio-cultural specificities of indigenous peoples. Indicators on how to measure well-being, poverty and sustainability in a way that is relevant to indigenous peoples can be identified based on ongoing work in other organizations to complement conventional project outcome and impact indicators.[62] M&E mechanisms should be participatory and adapted to capture indigenous peoples' perceptions and perspectives. Participatory M&E should be part of normal project operations and should serve as a steering mechanism to identify problems and appropriate adaptive measures. Special care must be taken to facilitate easy and timely access to M&E results by communities themselves. Successes will be documented, applying rigorous and appropriate evaluation methods, including participatory methods, and will be disseminated in-country and to IFAD's partners.

Reporting on persons with disabilities

28. IFAD is also conducting, within and beyond the impact assessment initiative, an effort to collect data of IFAD funded projects on Person with Disabilities (PwD).[63] IFAD has committed to analysing if and how to include PwD in its interventions. In this regard, RIA has carried out an assessment of the link between PwD and IFAD interventions and has thereafter committed to pilot data collection to measure impacts and links between PwD and IFAD's intervention in at least five projects using the short set of

[62] Indicators of well-being, poverty and sustainability relevant to indigenous peoples. Summary Report to the UNPFII, seventh session, May 2008. The Millennium Development Goals and the Convention on Biological Diversity, with their proposed indicators and monitoring frameworks, are the two global processes of immediate relevance for proposing indicators that address the well-being and sustainability of indigenous peoples. See also Indicators Relevant for Indigenous Peoples: A Resource Book, Tebtebba Foundation.

[63] The Convention on the Rights of Person with Disabilities and its Optional Protocol recognize that persons with disabilities (PwD) are not objects of charity, medical treatment and social protection but subjects who are capable of exercising their rights, making decisions based on their free and informed consent and being active members of society. United Nations, Convention on the Rights of Persons with Disabilities and Optional Protocol (Document A/RES/61/106, United Nations, 2007)

questions of the United Nations Washington Group on Disability Statistics (WGDS). Targeted questions on PwD have also been included in the IFAD11 Impact Assessment. The purpose is to generate evidence to establish a base for a decision on whether and how to include PwD in IFAD operations.

29. The effort addresses the gap represented by lack of high-quality data and enhances IFAD's readiness to respond to the potential of PwD to generate income and realising a productive pathway out of poverty.[64]

III. From implementation to completion: Performance quality monitoring in mainstreamed operations

30. In addition to project-level results reporting, project performance quality is assessed on the basis of project supervision and completion ratings. IFAD supervision missions are conducted 1-2 times a year; mid-term reviews (MTRs) take place once at midline; and project completion missions take place once, at the end of a project's lifetime. Different mainstreaming themes have different targets as regards performance ratings, at different points in time, including ambitious commitments related to project completion report ratings for climate change adaptation and gender (Table 4).

Table 4: IFAD11 rating commitments by mainstreaming theme

	Climate change adaptation	Environment and natural resources management	Gender Equality and Women's Empowerment	Nutrition	Youth
Basic descriptor and frequency	This rating assesses the progress and quality of implementation of a project's climate change adaptation interventions, and is a mandatory annual rating for all projects.	The rating measures the positive or negative changes that take place in the natural resources base as a result of project interventions. This rating is mandatory on an annual basis following the projects MTR.	This rating measures progress made by the project on promoting GEWE, and is a mandatory annual rating for all projects.	This rating assesses the progress and quality of implementation of a project's nutrition-sensitive interventions. If project is nutrition-sensitive, the rating is mandatory on an annual basis. The rating is mandatory for all projects at MTR.	Performance on youth is measured through the rating on *Targeting and Outreach*, which measures the extent to which the project benefits and reaches out to its intended target groups. This is a mandatory annual rating for all projects.

[64] The few studies available, indicate a positive correlation between poverty and disability, at both the individual and the household level. They also indicate that disability is generally associated with multidimensional poverty, with greater barriers in accessing education, health services and jobs. Based on these studies, PwD are de facto more likely to be poor, more vulnerable to health shocks and have fewer resources to cope with those shocks. Yet, the existing evidence and the literature also indicate that rural PwD are economically active, have the potential to generate income and therefore have the possibility of a productive pathway out of poverty. The effort IFAD is making is specifically trying to provide answers to these questions.

Targets at supervision/MTR	n/a	n/a	n/a	50% of nutrition sensitive projects rate 4+ for nutrition at supervision 50% of nutrition sensitive projects rate 4+ for nutrition at MTR	n/a
Targets at completion	85% of project completion reports (PCRs) conducted in IFAD11 rated 4+ for CCA	90% of PCRs conducted in IFAD11 rated 4+ for ENRM	90% of PCRs conducted in IFAD11 rated 4+ 60% of PCRs conducted in IFAD11 rated 5+	n/a	n/a
Basic guide to scoring	**(6) Highly satisfactory.** The theme is a core project objective and related thematic interventions are well-implemented and exceed planed targets. All of the thematic interventions identified in the project documents to address the theme have been implemented and are delivering the anticipated positive impacts. **(5) Satisfactory.** The theme is a core project objective and its related thematic interventions are well-implemented, with appropriate use of resources (human and financial) and reporting. More than 75% of interventions identified in the project documents have delivered the anticipated positive impacts. **(4) Moderately satisfactory**. Interventions related to the theme are well-implemented overall. Between 50-75% of thematic interventions identified in the project documents are implemented as planned though with some operational shortcomings. However, there is reasonable justification for shortcomings. **(3) Moderately unsatisfactory.** Thematic interventions are not very well-implemented, with less than 50% of planned interventions identified in the project documents encountering shortcomings without a reasonable justification. **(2) Unsatisfactory.** Thematic interventions are not well-implemented and are not achieving the planned results. **(1) Highly unsatisfactory.** Recommended thematic interventions are not implemented at all, or are at a risk of resulting in negative effects.				

Upon completion: Assessing the impact of mainstreamed operations

31. IFAD undertakes impact assessments on 15 per cent of its portfolio during each replenishment cycle, following up on an effort that began with the introduction of the Development Effectiveness Framework (DEF) in IFAD10. The DEF provides a structure for using evidence to inform decisions during project design and implementation.

32. To comply with the effort, IFAD assesses the impact of its projects using scientifically sound approaches that entail creating a counterfactual to determine attribution. This is achieved by comparing a representative sample of project beneficiaries (treatment group) with a similar group of individuals not exposed to the project intervention (control group). The outcomes of the individuals in the control group provide, on average, a good approximation of the outcomes that beneficiaries would have obtained had they not received the intervention. Therefore, by comparing the outcomes of the two groups, it is possible to assess the changes (impacts) that are attributable to a project.

33. During IFAD11, 24 projects will undergo rigorous impact assessment in order to assess and report on the corporate impacts of IFAD operations. Along with measuring impacts, the assessments are designed to allow IFAD to draw significant lessons from individual projects and aggregate results at the corporate level. Together, the impact assessments and core indicators allow IFAD to present a comprehensive picture of its results.

34. Corporate impact reporting uses the key indicators linked to the corporate strategic goal and objectives. The latter are in turn linked to the Sustainable Development Goals (SDGs), notably to SDG 1 (no poverty) and to SDG 2 (zero hunger) (specifically SDG 2.3 [double agricultural productivity and the incomes of small- scale food producers by 2030] and SDG 2.4 [ensure sustainable food production systems and implement resilient agricultural practices by 2030]). IFAD's corporate strategic goal is to increase economic mobility, while its strategic objectives (SOs) are: improved production (SO1), improved market access (SO2), and greater resilience (SO3). These indicators complement specific impact indicators identified for each project based on its theory of change.

35. In addition, as indicated above, during IFAD11 gender empowerment using I-WEAI will be used in many of the projects undergoing Impact assessment. Nutrition is also measured using Minimum Household Dietary Diversity (MHDD)[65](FAO, 2013), whereas food security is measured using Food Insecurity Experience scale (FIES[66]) (FAO, 2014). For two nutrition focussed projects, deeper analysis is undertaken to measure nutrition with richer and broader indicators, including the Minimum Dietary Diversity for Women (MDDW), in collaboration with Bioversity International.

36. Resilience measurement will be conducted in all IFAD11 Impact Assessments and will be particularly informative for projects with a strong adaptation focus. Five of the 24 projects under Impact Assessments during IFAD11 have a specific focus on adaptation to climate change and as such, RIA is developing dedicated indicators specifically designed for the ad hoc adaptation measures identified, promoted and supported in each of the projects. These key indicators of adaptation will be used to assess whether adopting beneficiaries have obtained higher impacts than the non-adopters in the control group on the key outcome indicators. Finally, household level data collected to asses projects impacts are disaggregated by gender and age group of household members for specific type of indicators including employment, labour and small-micro business enterprises.

IV. Monitoring mainstreaming under IFAD12

37. As IFAD continues to scale up its ambition in terms of mainstreaming, it remains committed to further enhancing its capacities and systems to monitor and report. Under IFAD12, the achievement of the mainstreaming targets outlined in Tables 1 and 2 of the main document will be monitored, alongside the results delivered by an even higher proportion of gender transformative, youth sensitive and nutrition sensitive projects that include higher shares of climate finance. The reporting requirements that have been newly introduced in IFAD11 will start to yield results throughout IFAD12 and beyond, with IFAD11 approvals starting to reach mid-term in the IFAD12 period.

[65] http://www.fao.org/3/a-i1983e.pdf
[66] http://www.fao.org/in-action/voices-of-the-hungry/background/en/

Adaptation for Smallholder Agriculture Programme

1. The Adaptation for Smallholder Agriculture Programme (ASAP) is IFAD's flagship programme on climate change, channelling climate finance to smallholder farmers to help them access the information, tools and technologies needed to build their resilience to climate change. Launched in 2012, ASAP has become one of the largest global financing sources dedicated to supporting the adaptation of poor smallholder farmers to climate change. To date, ASAP has committed over US$300 million funding for 42 ASAP-supported projects aiming to help smallholder farmers adapt to the impacts of climate change.

2. To date, ASAP has reached over 3 million smallholder farmers, ensuring that investments towards achieving development goals are sustainable, manage changing climatic patterns and adapt to the effects of climate change. By 2025, at least 3 million more smallholders will benefit from ASAP grant financing. Currently, IFAD-financed projects have led to over 400,000 hectares of land under improved management practices, and over 10,000 community groups engaged in natural resource and climate risk management. Multiple international and country dialogues on climate change have taken place with governments. ASAP maintains a strong focus on gender equality and youth sensitivity in its designs, providing concrete examples of job diversification and creation.

3. ASAP has also allowed IFAD to mobilise supplementary funding for climate action, and to begin mainstreaming climate thinking into its programming. Many IFAD partner governments have also realised the value of investing on climate change adaptation even though loan investments. Cambodia, Gambia, Mali, and Mozambique are among the countries currently beginning second phases or new projects that are scaling up adaptation activities first tested in their original ASAP projects.

Mainstreaming at operational level

Mainstreaming Gender in IFAD Projects

The approach

1. IFAD is committed to enhancing the impact of its programming on gender equality and women's empowerment (GEWE). The promotion of (GEWE) entails a focus in three domains:

   a) Economic empowerment, to enable rural women and men to participate in and benefit from profitable economic activities.
   b) Enabling women and men to have equal voice and influence in rural institutions and organizations.
   c) Achieving a more equitable balance in workloads and in the sharing of economic and social benefits between women and men.

2. Ensuring coherence and increasing effectiveness through the integration of gender with other mainstreaming priorities is a requirement. Rural women and girls are on the front line of climate change and are often more deeply impacted than men and boys by poverty, hunger, malnutrition, food insecurity, global economic crises and conflicts.

What is a gender mainstreamed project/programme?

3. A gender mainstreamed project includes activities specifically designed to broaden and deepen the inclusion and empowerment of women and girls by taking into account (while not seeking to change) structural barriers. These projects vary by context but a set of common conditions and criteria are required:

   a) A rural livelihood gender analysis is conducted to identify: the different roles, opportunities and priorities of women and men; and underlying structures and norms of exclusion and discrimination.
   b) The project's Theory of Change (ToC) includes GEWE outcomes such as economic empowerment or increased participation in member based organizations and pathways linked to at least two of the strategic objectives (SO) of the Gender Policy: economic empowerment, decision-making, equitable workload/share of benefits to reach the desired outcomes.
   c) Specific strategies are developed to address the identified gender issues.
   d) Implementing arrangements with staff, partners and service providers for the delivery of gendered-activities are defined.
   e) Financial resources for gendered activities are available. However, human resources may not be available.
   f) The project logframe has a significant target outreach for women.

4. **Project example**: Gender inequality in Afghanistan is one of the highest in the world. The extent of gender discrimination is pervasive and gender gaps are widespread in health, education, access to and control over resources, economic opportunities, and power and political voice. Under the Arghandab Integrated Water Resources Development Project, interventions have been developed that overcome barriers preventing men and women's equal opportunity to access – and benefit from – the resources and services they need to improve their livelihoods. These include ensuring women's participation in community-based forums, ensuring 30% of

matching grant recipients are women, ensuring women benefit from trainings, including extension services, training women to become local resource persons, ease women's access to water for their home gardens and cleaning needs, and hiring gender specialists. The Project does not aim to actively challenge gender norms, promote women's social and political influence in communities, and address power inequities between persons of different genders. However, the combination of multiple and complementary activities promoting gender equality and women's empowerment might lead to change in gender roles and relations.

What is a gender transformative project/programme?

5. A **gender transformative project** seeks to transform gendered power dynamics by addressing social norms, practices, attitudes, beliefs and value systems that represent structural barriers to women's and girls' inclusion and empowerment. Gender transformative projects have the same features as gender mainstreamed projects but further deepen them through the inclusion of:
   a) A ToC with transformative GEWE outcomes such as ownership of resources or shared workloads and clear pathways linked to all three SO of the Gender Policy.
   b) Specific strategies developed to address the gender issues and challenge the social norms.
   c) Financial and human resources are available for gendered activities.
   d) The project target group is made of 40% women as a minimum and the IFAD empowerment indicator[67] is used to systematically report on improvement as the gender transformative portfolio matures.
   e) Policy engagement on GEWE is foreseen.

6. **Project example**: In Tunisia the enduring character of social norms, continue to impede women's voice and gender equality. Activities have been specifically designed in the Economic, Social and Solidarity Project (IESS-Kairouan) to transform gendered power dynamics by addressing the social norms and structural barriers to women's inclusion and empowerment. Interventions include: the use of the gender action and learning system to challenge power dynamics within the household, literacy courses and leadership trainings for women, involving men and religious leaders, awareness raising on gender-based violence, providing child care opportunities, etc. Special focus is given to women from the poorest households so they can move out of extreme poverty into sustainable livelihoods.

Implementing a gender mainstreamed or transformative project

7. Gender mainstreamed and transformative projects are closely followed up on during implementation. At project start up, specific attention is given to creating awareness on GEWE and the other mainstreaming themes, and to the development of a gender action plan to ensure gender focused activities are fully integrated into operations.
8. Similarly, during supervision, project activities are monitored to assess whether project's interventions are reaching the intended target group(s), as well as the quality and progress of gender related activities. The project annual workplan and budget is assessed to ensure it assigns adequate resources for gendered activities. The gender sensitivity of project M&E is reviewed to warrant the inclusion of gender-differentiated participation, outcomes and benefits, and use this information to improve performance. Supervision is also an opportunity for following up on gender recommendations from previous missions, identifying implementation challenges and

[67] The IFAD empowerment indicator is a simplified version of the Women Empowerment in Agriculture Index (pro-WEIA).

provide technical support, and identify opportunities and make recommendations on how to improve project performance.

9. At project completion, the focus is on what type of contribution the project has made in addressing gender needs and achieving GEWE. It is also when the assessment of the sustainability of gender-related impacts is carried out.

Mainstreaming Youth in IFAD Projects

The approach

10. IFAD's operational approach to youth mainstreaming seeks to facilitate youth self and wage employment. The focus is on three areas: improve their access to (i) critical productive factors and especially to assets (such as land and water), (ii) services (including financial services), and (iii) skills from financial literacy to entrepreneurship. A key cross-cutting factor is access to affordable and readily available renewable energy and new technologies and ICTs. Promoting youth employment leverages other mainstreaming themes. Promoting youth employment ensures horizontal integration of all the technical and mainstreaming themes to encouraging synergies across the whole portfolio.

What is a Youth-sensitive project?

11. A youth-sensitive project generates long term youth employment opportunities and/or entrepreneurship by addressing context-specific challenges and potentials of rural youth. To be classified as youth-sensitive, projects need to include:

a) A youth-specific situational analysis of challenges and opportunities for each youth grouping that are identified and captured in the SECAP.
b) A targeting strategy that explicitly targets youth with concrete objectives and activities.
c) A pathway that clearly showcases how intended outcomes will be achieved and that is embedded in the Theory of Change.
d) Youth-sensitive outcome(s) and age-disaggregated indicators that are articulated and incorporated into the project logical framework.
e) Adequate financial and human resources allocated to deliver activities targeting youth in distinct budget lines.
f) Defined implementing arrangements for the delivery of youth-sensitive activities.

12. **Project example**: The Smallholder Agribusiness and Resilience Project in Sri Lanka (2020-2026) includes a solid youth strategy, which seeks to address the various challenges of youth participation in agriculture/agri-business focusing on three main pillars: capacity building, value-chain participation, and policy engagement. It adopts the Farm Business Schools methodology, supports youth agribusiness incubation systems as well as ensuring youth led groups or SMEs are linked to loans to finance product upgrades, volume increases and new product development. By facilitating access to rural finance, knowledge, skills and markets employment opportunities for young people across the entire value chain will be generated.

Implementing a youth sensitive project

13. Youth sensitive projects are supported from start up to facilitate implementation readiness and the definition of implementing arrangements for the delivery of youth-

sensitive activities in projects' implementation manual (PIM). Youth dimensions are included in project baseline, and during supervision the adequacy of monitoring and reporting on youth-related indicators is assess, together with progress against youth-related commitments and the effective knowledge management of youth-related experiences. Moreover, advise to overcome implementation barriers and improve project performance is provided. Upon completion, progress against commitments as well as unintended results are assessed, also to ensure that an adequate Exit Strategy is in place to allow for sustainability of jobs creation for youth.

Mainstreaming Nutrition in IFAD Projects

The approach

14. Rather than investing in stand-alone nutrition actions, IFAD applies a nutrition lens to the design and implementation of investments in agriculture, food systems and rural development, to optimize their contribution to improving nutrition. Special attention is given to countries that have made reducing malnutrition a political and investment priority and to countries where malnutrition is a significant problem. In doing this, IFAD seeks to ensure coherence and increase effectiveness through integration of nutrition with other mainstreaming priorities and stakeholders, through an socially inclusive and integrated approach that optimizes synergies and complementarities whenever possible, to improve nutrition, increase resilience and mitigate risks. Moreover, IFAD aims to improve the nutrition of all household members, primarily through improvements in dietary quality. However, to make sure that no one is left behind, attention is given to the most nutritionally vulnerable groups in the household (women and children) thus tailoring interventions to address their specific nutrition needs.

What is a nutrition-sensitive project?

15. A nutrition-sensitive project addresses the underlying causes of malnutrition related to inadequate household food security, maternal and child care and environmental health. It has explicit nutrition objectives, activities (such as empowerment of women; production diversification; production of nutrient-dense crops; improvements in processing, storage and preservation; and nutrition education) and indicators to monitor and measure results achievement. Specifically, projects that are classified as nutrition sensitive include the following features:

    a) The nutrition situation is analyzed in the project area and nutrition problems are identified.
    b) The project identifies specific strategies to address the nutrition problem.
    c) Nutrition outcome(s) are clearly articulated and the pathway to reach the desired nutrition outcome(s) defined, embedded in the project Theory of Change.
    d) Outcome and output level nutrition-relevant indicators are incorporated into the project logical framework.
    e) Nutrition-oriented activities are included and financial resources allocated in distinct budget lines.
    f) Implementing arrangements for the delivery of nutrition-sensitive activities are defined.

16. **Project example**: Approved in 2019, the Agricultural Value Chains Promotion Project in Burkina Faso aims to sustainably improve food security and income of the farmers (40,000 HH) involved in food production and value-addition through targeted value chains (rice, horticulture, cowpea and sesame, non-timber forest

products and aquaculture). The project aims to address gender inequalities, youth unemployment and high child undernutrition due to food insecurity and poor nutritional practices. Nutrition interventions are aligned with the National Food Security Policy and include homestead gardens and nutrition education to promote healthy diets, mainly targeting women. Impact pathways are to increase production of nutritious foods for household consumption and access in local markets. A dedicated budget on nutrition is included and results will be measured through two indicators # of HHs with targeted support to improve their nutrition and the % of women reporting minimum diet diversity (MDD-W). The project will include a nutrition expert.

Implementing a nutrition-sensitive project

17. Supervision missions are essential to review and report progress and quality of implementation of nutrition-sensitive interventions. They are lso an opportunity to provide technical support to implementation and make design adjustments as needed to improve effectiveness. During start up, missions help to create awareness on nutrition, highlight the implementation arrangements needed to undertake nutrition-related actions, and develop the Annual workplan to ensure that nutrition is fully integrated into operations and adequate resources allocated. This is also monitored during supervision, when the focus is also on assessing quality and progress of nutrition activities, that nutrition indicators are integrated into the project M&E system and reported, and the extent to which recommendations from previous missions related to nutrition were followed up. Supervision is also an opportunity to verify how the nutrition-related activities are coordinated with relevant stakeholders, assess if the project's interventions are reaching the intended target group(s), identify implementation challenges and provide technical support. At project completion, the focus in on ensuring sustainability of the nutrition interventions and benefits.

Mainstreaming environment and climate at IFAD

The approach

18. Environment and Climate mainstreaming for IFAD means integrating consideration of environmental and climate-related risks and opportunities into IFAD investment programmes by establishing the necessary institutional mindset, expertise, tools and processes. Environment and climate mainstreaming results in:

    a) More systematic analysis of climate-related risks, vulnerabilities and opportunities. Climate change is a threat to development. The analysis of climate-related vulnerabilities is a key element of risk-informed programming and a mandatory step in any climate mainstreaming endeavour.
    b) More climate risk management innovation in agricultural investment programmes. Certain instruments for climate risk management are not in the traditional arsenal of agriculture sector institutions such as frameworks for adaptation programming.
    c) Scaling up sustainable farming and sustainable land and water management techniques. In many programmes, the sustainable management of natural resources at landscape level constitutes an excellenct entry point for ecosystem-based adaptation- and resilience-building.

What is a climate sensitive project?

19. Ensuring that investment programmes are climate sensitive (or climate mainstreamed) for IFAD means integrating into them consideration of climate-related

risks and opportunities by establishing the necessary institutional mindset, expertise, tools and processes.[68]

20. The entry point for this is the Social, Environmental and Climate Assessment Procedures (SECAP), which outline how IFAD addresses the social, environmental and climate impacts associated with its projects and programmes by identifying both risks and opportunities that these impacts provide, and altering project designs to account for them. The SECAP ensures IFAD projects i) do not further deteriorate the climate and environment context / increase the vulnerability (do no harm) and ii) do more good, by promoting resilience and sustainability. Projects' theories of change must reflect key environmental trends and the current and predicted future climatic patterns of the country, and activities that are responsive to current and future climatic conditions.

21. IFAD has also committed to ensure that at least 25 per cent of the IFAD11 Program of Loans and Grants (PoLG) are invested in "climate-focused" activities. This is being measured using the *MDB Methodologies for Tracking Adaptation and Mitigation Finance.* Adaptation interventions and their outcomes are context- and location-specific by nature. Therefore, adaptation finance is tracked only if there is a clear climate change rationale and link between the climate vulnerability analysis, the objective of the project and the specific activities. Unlike adaptation, mitigation finance is identified based on a list of eligible mitigation activities. Nevertheless, to count mitigation finance, IFAD projects must quantify the greenhouse gas emissions reduction potential of their eligible activities to ensure emissions will really be reduced/sequestered.

22. **Project examples**: In 2019, IFAD approved two new investments in Indonesia: the Integrated Village Economic Transformation Project (TEKAD) and the Uplands Agriculture Productivity and Markets Project (UPLANDS). Indonesia is highly vulnerable to climate variability and change. Prolonged droughts and extreme weather events such as heavy rainfall leading to large-scale flooding are both becoming more likely. As an archipelago with more than 17,000 islands, Indonesia is also highly vulnerable to sea level rise. These climatic threats are already impacting the agricultural sectors, reducing food security and damaging livelihoods, particularly of the rural poor. Although both investments share a similar climate risk context, which, through the projects' SECAP is appropriately taken into account in each design, their core aims are very different extent. This reflects in their shares of IFAD climate finance: only 2 per cent in the case of TEKAD compared to a substantial 83 per cent for UPLANDS.

23. TEKAD sets out to strengthen village-based economic development. The project promotes economic initiatives for the production, processing and marketing of targeted commodities at village level and, at district level, facilitates market linkages and expands the capacities of Financial Service Providers to meet the financial needs of village households. While climate concerns are mainstreamed in broader capacity building activities (e.g. by reinforcing community awareness on the threats of climatic hazards on the agricultural sectors and exploring some adaptive measures), these are not the main driver of the project's theory of change. This translates into only select activities that explicitly focus on climate change adaptation, and is reflected in the project's low share of IFAD climate finance (2 per cent). While building economically sustainable rural livelihoods is a foundational element of achieving wider resilience objectives, climate finance is only attributed where activities demonstrate a clear and direct link to reducing climate vulnerabilities.

24. UPLANDS, on the other hand, embeds a climate response in its theory of change. The project focuses on restoring and maintaining upland ecosystems, while building the adaptive capacities of upland communities by promoting climate-smart agricultural practices in the face of the growing climatic threats of drought and flooding, with

[68] EB 2016/118/R.16. Climate mainstreaming in IFAD-funded programmes.

their knock-on consequences of soil erosion and increased incidence of pest outbreaks. Its response emphasizes quality crop genetics, soil management including low-tillage approaches to reduce the risk of soil erosion, crop nutrition, water management, Integrated Pest Management, and canopy management for tree crops (whose roots can in turn help stabilize vulnerable soils). This clear intent to address climate vulnerabilities through targeted activities accounts for UPLANDS' significant share (83 per cent) of IFAD climate finance.

Implementing a climate sensitive project

25. Awareness on ECC issues is created during start up, also through ensuring that the Project Implementation Manual includes sufficient guidance to apply and track the Environmental and Social Management Plan (ESMP). At start-up, the TORs of ECC staff and studies to be developed (e.g. climate vulnerability studies) are finalised. Guidance on ECC tools to be utilized is provided, also guiding M&E officers to include ECC specific logframe indicators to enable monitoring and tracking of progress.

26. Supervision is an opportunity to ensure that the project is adequately implementing the investment and is compliant with the SECAP, and monitoring that the necessary ECC actions and interventions are in included in the annual workplan and budget and they are properly financed. It serves also to ensure that there is no maladaptation or environmental degradation, and to providing follow-up recommendations for course-correction in case issues are identified. When ECC supplementary financing is available, whether its disbursing is in-line with IFAD components is assessed, and reporting produced as needed. Supervision also monitors that the projects is building and ensuring sustainability beyond project-end and an adequate exit strategy. At completion, project achievements as assessed against its initial commitments and how it developed, and lessons learned are collected, initiating plans for new operations/scale up if possible.